مركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي
Women's Centre for Legal Aid and Counselling

مركز المرأة (1991 – 2024)

أصوات تتحدى الأبوية والاستعمار الكولونيالي

نشرة المركز عن العام 2023

تحريـــــر النشـــرة

إشــراف وتحريـــر:

صابريـن ســالم

الإشــراف العــام:

رنـدة سنيــورة – المديــرة العامــة للمركــز

ISBN 978-9950-354-00-5

مركـز المــرأة للإرشــاد القانـوني والاجتمـاعي – رام الله -2024

ملاحظـة:

المقالات المنشـورة في هـذه النشرة تُعبـّر عن آراء أصحابهــا، ولا تعكس بالضــرورة رأي مركــز المرأة للإرشــاد القانوني والاجتماعي

فهـرس المحتويـات

افتتاحيـة النشـرة	4
أخبـار المركـز	6
تعزيـز حمايـة النساء اللواتي يعانين من التمييز والعنف في فلسطين توفير خدمـات قانونيـة واجتماعيـة نوعيـة للنسـاء المعرضـات للعنـف	9
تعزيـز حـق المـرأة في الوصـول إلى العدالـة والقضـاء عـلى السياسات التمييزيـة ضدّهـا المناصرة المحليـة والدوليـة	17
زيـادة المسـؤولية الاجتماعيـة للمجتمـع الفلسـطيني تجـاه حقـوق المرأة والقضـاء على التمييـز ضدها التفعيل المجتمعي	43
مركـز المـرأة في الإعـلام	59
العمـل مـع الشركـاء	61
شراكـات ومذكـرات تفاهـم	66
في اليوم العالمي للمرأة 8 آذار 2023	69
في الحملـة العالميـة لمناهضـة العنـف ضد المرأة 2023	73
"إطـلاق" كتب.. تقـاريـر.. دراسـات	77
عضوات وأعضـاء مجلس الإدارة والهيئـة العامـة للمركـز	87
عنـاويـن المركـز	88

رندة سنيورة – المديرة العامة

افتتاحية النشرة

لم تعد جريمة الإبادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال خافية على أحد مع استمرار عمليات القتل، والتهجير القسري، والإبادة الجماعية، وقطع إمدادات الماء والطعام، والحصار، ومنع العلاج، وقصف المستشفيات والمدارس ومراكز الإيواء، وقتل الأطفال والنساء، وتدمير منازل المدنيين على رؤوس من فيها منذ مطلع تشرين الأول/ أكتوبر من العام 2023، دون إرادة سياسية ودولية حقيقية لوقف جرائم الاحتلال ومحاسبة قادته ومجرمي الحرب على ما ارتكبته أياديهم.

حجم الجريمة يتضح يوما بعد يوم، ومع مرور الأيام تتكشف الجريمة وتفاصيلها من قتل للنساء والأطفال، دون أي تحرك دولي جاد لوقف الجرائم المركبة التي يرتكبها الاحتلال في قطاع غزة .

أوضاع النساء والأطفال هي الأسوأ في ظل هذا العدوان على القطاع، فأكثر من ستين بالمئة من ضحايا القصف هم من النساء والأطفال، ولا يستطيعون توفير مقومات الحياة، واحتياجاتهم للبقاء تزداد يوماً بعد يوم .

الكارثة لا تهدد فقط من يتعرضون للقصف، لكنها تشمل كل المرضى في قطاع غزة الذين لم يعد بإمكانهم تلقي خدمات طبية، مثل مرضى السرطان والكلى وكبار السن الذين يحتاجون لرعاية خاصة والنساء الحوامل، كل هذه الفئات معرضة للموت البطيء نتيجة انقطاع الخدمات الصحية وانهيارها .

الصورة قد تكون أكثر قتامة وقساوة مما نحاول وصفه، ولا بارقة أمل في أن تستطيع المنظومة الدولية والحقوقية وضع حد للكارثة المستمرة والتي تتوسع يوماً بعد يوم. الدور الإنساني للمجتمع الدولي أمام نقطة فاصلة في تاريخه، إن لم يستطع أن يضع حداً للجرائم المركبة التي يرتكبها الاحتلال أمام سمع ونظر العالم.

ينزع الاحتلال الإنسانية عن المحاصرين في غزة ويصفهم بالحيوانات البشرية لتبرير الجرائم التي يرتكبها، وتنساق دول عدة لتبني روايته وخطابه عما يجري، وتشارك أيضاً في الجريمة المستمرة، بالرغم من التحرك الشعبي والجماهيري الواسع في عواصم الدول الغربية والعالم بأسره لوقف جرائم الإبادة ضد الشعب الفلسطيني، كان آخرها التحرك غير المسبوق لطلبة وطالبات الجامعات الأمريكية والأوروبية والغربية عموما، مطالبين بالحرية والعدالة ووقف العدوان على قطاع غزة، ومؤكدين على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والانعتاق من الاحتلال.

وجدت المعاهدات والمواثيق الدولية، خاصة الاتفاقيات، لوضع قواعد أخلاقية وقانونية لتصرف الجيوش أثناء الحروب وحماية المدنيين، لكن لا نجد أي شكل من أشكال النظر بجدية إلى هذه المواثيق والمعاهدات الدولية، وأحرقتها طائرات الاحتلال مع قصفها المستمر وغير الإنساني للمدنيين في القطاع .

يجب وقف هذا العدوان فوراً والالتزام بالقانون الدولي، والبدء الفوري والجدي بمحاكمة قادة الاحتلال على هذه المجازر وجرائم الإبادة الجماعية، ووقف الحسابات السياسية وإعطاء الأولوية لوقف شلال الدم في غزة. وما القضية التي رفعتها دولة جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل العليا في لاهاي إلا خطوة أولى في المسار الصحيح لوقف الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، يتوجب استتباعها بحث المحكمة الجنائية الدولية على استكمال تحقيقاتها وملاحقة مجرمي الحرب من المسؤولين والجنرالات الإسرائيليين على الجرائم التي ترتكب بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة.

في الضفة الغربية الصورة قاتمة أيضاً، والخطورة تزداد على المدنيين يوماً بعد يوم، واعتداءات المستوطنين وجيش الاحتلال تسجل انتهاكات جديدة في كل يوم، في ظل الانشغال الدولي بما يحدث في قطاع غزة. فقد بدأ الاحتلال بشن

حملات اعتقال جماعية استهدفت المئات من الفلسطينيين بالضفة الغربية وسجنهم دون أي تهمة أو محاكمة تحت بند ما يعرف بالاعتقال الإداري، وحسب العديد من الشهادات فإن الاعتقال يترافق مع اعتداءات جسدية بالضرب الشديد والإهمال الطبي وسوء المعاملة، ما أدى إلى استشهاد أسيرين في سجون الاحتلال. كما استغلت دولة الاحتلال عدوانها على القطاع لمزيد من بسط يدها على الضفة الغربية، وتوسيع الاستيطان، وتسليح المستوطنين للاعتداء على السكان المدنيين في الضفة الغربية. كما استغلت دولة الاحتلال العدوان على قطاع غزة لتهجير التجمعات البدوية المختلفة في أكثر من موقع في المنطقة المصنفة (ج) في الضفة الغربية، ولمزيد من استغلال الموارد الطبيعية والأرض لصالح التوسع الاستيطاني.

نعمل كمؤسسات مجتمع مدني ضمن إمكاناتنا وحدود عملنا الحقوقي والمدني لوقف هذا العدوان على قطاع غزة والجريمة المستمرة. فقد أصدر المركز نداءً للدول الأعضاء في مجلس الأمن يطالب بوقف العدوان وحماية المدنيين، وقد وقعت عليه أكثر من مئة منظمة وشبكة حقوقية ومدنية حول العالم.

أصدرنا عدة بيانات وعقدنا العشرات من اللقاءات والفعاليات ضمن مساحة عملنا كمؤسسة حقوقية نسوية فلسطينية، للمطالبة بوقف الإبادة ومحاسبة قادة الاحتلال وإدخال المساعدات الفورية للفلسطينيين في قطاع غزة. عملنا بمبادرات من طاقم المركز واستجبنا أيضاً لكل مبادرات التعاون مع المؤسسات الدولية للمطالبة بوقف الإبادة. ونستمر بتسليط الأضواء على البعد النسوي لحرب الإبادة والعدوان الإسرائيلي على النساء والفتيات، ونكرس كل حملاتنا للضغط على الدول لوقف العدوان وتوفير المساعدات الإنسانية للجميع بكرامة، ووضع احتياجات النساء على سلم أولوياتهم.

سخّر المركز خلال الربع الأخير من العام 2023 جُلّ إمكاناته للعمل ضمن اختصاصه كمؤسسة حقوقية نسوية، للمطالبة بوقف العدوان وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت بحق النساء ومعاناتهن.

عمل المركز قبلها ضمن تحقيق رؤيته كمؤسسة نسوية حقوقية تسعى لمجتمع فلسطيني يسوده القانون ويحقق المساواة بين الجنسين، فاستمر بتقديم الخدمات القانونية والاجتماعية للنساء ضحايا العنف والترافع عنهن في المحاكم، وتفعيل العمل المجتمعي بالشراكة مع المؤسسات النسوية القاعدية والمؤسسات الشبابية والمتطوعين والمتطوعات، والناشطات النسويات، ونفذ المركز العديد من النشاطات والفعاليات والمبادرات المجتمعية، وكرس عمله لمناهضة جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات، وتحقيق المساواة بين الجنسين. كما استمر المركز في المطالبة بالمشاركة الفاعلة للنساء في مراكز صنع القرار، وتطوير البرامج والسياسات العامة والتشريعات لحماية النساء المعنفات، وضمان المساواة بين الجنسين في كافة المجالات، وسخر المركز حملاته على المستوى الوطني لهذا الغرض، ونشط في المحافل الدولية من خلال تقديم تقارير الظل للجان المعنية بالاتفاقيات الدولية التي التزمت بها دولة فلسطين وانضمت إليها. كما عمل المركز على فضح سياسة الاحتلال وانعكاسات انتهاكاته على وجه التحديد على النساء والفتيات، من خلال إعلاء أصوات النساء ودعم عمله على المناصرة الدولية بشهادات النساء أنفسهن.

أصدر المركز خلال العام 2023 عدة إصدارات وثقت قتل النساء والانتهاكات التي تتعرض لها النساء الفلسطينيات نتيجة هدم المنازل في الضفة الغربية والقدس، إضافة إلى دليل تدريبي. ونظم المركز عشرات التدريبات وورش العمل للمتطوعين والفئات المستهدفة والشركاء في سبيل خطوات للأمام في تحقيق رؤيته وأهدافه.

عملنا خلال العام 2023 وأنجزنا الكثير، ويسرني أن أضع بين أيديكن/م النشرة السنوية لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي لعام 2023، التي ما هي إلا نبذة سريعة لبعض تدخلات المركز وإنجازاته خلال العام.

وفي النهاية أتقدم بالشكر الجزيل لفريق العمل في المركز على جهودهن/م جميعا خلال العام 2023، وأفخر بطاقم المركز لعطائه وإيمانه الراسخ برؤية المركز ورسالته، والاستمرار بالعمل الدؤوب لتحقيق أهدافه، ونشرتنا السنوية هذه تتحدث عن نفسها بالإنجازات التي حققناها بالرغم من التحديات الجسيمة التي واجهناها.

أخبـار المركــز...

انتخاب مجلس إدارة جديد لمركـز المرأة للإرشـاد القانوني والاجتماعي

عقـدت الجمعيـة العموميـة لمركـز المـرأة للإرشـاد القـانوني والاجتمـاعي اجتماعهـا السـنوي في 22 شـباط 2023 في فنـدق الكرمـل بمدينـة رام الله. في بدايـة الاجتمـاع رحبـت الأسـتاذة فاطمـة المؤقـت رئيسـة مجلـس الإدارة بالعضـوات والأعضـاء الحـاليين والجـدد وطلبـت مـنهم/ن تسـديد الاشـتراكات السـنوية، ثـم افتتحـت الاجتمـاع، حيـث تـم خلالـه عـرض التقـارير المالية والإدارية والبرامجية عن العام 2022 وإقرارها بعد مناقشتها.

شـكرت الأسـتاذة فاطمـة المؤقـت كـلاً مـن السـيدة رنـدة سـنيورة المـديرة العامـة للمركـز وطـاقم المركـز كافـة عـلى جميـع الجهـود المبذولـة لإنجـاح العمـل والمضـي قـدمًا رغـم كـل التحـديات، ثـم شـكرت الجمعيـة العموميـة عـلى إعطـائهم/ن الثقـة بعضـوية مجلـس الإدارة خـلال الفـترة الماضـية، مشـيرة إلى أن المجلـس بـذل كـل الجهـود للـدفع بـالمركز للأمـام وهـو معـروف اليـوم عـلى كافـة الأصـعدة محليـا وإقليميـا ودوليـا، كمـا قامـت بتقـديم تقريـر عـن سـير أعمـال مجلـس الإدارة وأهـم إنجـازات المجلـس خـلال فـترة توليـه مهامـه. وبعـد إقـرار كافـة التقـارير الماليـة والإداريـة والبرامجيـة تقـدمت الأسـتاذة فاطمـة المؤقـت بطلـب اسـتقالة مجلـس الإدارة السـابق أمـام أعضـاء وعضـوات الجمعيـة العموميـة، ودعـت إلى إجـراء الانتخابـات، حيـث جـرت عمليـة انتخـاب مجلـس إدارة جديـد للمركـز لثلاثـة أعـوام (2023-2026) وترشـح 8 مرشـحين/ات لمقاعـد المجلـس، وفـاز المرشـحون/ات الثمانيـة بالتزكيـة وهـم مـع حفـظ الألقـاب: لـيلي فيضـي، لنـا بنـدك، سـميرة حليلة، رتيبة أبو غوش، سحر القواسمي، تامي رفيدي، عبد القادر الحسيني، فهمي شاهين.

وفي نهايـة الاجتمـاع، تقـدّمت السـيدة رنـدة سـنيورة المـديرة العامـة للمركـز باسـمها وباسـم طـاقم المركـز مـن مجلـس الإدارة السـابق بالشـكر والتقـدير عـلى مـا قـدموه مـن إنجـازات وخـبرات خـلال فـترة ولايـتهم، وثمنـت جهـودهم المبذولـة طـوال تلـك الفـترة لتطـوير المركـز. وتـلا اجتمـاع الجمعيـة العموميـة اجتمـاع لمجلـس الإدارة الجديـد تـم خلالـه توزيـع المناصـب وإقرارهـا، حيـث جـرى انتخـاب د. لـيلي فيضـي رئيسـة لمجلـس إدارة المركـز، والسـيدة لنـا بنـدك نائبـة لرئيسـة المجلـس، والسـيدة سـميرة حليلـة أمينـة للصـندوق، والسـيدة رتيبـة أبـو غـوش أمينـة للسـر، إضـافة إلى عضـوية كـل مـن السـيدات والسـادة مـع حفـظ الألقـاب: سـحر القواسمي، تامي رفيدي، عبد القادر الحسيني، وفهمي شاهين.

مركـز المـرأة يُطلـق برنـامج زمـالة "مهـا أبـو ديـة" تكريمًـا لذكراهـا وتخليـدًا لإنجازاتهـا في الدفـاع عن حقـوق المرأة الفلسطينيـة

تكريمًا للمناضلة الراحلة مها أبو دية المديرة السابقة لمركز المرأة والتي كانت من القيادات النسوية الفلسطينية اللواتي ساهمنّ في تعزيز حقوق النساء الفلسطينيات ولها تاريخ طويل في العمل الوطني والعمل الحقوقي الرامي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، أطلق مركز المرأة برنامج زمالة مها أبو دية تكريما لذكراهًا وتخليدًا لإنجازاتها في الدفاع عن حقوق المرأة الفلسطينية. يهدف البرنامج إلى تشجيع الأجيال الشابة للمشاركة في المجالات الحقوقية والسياسية والاجتماعية ومناصرة حقوق المرأة في المجتمع الفلسطيني، وخلق قيادات شبابية تعزز ثقافة حقوق الإنسان. ويستهدف البرنامج الخريجات الجامعيات الجديدات ويمنحهنّ فرصة تعلمية فريدة نابعة من تجارب وخبرات المركز الطويلة في القضايا الحقوقية النسوية وكذلك فرصة لتعزيز دور الشباب وطاقاتهم للتطوع في نشر رؤية المركز ورسالته. لقد جاء هذا البرنامج تكريمًا للراحلة مها أبو دية على جهودها في تحقيق العدالة للنساء الفلسطينيات والمجتمع الفلسطيني واعترافًا بإنجازاتها في إطار الحركة النسوية والوطنية بفلسطين.

قصـة فـي القـدس: تُلـقي الضـوء عـلى نضـال مركـز المـرأة للإرشـاد القـانوني والاجتماعي من أجـل حقـوق المـرأة

نشرت مجلة قصة القدس مقالة عن مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، وذلك بعد مقابلة معمقة أجرتها المجلة مع المديرة العامة للمركز السيدة رندة سنيورة، تلقي المقالة الضوء على الإنجازات المذهلة التي حققها المركز. تشرح السيدة سنيورة بشغف التحديات المعقدة التي يواجهها مركز المرأة في هذه المقالة المثيرة للاهتمام. يتصدر المركز جهود مكافحة العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني منذ تأسيسه في عام 1991. ويدور هذا الصراع في سياق معقد يحد فيه الاحتلال الإسرائيلي بشدة من حرية المرأة الفلسطينية واستقلالها. وتبرز السنيورة كمدافعة لا تكلّ في النضال من أجل حقوق المرأة. ويتجلّى تفانيها الذي لا يتزعزع في تعاملها مع العبء الثقيل للنساء في "الزيجات المختلطة". تواجه هؤلاء النساء تحديات فريدة من نوعها، حيث يتغلبن على تعقيدات الاختلافات الثقافية والتوقعات المجتمعية. على الرغم من هذه العقبات، تقدم السيدة السنيورة ومركز المرأة الدعم والأمل والتمكين لهؤلاء الأفراد الصامدين. باختصار، تلقي "قصة القدس" نظرة متعمقة على الجهود الرائعة التي يبذلها مركز المرأة. إن شغف السيدة السنيورة، إلى جانب إصرار المنظمة المستمر، بمثابة ضوء الأمل للمرأة الفلسطينية. لقراءة المقالة كاملة: https://www.jerusalemstory.com/en/blog/many-missions-womens-centre-legal-aid-and-counselling-wclac

أثـر الحـرب وإغـلاق المحاكـم الشرعيـة (الخليـل) على النسـاء والأطفـال

بقلـم المحاميـة: هيـام قعقـور

بدأت الحرب على غزه بتاريخ 2023/10/7 من قبل الاحتلال الإسرائيلي، ما أصاب الحالة العامة في الضفة الغربية بالشلل الكامل بكل مناحي الحياة، ومن أبرز الأمور التي حصل بها شلل تام إغلاق المحاكم الشرعية وخاصة محكمة مدينة الخليل وقراها، حيث أغلقت المداخل والمخارج ببوابات حديدية أو ساتر ترابي أو مكعبات حجرية للحد ومنع الحركة والتنقل وأصبح من الصعوبة أو المستحيل التحرك من المدينة إلى القرية أو العكس، واقتصر دوام القضاة لمن يتمكن من الوصول في المحاكم الشرعية بالخليل في مبنى محكمة التنفيذ والاستئناف باستقبال المعاملات المستعجلة وليس القضايا، حيث تخدم محكمة الخليل المدينة وبعض القرى منها بلدة بني نعيم التي تتبع إلى محكمة الخليل الشرعية ولمن يستطيع الوصول للمحاكم.

محكمة الخليل الشرعية ليست كبقية المحاكم حيث إنها تقع في المنطقة التى يتواجد بها المستوطنون وتحت السيطرة الإسرائيلية، ما أدى إلى فرض نظام منع التجول على المنطقة بشكل كامل بما فيها منطقة المحكمة الشرعية منذ إعلان الحرب على غزة، وأصبح من المستحيل وصول أي شخص إلى هذه المحكمة وبقيت الملفات والقضايا داخل المحكمة على حالها، ونتيجة لذلك توقفت مطالبات النساء بحقوقهنّ من خلال التوجه إلى محكمة الخليل الشرعية، وكان لهذا الإغلاق أثر واضح وكبير عليهن، حيث لم يتمكنّ من الاستمرار بقضاياهن المسجلة بالمحكمة مثل النفقات والحضانة والمشاهدة والاستضافة والحقوق الزوجية وقضايا الطلاق، ومن لديها أحكام جاهزة لم تتمكن من الحصول عليها من أجل تنفيذها أيضا، وقضايا طلاق صدر بها حكم وتنتظر رفعها إلى محكمة الاستئناف قانونا، أيضا توقفت قضايا الحضانة والمشاهدة والاستضافة ولم تتمكن من الحصول على الحكم لحضانة أطفالها أو مشاهدتهم بسبب توقف وإغلاق المحكمة، ما ترك أثرًا كبيرًا على النساء وضاعف عليهن الأزمة.

تعتبر فئة النساء من أكثر شرائح المجتمع تضررا من هذه الإغلاقات، وقد أثرت عليهن بشكل سلبي كبير، سواء قضايا النفقات أو الحضانة أو المشاهدة أو الطلاق وعدم قدرتهن على الحصول على الأحكام أو تنفيذها بسبب الإغلاق.

وقد تسبب الإغلاق في حرمان النساء اللواتي هنّ على خلاف مع أزواجهن من تحصيل نفقاتهنّ ونفقات أطفالهن أو التوجه للمحاكم لرفعها، كذلك عدم تمكنهنّ من مشاهدة واستضافة أطفالهنّ أو حضانتهم نتيجة لتوقف التنفيذ والشرطة القضائية عن إصدار أوامر حبس بحق المخالفين المحكوم عليهم.

أيضا توقفت الدفعات التى كان يتم دفعها من حقوقهنّ بسبب توقف التنفيذ وعدم القدرة على التبليغ والوصول إلى المحكوم عليهم، وبقين يعانين الأمرين خاصة هؤلاء النساء اللواتي كن يعتمدن على ما فرض لهن من نفقات ويستلمنها من خلال المحكمة خاصة عندما تكون هذه النفقات هي المصدر الوحيد للدخل أو عدم القدرة على تنفيذ أحكام الحضانة وتسليم الأطفال لأمهم التي حصلت على حكم قبل الحرب، وتهرب المحكوم عليهم من التنفيذ أو الإذعان بسبب الفوضى وتوقف الحياة القضائية غير مكترثين لما يحصل مع زوجاتهم وأطفالهم وغير آبهين بهن أو بأطفالهم وتحمل أي مسؤوليه تجاههم.

بقي الحال كما هو في محكمة الخليل الشرعية حتى بداية عام 2024 حيث اتُّخذ قرار من المحكمة بتسجيل قضايا نفقات وحضانة جديدة لمن لم تقم برفع قضية سابقة ولا يوجد لها قضايا بالمحكمة قبل الحرب، ما يعنى تأخير الفصل في هذه القضايا لا سيما القضايا المستعجلة مثل النفقات والحضانة أو من حصلن على أحكام، وقد بُدئ بتسجيل قضايا مستعجلة منها النفقات والحضانة والمشاهدة والاستضافة وتُركت الملفات السابقة على حالها لحين وجود حل لها، ما يعني حرمان فئة كبيرة من النساء من الاستمرار أو الحصول على القرارات القضائية سواء نفقة أو حضانة أو مشاهده أو طلاق، أيضا تكدس القضايا في حال انتهت الحرب وعاد الحال إلى ما كان عليه قبل السابع من أكتوبر. وعلى الرغم من ذلك فما زالت الجهات التنفيذية لا تعمل ولا تصدر أوامر حبس بحق المتخلفين عن تنفيذ الأحكام بسبب الإغلاق وحصار المدن والقرى وتقييد الحركة وصعوبة الوصول.

أيضا إغلاق سوق العمل أمام الرجال والبطالة وتأثيرات الوضع السياسي على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، خاصة بعد عودة العمال من الداخل ومنعهم من العمل وتوقف المصدر الأساسي للدخل، كلها دفعت لوجود ضغوطات كبيرة على الأزواج كانت تنعكس على أسرهم بشكل كبير دفع العديد من الزوجات لترك البيوت وطلب الطلاق، وهذا مما سنشهده في حال عودة المحاكم بالعمل الطبيعي ومراقبة حالات الطلاق التى قد تحصل سواء برفع قضايا الطلاق أو الطلاق من طرف واحد.

وقد أثر الإغلاق بسبب الحرب على غزه سلبًا على قضايا النساء سواء النفقات أو الحضانة أو المشاهدة برفع قضايا من خلال التوجه للمحاكم أو عدم القدرة على التنفيذ.

ومن ذلك كله نرى أن الفئة الأكثر ضعفا -النساء والأطفال- هى من تأثرت بشكل سلبى وكبير نتيجة إغلاق محكمة الخليل، سواء في قضايا النفقات أو الحضانة أو المشاهدة، وقد وجدت النساء صعوبة مضاعفة في الحصول على تلك النفقات أو تسليم الأطفال لهنّ من أجل المشاهدة والاستضافة أو الحضانة خاصة أن القضاء الشرعي يمس حياة النساء والأطفال على وجه الخصوص...

تعزيـز حمايـة النسـاء اللواتي يعانين من التمييـز والعنـف في فلسطيـن

توفيـر خدمـات قانونيـة واجتماعيـة نوعيـة للنسـاء المعرضـات للعنـف

تقديـم الخدمـات من خـلال مكاتبنـا المختلفـة

كجزء من توجهه الاستراتيجي للمساهمة في حماية وتمكين النساء اللواتي يعانين من التمييز والعنف، واصل مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي عمله نحو تقديم الخدمات القانونية والاجتماعية والحماية للنساء الفلسطينيات من خلال فريق من المحاميات والأخصائيات الاجتماعيات في كل من القدس الشرقية ورام الله وجنوب الضفة الغربية، وذلك من أجل تعزيز استقلاليتهن الذاتية ومساعدتهن على معرفة حقوقهنّ وكيفية المطالبة بها، سواء من خلال تقديم الإرشاد والاستشارات الاجتماعية أم التقاضي لدى المحاكم الشرعية والكنسية.

جدول رقم (1): تقرير عدد الحالات حسب طبيعة الخدمة والفروع

نوع الخدمة		اجتماعي	قانوني	قانوني واجتماعي	الاستشارات لمرة واحدة	المجموع
	رام الله	23	36	85	212	356
	الخليل	0	6	125	264	395
	القدس	0	1	62	121	184
	بيت لحم	0	9	35	105	149
	مركز الطوارئ	17	0	0	0	17
	المجموع الكلي (جميع المكاتب):	40	52	307	702	1101

جدول رقم (2): نسبة المنتفعات من خدمات المركز القانونية والاجتماعية حسب الفئات العمرية والمكاتب

فئة العمر		رام الله	الخليل	القدس	بيت لحم	مركز الطوارئ
	أقل من 15 عامًا	0	1%	1.5%	0	0
	20 - 16	6.5%	5%	6.5%	7%	29.5%
	25 – 21	18%	27%	19%	25%	23.5%
	35 – 26	38%	35%	35%	32%	35%
	40 – 36	14.5%	15%	13%	16%	12%
	فوق 40	23%	17%	25%	20%	0

جـدول رقـم (3): خطـط العمـل مـع المسـتفيدات مـن الخـدمات (جميـع القضـايا تتعـدد فيهـا آليـات التدخل مع المنتفعات)

آليات التدخل	إرشاد فردي	إرشاد أسري	المتابعة مع المحافظات	التنسيق مع مؤسسات ومراكز	التحويل لمراكز حماية (مركز الطوارئ)	تعهدات واتفاقيات قانونية	التوجه إلى المحاكم	التجسير الاجتماعي والقانوني
نسبة المنتفعات	26%	6%	1%	5%	3%	4%	43%	12 %

رسـم بيانـي (1): نسـبة المنتفعـات مـن خـدمات المركـز القانونية والاجتماعية حسب المنتهك (المعتدي)

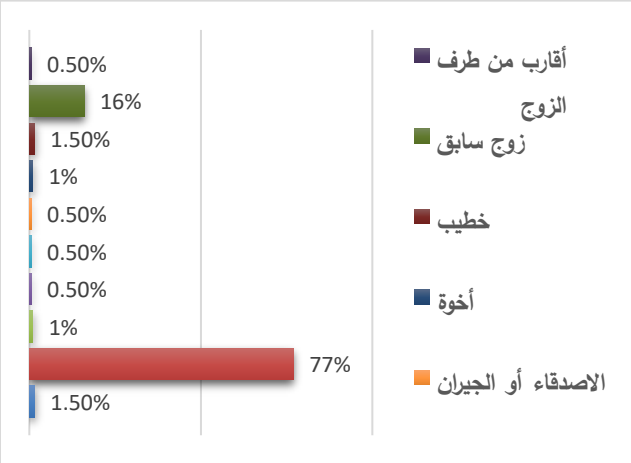

رسـم بيانـي (2): حـول نسـبة المنتفعـات مـن خـدمات المركز القانونية والاجتماعية حسب التحصيل العلمي

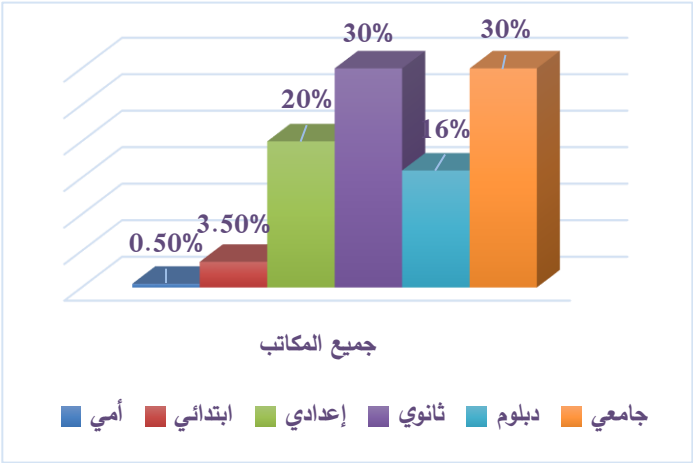

رسـم بيانـي (3): حول عدد المنتفعـات من خدمـات المركـز القانونيـة والاجتماعيـة حسـب القضيـة القانونيـة

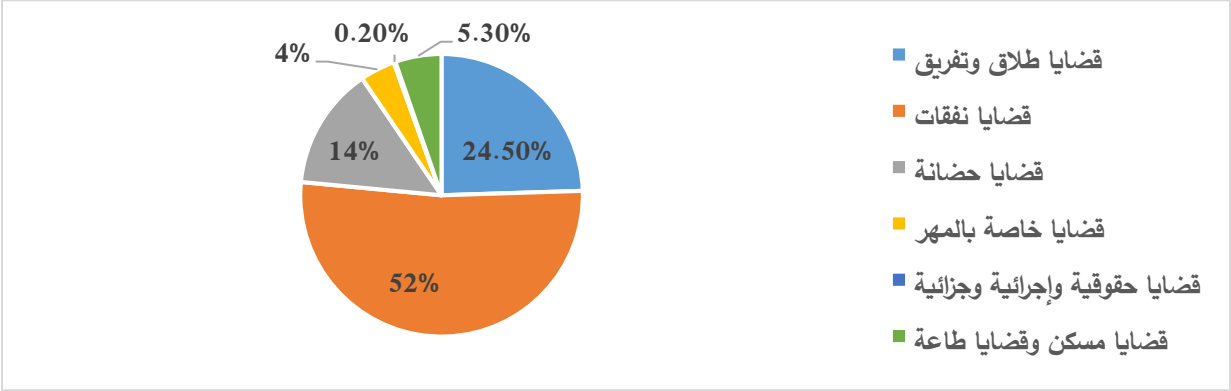

رسم بياني (4): نسبة المنتفعات من خدمات المركز القانونية والاجتماعية حسب الجهة المحولة

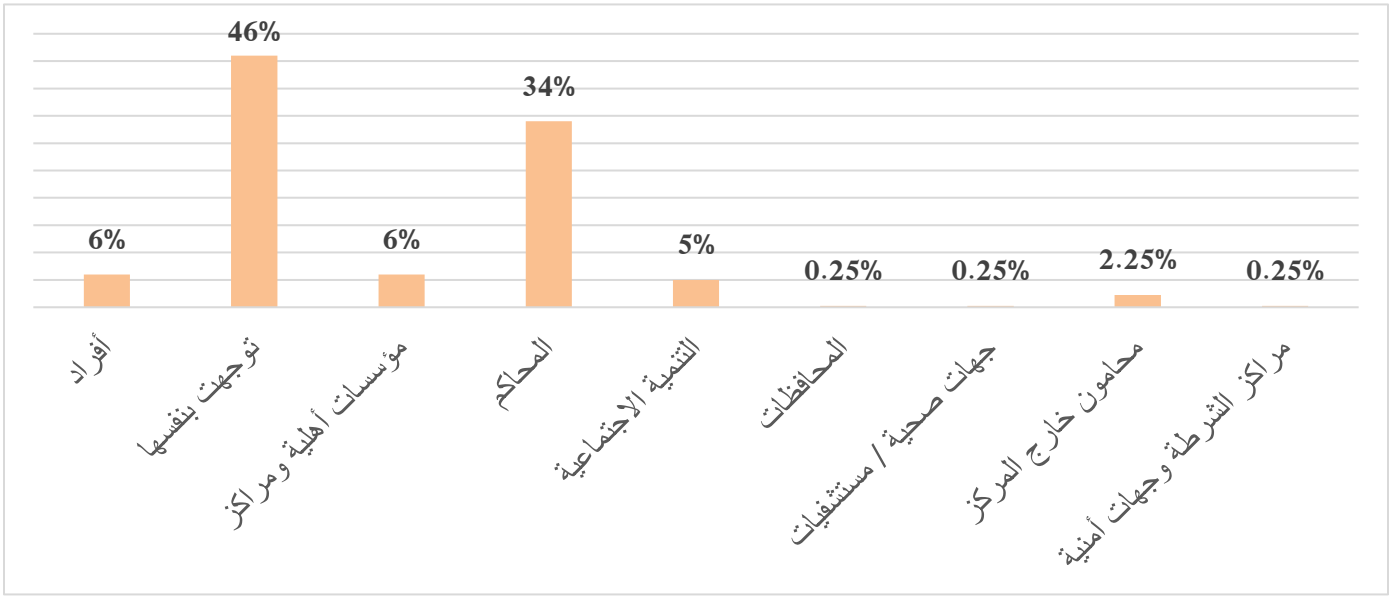

رسم بياني (5): نسبة المنتفعات حسب الدخل الشهري (بالشيكل) للأسرة التي تعيش فيها المنتفعة

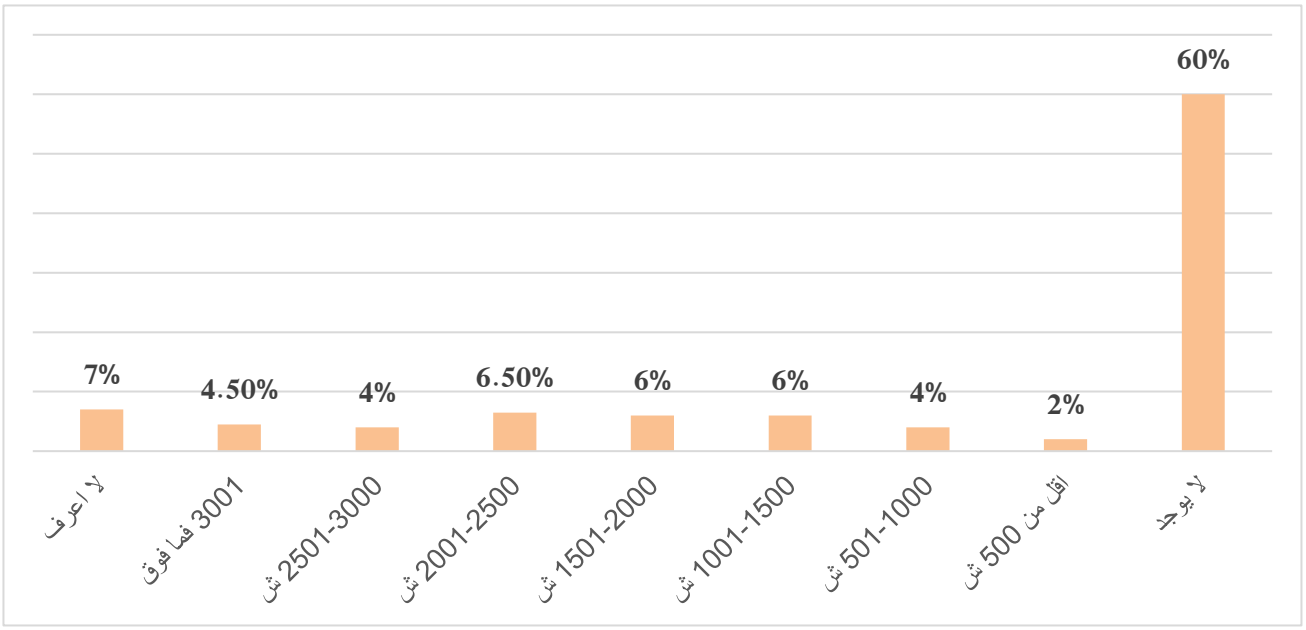

توفير الخدمات من خلال المؤسسات القاعدية

يعمل مركز المرأة ومن خلال برنامج بناء قدرات المؤسسات القاعدية على توسيع نطاق تقديم الخدمات الاجتماعية والقانونية المقدمة للنساء المعنفات في المناطق التي تفتقر إلى هذا النوع من الخدمات، ويعمل المركز منذ العام 2005، على دعم قدرات طواقم العمل في المؤسسات القاعدية شريكة المركز في محافظات طولكرم، وطوباس، وأريحا، ويستهدف المركز في عمله، مجلس الإدارة، والهيئة الإدارية، والمحاميات، والأخصائيات الاجتماعيات، وطاقم التمويل والمالية، ذلك من أجل تعزيز قدرات تلك المؤسسات في تقديم الخدمات القانونية والاجتماعية للنساء وخدمات التوعية والحماية.

ويساهم المركز من خلال متخصصين/ات في تطوير قدرات طواقم العمل في المؤسسات القاعدية، وكذلك يوفر المركز الدعم المالي والفني والتدريب والإشراف المهني للمؤسسات القاعدية، لمساعدتها على النمو والاستمرارية في تقديم الخدمات. فخلال العام 2023 قامت جمعية نهضة بنت الريف الخيرية وجمعية سيدات أريحا بـ:

جمعية نهضة بنت الريف الخيرية

قدّمت الجمعية خدمات واستشارات اجتماعية وقانونية لـ 104 نساء من ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي	تمثيل 62 امرأة أمام المحكمة الشرعية في قضايا نفقة وحضانة ونزاع وشقاق ومشاهدة واستضافة	تحويل 31 متوجهة من النساء إلى مقدمي خدمات آخرين كوحدات حماية الأسرة، وأطباء بلا حدود	عقدت الجمعية 23 جلسة توعية في مدينة دورا ومحيطها بمشاركة 371 مستفيدا/ة (337 سيدة معظمهن ربات بيوت ومتطوعات و34 من الرجال). وركزت اللقاءات على أهم الحقوق القانونية والاجتماعية للمرأة

جمعية سيدات أريحا

قدّمت الجمعية خدمات واستشارات اجتماعية وقانونية لـ 91 امرأة من ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي	تمثيل 49 امرأة أمام المحكمة الشرعية في قضايا تتعلق بحضانة ونفقة الأطفال، ونفقة الزوجة، والطلاق	تحويل 10 حالات من النساء المتوجهات لتلقي الخدمة من مقدمي خدمات آخرين كوحدات حماية الأسرة بالمحافظات، ومركز المرأة فرع القدس	عقدت الجمعية 19 جلسة توعية في محافظة أريحا في جمعية الشابات المسيحية وروضة الجيل الجديد وجمعية القمر بمشاركة 321 من الإناث و52 من الذكور. وركزت اللقاءات على أهم الحقوق القانونية والاجتماعية للمرأة

مركز المرأة يُشارك في ندوة تشاورية حول العنف ضد النساء والفتيات "أسبابه وعواقبه" في دولة الكويت ويُقدّم ورقة عمل

بدعوةٍ من الاتحاد الكويتي للجمعيات النسائية ومعهد جنيف لحقوق الإنسان/ سويسرا، وبمشاركة "ريم السالم" المُقرّرة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بمسألة العنف ضد النساء والفتيات، شارك وفد من المركز في الندوة التشاورية لمدة ثلاثة أيام في دولة الكويت. ضمّت الندوة مُمثلي/ات عن المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال القضاء على العنف ضد النساء والفتيات وممثلين/ات عن المكاتب الإقليمية لكل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة العمل الدولية.

تناولت الندوة مختلف التجارب القُطرية والتحديات والعقبات الرئيسية التي تواجه المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهدفت إلى زيادة المعارف والمعلومات عن حقوق المرأة وبناء قدرات المشاركين/ات على فهم نظام الأمم المتحدة للإجراءات الخاصة وتبادل النهج والاستراتيجيات من أجل تعزيز حقوق المرأة في المنطقة، وإلى تزويد المشاركين/ات بالمعارف اللازمة لإشراكهم في رصد إعمال حقوق المرأة في السياسات العامة الوطنية وتقديم النتائج والتوصيات الأولية للتقارير المقبلة لمقرري الأمم المتحدة المعنيين بالعنف ضد المرأة والفتاة إلى الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان.

خلالها، قدّم المركز ورقة حول "تجربة مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي في تطوير نظام للتحويل الوطني للنساء ضحايا العنف الذي أقرته دولة فلسطين، ومبادرته الاستكمالية في بناء شبكات الحماية". وفي نهاية الندوة، أوصى المشاركون/ات بضرورة إطلاق شبكة للدفاع عن المدافعين/ات عن حقوق الإنسان الأساسية وفق المرجعيات الوطنية والدولية لكل دولة.

ويُشارك في ورشة عمل حول الزواج دون السن القانونية تحت عنوان "الزواج خارج إطار المحاكم الشرعية وقرار رفع سن الزواج... أسباب ونتائج"

نظم مركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت ورشة عمل بمشاركة إعلاميين وجهات شرعية وقانونية وحقوقية، ضمن مشروع "قوة الحريات طرق لكسر القيود" بالتعاون مع مؤسسة كونراد ايدناور. سلّط الأستاذ هيثم الشريف، مُعد التحقيق الصحفي الضوء على العقبات التي واجهته أثناء متابعته لقضية زواج القاصرات، حيث يلقي تحقيقه الضوء على العوامل التي تسهم في انتشار مثل هذه الزيجات وأثرها على النساء. لفتت السيدة رندة سنيورة، المديرة العامة للمركز الانتباه إلى المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها الفتيات المتزوجات قبل بلوغهن سن 18 عامًا وانعكاساتها. وأكّد المتحدثون بالإجماع على أنّ رفع السن القانونية للزواج هو احتياج فلسطيني وموافق للشريعة الإسلامية مع وجود استثناءات لرفع الحرج عن المواطنين، وأنّ الزواج دون السن القانونية هو موضوع خلافي سواء من الناحية الشرعية أم الاجتماعية، وينطبق هذا بشكل خاص على الحالات التي تُجبر فيها المرأة على الزواج قبل بلوغ السن القانونية. لقد كانت ورشة العمل بمثابة منصة للمناقشات والمبادرات الهادفة إلى حماية حقوق الفتيات ورفاههنّ، ومعالجة التعقيدات المحيطة بزواج القاصرات، والدعوة إلى إصلاحات قانونية لحماية مصالح المرأة الفلسطينية وكرامتها.

مركز المرأة يُشارك في حفل إطلاق دراسة تقييمية بعنوان "المُعيقات التي تواجهها النساء ذوات الإعاقة في الريادة والتشغيل الذاتي في سوق العمل الفلسطيني"

نظّم حفل الإطلاق مؤسسة قادر للتنمية في فندق الميلينيوم برام الله، بحضور ممثلين/ات عن مؤسسات المجتمع المحلي والسلطة الفلسطينية، ومؤسسة أوكسفام والحكومة الكندية. هدفت الدراسة إلى فهم الحواجز والعقبات التي تعترض مباشرة الأعمال الحُرة والتشغيل الذاتي للنساء ذوات الإعاقة في فلسطين، وأوصت بضرورة مراجعة قانون الشركات 1964 لتعديله، أو تمرير قانون جديد، وتدريب وتمكين طواقم حاضنات الأعمال، وتنفيذ حملات توعوية تَشبك النساء ذوات الإعاقة مع الجهات التمويلية، وتنفيذ برامج توعية مجتمعية لتعزيز وتحسين نظرة المجتمع للنساء ذوات الإعاقة، ومراجعة برامج التمكين الاقتصادي لتقديم خدمات شاملة، ووضع التدابير التي تكفل استفادة النساء ذوات الإعاقة من المنح والقروض، وتوفير الدعم النفسي والمهارات الحياتية للتعامل مع المجتمع المحلي. للدراسة الكاملة: https://www.qader.org/ar/resources/4911.html

مركز المرأة يسلّط الضوء على الاستراتيجيات والأساليب الرئيسة للوقاية من العنف ضد النساء والفتيات

شارك المركز في ورشة عمل حول "حوار بشأن أفضل الممارسات للحد من العنف ضد النساء والفتيات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، تم تنظيمها من قبل مؤسسة كير مصر بالشراكة مع برنامج WhatWorks في القاهرة، هدفت الورشة إلى تيسير تبادل الحوار الإقليمي بين منظمات حقوق المرأة التي تعمل على إنهاء ووقف العنف ضد النساء والفتيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمناقشة حلول للتحديات وإتاحة فرص للعمل التشاركي لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات. خلالها، قدّمت المديرة العامة لمركز المرأة عرضًا حول رؤية مركز المرأة ورسالته وأهدافه والخدمات التي يُقدّمها، كما قامت بتسليط الضوء على الاستراتيجيات والأساليب الرئيسة للوقاية من العنف ضد النساء والفتيات التي ينفذها مركز المرأة.

مركز المرأة يُشارك في ورشة عمل حول ملكية النساء للأرض من منظور النوع الاجتماعي

عُقدت الورشة من قبل هيئة تسوية الأراضي والمياه الفلسطينية وسلطة الأراضي الفلسطينية، وذلك لناشطات من مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات النسوية، ضمن مشروع التسجيل العقاري الممول من البنك الدولي. وتضمنت الورشة عدّة محاور منها التعريف بإجراءات التسوية، وتحليل واقع ملكية الأراضي للنساء من تحديات واحتياجات، وصياغة الأهداف والمؤشرات المبنية على النوع الاجتماعي.

ويُشارك في ندوة إلكترونية حول كتاب الباحث العراقي عبد الحسين شعبان "الغرفة 46: سرديات الإرهاب – خفايا وخبايا"

نُظّمت الندوة من قبل مبادرة فلسطين 100 برعاية دارة فلسطين "مركز كيمبريدج لدراسات فلسطين"، ويكتسب هذا الكتاب أهمية في أوساط المعنيين والمتابعين للقضية الفلسطينية خصوصًا، وقضايا التحرّر الوطني عمومًا، وكذلك بالنسبة إلى المعنيين بالتفريق بين المقاومة والإرهاب، بالإضافة إلى أهميتها بالنسبة إلى دوائر استخبارية دولية، وأوساط إعلامية وسياسية ودبلوماسية، تسعى إلى معرفة المزيد عن خلفيات وتفاصيل وحيثيات "التنظيمات الإرهابية"، التي شغلت حيّزًا في أجندتها ومتابعاتها. كانت المديرة العامة إحدى المتحدثات الرئيسات في هذه الندوة حيث تحدثت عن حق تقرير المصير من منظور القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتناولت تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 فرانشيسكا ألبانيز الصادر في أيلول 2022، والذي تناول عددًا من الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير في سياق السمات الاستيطانية الاستعمارية للاحتلال الإسرائيلي الذي طال أمده .

معـانــاة امــرأة

بقلـم المحاميـة: سلـوى بنــورة

حضـــرت إليّ في صـــيف 2023 متلهفـــة تريـــد طفليهـــا التـــوأم، قالـــت لي: لقـــد تعـــذبت كثـــيرًا حـــتى أنجبتهمـــا بعمليـــة قيصـــرية بعـــد مـــدة طويلـــة مـــن زواجي، وزوجي اليـــوم يمنعهمـــا عـــني، ويهـــددني بـــأنني لـــن أراهمـــا، ولـــن يعطيـــني إياهمـــا، أريـــد صـــغيريّ أرجـــوك ســـاعديني حـــتى أحصل عليهما.

بـــدأت تفكـــر في الانفصـــال عنـــه، وتفكـــر كيـــف ســـتبدأ حيـــاة جديـــدة، ومـــاذا عليهـــا أن تعمـــل، رفعـــتُ لهـــا دعـــوى حضـــانة، وحصـــلتُ عـــلى حكـــم حضـــانة، وأخـــذت توأمهـــا، ســـجلت الصـــغيرين في الروضـــة، همـــا بحاجـــة إلى دفـــع أقســـاط الروضـــة والحافلـــة ومصـــاريف كثـــيرة، الأب لا يريـــد أن يتعـــرف عـــلى كافـــة المصـــاريف هـــذه، ولا يريـــد أن يـــدفع للصـــغيرين شـــيئًا، لـــم يكـــن يهمهـــا ذلـــك، مـــع أنهـــا لـــم تكـــن تملـــك المـــال، فـــهي رغـــم الصـــعوبات والتحـــديات الـــتي تواجهها تريد حضانة صغيريها فقلبها كاد ينفطر شوقًا وحنينًا عليهما.

رفعـــت دعـــوى نفقـــة للصـــغيرين بعـــد أن أصـــبح التـــوأم بـــين يـــديها، رُفِعـــت دعـــوى إثبـــات عـــلى الـــزوجين، ولـــم يكـــن يحضـــر الـــزوج جلســـات المحكمـــة، بـــدأت الحـــرب.. توقفـــت جلســـات المحكمـــة، ولـــم تعـــد المحكمـــة تنظـــر في القضـــايا، بســـبب الحـــرب، أجلـــت الجلســـات شـــهرًا... شـــهرين أو يزيـــد، وعنـــدما بـــدأت المحـــاكم النظـــر بالقضـــايا وتحديـــد موعـــد للجلســـات حضـــر وكيـــل الـــزوج يطلـــب مـــني إســـقاط دعـــوى النفقـــة، حيـــث قـــال إن مـــن محاســـن هـــذه الحـــرب اللعينـــة أن الزوجـــة عـــادت إلى زوجهـــا، وهي لا تريـــد أن تحضـــر المحكمـــة، قـــال اتصـــلي بهـــا لتتأكـــدي مـــن ذلـــك... نعـــم لقـــد عـــادت إلى بيتهـــا، وهي تعـــيش مـــع زوجها، ومع أطفالها بسلام، ولا تريد الحضور إلى المحكمة.

بعـــد مـــدة حـــددت لهمـــا جلســـة إثبـــات طـــلاق هي لـــن تـــأتي إلى المحكمـــة، ولـــن تـــأتي لا تريـــد أن تتـــذكر أيـــام الحرمـــان والعـــذاب والبعـــد عـــن صـــغيريها، لـــم تكـــن تـــرد عـــلى الاتصـــال الهـــاتفي بهـــا حـــتى لا تتـــذكر الأيـــام الـــتي مـــرت عليهـــا، حاولـــت الاتصـــال لا حيـــاة لمـــن تنـــادي، لا مجيـــب هي تريـــد أن تمحـــو مـــن ذاكرتهـــا الألـــم والعـــذاب الـــذي عاشـــته وطفلاهـــا بعيـــدين عنهـــا، يكفيهـــا الآن أن يكـــون توأمهـــا في حضـــنها تعـــيش معهمـــا بســـلام، تـــم الإقـــرار بالـــدعوى، وبقيـــت الزوجـــة مـــع أطفالهـــا يعيشـــون ســـويًا مـــع زوجهـــا ماحيـــة كـــل ذكـــرى صـــعبة مـــرت عليهـــا في الصيف الماضي.

تعزيز حق المرأة في الوصول إلى العدالة والقضاء على السياسات التمييزية ضّدها

المناصرة المحلية والدولية

في إطار اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"

مركز المرأة يُقدّم تقريره إلى مجموعة العمل التحضيرية للدورة الثامنة والثمانين للجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"

تم تقديم التقرير في سبتمبر 2023 بهدف مساعدة الفريق العامل المعني باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في تطوير "قائمة المسائل" قبل تقديم التقارير الدورية من قبل دولة إسرائيل، حيث استند تقرير المركز إلى تقديم التقرير الدوري السادس للدولة الطرف. سلّط التقرير الضوء على المخاوف الملحة المحيطة بحقوق المرأة الفلسطينية والمساواة بين الجنسين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واستند إلى روايات مباشرة جمعها مركز المرأة من النساء الفلسطينيات في عامي 2022 و2023. وشدد على التحديات الناجمة عن تصاعد عنف الحكومة الإسرائيلية، بما في ذلك المداهمات الليلية، وهدم المنازل، والحرمان من لم شمل الأسرة، وعنف المستوطنين. وسلط التقرير الضوء على التأثير غير المتناسب لهذه القضايا على المرأة الفلسطينية والحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات شاملة. وتؤكد التوصيات الخاصة على أهمية المساءلة القانونية للمستوطنين المتورطين في أعمال العنف، والعقوبات الصارمة لردع الجرائم المستقبلية، وآليات الحماية القوية للمجتمعات الضعيفة، وأنه على إسرائيل معالجة هذه المخاوف للوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وحماية حقوق المرأة الفلسطينية.

ويُقدّم بيانًا شفويًا خلال الدورة الثامنة والثمانين للجنة "سيداو"

شارك المركز في الدورة الثامنة والثمانين لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة – إسرائيل التي عقدت في 30 أكتوبر، حيث قدّم خلالها بيانًا شفويًا حول حقوق الأسرة للنساء في القدس، بالإضافة إلى تقرير المركز الذي يسلط الضوء على حقوق المرأة الفلسطينية والمساواة بين الجنسين في الأراضي الفلسطينية المحتلة مع التركيز على تصاعد عنف الحكومة الإسرائيلية والمستوطنين والمداهمات الليلية وهدم المنازل.

خلال مشاركته في ورشة العمل الإقليمية حول تعزيز التنسيق النسوي العربي للعمل على تطبيق اتفاقية "سيداو" في عمان-الأردن

مركز المرأة يُقدّم ورقة مفاهيمية حول "فلسطين وقضايا الأحوال الشخصية"

نظم الورشة الائتلاف النسوي الأهلي لتطبيق اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة الذي يرأسه الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، لمدة يومين في عمان-الأردن. وقد حضر الورشة كل من وزيرة شؤون المرأة، عضوات من الأمانة العامة للاتحاد العام وممثلات من مؤسسات أعضاء الائتلاف وممثلات الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في كل من سوريا ولبنان والعراق ومصر والأردن، ومن مؤسسات المجتمع المدني في كل من الأردن ومصر ولبنان وممثلات عن هيئة الأمم المتحدة وخبيرة نوع اجتماعي من وكالة الغوث الدولية. ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

هدفت الورشة إلى الاطلاع على مستوى تضمين قضايا اللاجئات الفلسطينيات في التقارير التي تقدّمها الدول للجنة الخاصة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاستفادة من تجربة الدول الأخرى في تنفيذ الاتفاقية والتصدّي للتراجع في حقوق الإنسان للمرأة. هذا وتضمنت الورشة استعراض تجربة الدول المشاركة في تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"، ضمن توصيات لجنة سيداو ما بين الإنجازات والتحديات، ومقدمة عن وضع اللاجئات الفلسطينيات، وكيفية مواجهة التراجع في حقوق المرأة، وماهية ورؤية ودور وخطة عمل اللجنة التنسيقية للمرأة العربية على صعيد تطبيق اتفاقية "سيداو" وكيفية إدماج قضايا المرأة الفلسطينية اللاجئة في تقارير الظل والدول، والأولويات لقضايا المرأة وتصوّرًا أوليًا لخطة عمل اللجنة التنسيقية. خلال الورشة، قدّمت المديرة العامة لمركز المرأة ورقة مفاهيمية حول فلسطين وقضايا الأحوال الشخصية.

في سياق قانون حماية الأسرة من العنف

استمرّ المركز في بذل جهود جماعية للضغط على الحكومة الفلسطينية لإقرار مشروع قانون حماية الأسرة من العنف. ونفذ مركز المرأة ومنتدى مناهضة العنف عدّة اجتماعات لرفع مستوى الوعي العام حول مكونات مشروع القانون، ولمواجهة حملة التشهير ضد اعتماده، وتمت دعوة الصحفيين/ات لجلسة إحاطة لمناقشة تأثير حملة التشهير على اعتماد مسودة القانون، وتم التأكيد على دور الصحفيين/ات في الدعوة إلى اعتماد مسودة القانون، خاصة من خلال مقالاتهم وإنتاجهم الإعلامي.

مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي يطلق دليل مناصرة حول قانون حماية الأسرة من العنف بالتعاون مع منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة

برزت الفكرة لدى المؤسسات العاملة في منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية بضرورة العمل على إعداد دليل تدريبي متخصص لتمكين وتسليح مؤسسات المنتدى والمؤسسات التي تقدم الدعم القانوني والاجتماعي لضحايا العنف الأسري، وتطوير قدراتهم المعرفية من خلال تمكينهم من المعلومات حول القانون وأهمية إقراره وما التغيير الذي سيحدثه هذا القانون إذا تم إقراره لأنه أصبح من الضروري العمل على حملات ضغط ومناصرة حول قانون حماية الأسرة من العنف وأهمية إقراره للعاملين في هذا المجال، سواء من قبل مؤسسات منتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف ضد المرأة، أم العاملين في مجال تقديم الخدمات القانونية والاجتماعية لضحايا العنف الأسري.

يكمن الهدف الأساسي من هذا الدليل في تسليط الضوء على أهمية إقرار قانون حماية الأسرة من العنف بعدما واجه خلال الفترة الأخيرة حملة تشويه كبيرة جدًا من قبل بعض المعارضين، حيث يشكل هذا القانون عنصرًا مهمًا في استجابة الدولة للتصدي لظاهرة العنف، واستعراض أهمية مدى مراعاة دولة فلسطين للممارسات الجيدة، وبخاصة مبدأ "العناية الواجبة" الذي ساهم في تغيير الانطباع السائد بأنه ليس من واجب الدولة التدخل في الانتهاكات التي تحدث في حياة الناس الخاصة، حيث يوجب هذا الالتزام أو المعيار على الدول منع الجهات التابعة لها وغير التابعة لها من ارتكاب العنف، وعليها الحماية منه، وملاحقة مرتكبيه قضائيا ومعاقبتهم، وتوفير سبل الانتصاف للمتضررين من هذا العنف.

في هذا الدليل تم استعراض أهم المرجعيات والأطر الدولية والإقليمية التي أكدت على التزامات الدول في توفير الحماية من خلال تشريعاتها المحلية ومدى التزام دولة فلسطين في ترسيخ هذا الالتزام، وبخاصة قانون حماية الأسرة من العنف، كما تم استعراض الفكرة والفلسفة التي يقوم عليها القانون المقترح، والأسباب والمبررات القانونية والاجتماعية لإقراره والمعيقات والتحديات التي واجهت المؤسسات النسوية والحقوقية في إقراره.

يهدف الدليل إلى بناء معرفة معمقة لمشروع قانون حماية الأسرة من العنف وتوفير معرفة عملية من خلال ربطها بحقائق توضح مدى الحاجة لإقراره، يستهدف الدليل العاملين/ات في مؤسسات حقوق الإنسان ومقدمي/ات الخدمات، لتمكينهم في الميدان ونشر المعرفة بلغة مبسطة في الشارع الفلسطيني وصولاً، لمرحلة إدراك الحاجة لمناهضة العنف داخل الأسرة الفلسطينية، وذلك بالإشارة إلى المنظومة التشريعية والإطار الدولي والإقليمي الناظم لحالة العنف، هذا بالإضافة إلى أهم المبررات الاقتصادية والاجتماعية وبيان المعيقات التي تحول دون إقراره.

أمّا بالنسبة إلى الأهداف الخاصة للدليل فهي: توحيد الخطاب النسوي من خلال إعداد مرجع موحد ومتفق عليه من قبل مؤسسات منتدى المنظمات الأهلية والمؤسسات العاملة في مجال الحماية، والتعرف على أبرز مكونات مسودة القانون والتعريفات المتعلقة به بطريقة واضحة ومبسطة لتسهيل نقلها للجمهور المستهدف، وبناء قاعدة داعمة من مناصري ومناصرات حقوق الإنسان للمطالبة بإقرار قانون حماية الأسرة من العنف.

اعتمد الدليل على منهجية التحليل والمقارنة، فمنهجية التحليل تعتمد على تحليل نصوص مشروع قانون حماية الأسرة من العنف، أما المنهج المقارن فاعتمد على مقارنة التشريعات الداخلية ذات الصلة وكذلك المواثيق الدوليّة، بالإضافة إلى دعم الدليل بأحكام قضائية صادرة عن محاكم فلسطينية وحالات دراسية توجهت لمؤسسات المنتدى.

تم الاعتماد على المرتكزات والأدوات التالية في إعداد الدليل: الاطلاع على تجربة قانون حماية الأسرة من العنف في المجتمع الفلسطيني من خلال مراجعة الأدبيات المتعلقة بالموضوع، والاطلاع على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة بمناهضة العنف ضد المرأة، وعقد مقابلات مع حقوقيين وناشطين بمجال حقوق الإنسان ومقدمي الخدمات لمناقشة أهداف الدليل، وعقد اجتماع مع المؤسسات العاملة بمنتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف ضد المرأة.

وعلى الرغم من تصاعد نسب العنف الأسري في المجتمع الفلسطيني التي تمت الإشارة إليها بالإحصائيات الرسمية، ذاك العنف الذي يقع جله على الفئات الأضعف بالمجتمع الفلسطيني، واستمرار الحاجة الملحة والعاجلة لسن تشريع خاص يضمن معالجة جادة لموضوع العنف، إلا أنه وللأسف لغاية الآن لم يتم إقرار قانون خاص لمعالجة هذه المشكلة، لعدة أسباب كان من أبرزها التركات الاجتماعية والمفاهيم الأبوية التي تؤثر تأثيرًا كبيرًا على القوانين السارية وعدم توفر الإرادة السياسية لإقرار القانون. للاطلاع على محتويات الدليل يرجى الضغط على الرابط التالي: https://www.wclac.org/files/library/24/02/lnctek1v94mgmv3z5otfki.pdf

المركز يُشارك في لقاء حول استعراض نتائج الدراسة الخاصة بالمؤشرات المالية لمشروع قانون حماية الأسرة من العنف مع مؤسسة "مفتاح"

عُقد اللقاء في مقر المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح" بمدينة رام الله، وذلك بحضور ممثلين/ات عن مؤسسات المجتمع المدني والشرطة الفلسطينية. استعرضت الجلسة بعض المؤشرات المالية ذات العلاقة بمشروع قانون حماية الأسرة من العنف، وتقدير بعض التكاليف التي قد تنجم عن إصدار مشروع القرار بقانون وتطبيق أحكامه، ليكون إجمالي النفقات المقدرة 16.2 مليون شيكل، بواقع 0.1% فقط من إجمالي النفقات العامة. وأصدرت "مفتاح" ورقة حقائق حول المؤشرات المالية لمشروع قانون حماية الأسرة من العنف. للاطلاع على الورقة:

http://www.miftah.org/arabic/docs/reports/2023/miftah/Factsheet_Financial_Implications_for_the_Implementation_of_the_Family_Protection_Bill.pdf

ويُشارك في جلسة عصف ذهني بعنوان "الحملة الإقليمية حول القوانين التمييزية بين الجنسين في دول المغرب العربي والمشرق العربي، تغيير مسارات عمل القوانين"

تمت استضافة الجلسة من قبل الأورومتوسطية للحقوق، ركّزت الجلسة المكوّنة من قسمين على قوانين الأحوال الشخصية والأسرة، وقوانين الجنسية، والأهداف والغايات الإقليمية والوطنية المحتملة، مع تسليط الضوء على الحاجة إلى مواءمة الجهود مع الأوضاع الإقليمية المتميزة، والأنشطة المخطط لها والقيمة الإضافية التي قد توفرها الأورومتوسطية للحقوق للمشروعة. ناقش المشاركون التحالفات المحتملة مع الأخذ بعين الاعتبار المبادرات الإقليمية الحالية لمنظمات المجتمع المدني العربي والشبكة النسوية. وكان تحديد الرسائل الرئيسية المُحتملة محورًا رئيسيًا للنقاش، حيث تعد قوانين الأحوال الشخصية واللوائح الجنائية على نطاق واسع مصادر هامة للتمييز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تُستخدم هذه الأطر القانونية للحد من حقوق المرأة في مجالات مثل حضانة الأطفال، والزواج، والجنسية، والميراث، وبالتالي الحفاظ على عدم المساواة بين الجنسين. كذلك على جميع السلطات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلغاء أي مواد تمييزية بين الجنسين في تشريعاتها. إن الحاجة إلى قانون أحوال شخصية وقانون أسرة متساويين عالميًا هي مطالب رئيسية. كما تم الاتفاق على أهمية مواءمة جميع التشريعات مع الأطر الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).

خلال مشاركته في اجتماع اللجنة الوطنية لتشغيل النساء

مركز المرأة يؤكّد على أهمية تطبيق قانون الضمان الاجتماعي في فلسطين من أجل توفير الحماية الاجتماعية لكافة الفئات المهمشة لا سيّما النساء

خلال الاجتماع بحث وزير العمل رئيس اللجنة الوطنية لتشغيل النساء "د. نصري أبو جيش" مع أعضاء اللجنة، مسودة قانون الضمان الاجتماعي من منظور النوع الاجتماعي، موضحًا أنه تم إطلاق الحوار المجتمعي حول مسودة قانون الضمان الاجتماعي منذ حوالي شهرين، من أجل الوصول إلى توافق وطني مجتمعي حول قانون الضمان الاجتماعي لتوفير الحماية الاجتماعية للأسرة الفلسطينية، لا سيما أن أكثر من 77% من القوى العاملة لا يوجد لديهم حماية اجتماعية. وبدورها، قدّمت ممثلة اللجنة الوطنية لتشغيل النساء عن مركز المرأة عددًا من الملاحظات حول المسودة من منظور النوع الاجتماعي، وبما يساهم في رفع مستوى الحماية الاجتماعية للنساء، مؤكدةً على أهمية تطبيق قانون الضمان الاجتماعي في فلسطين من أجل توفير الحماية الاجتماعية لكافة الفئات المهمشة، لا سيما النساء، وقد انتهى اللقاء بعدد من التوصيات.

المركز يُشارك في ورشة عمل حول نتائج الاستبيان حول مدى تطبيق الحد الأدنى للأجور في القطاعات المُهمشة

نفذ الورشة دائرة الحملات في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين بالشراكة مع نقابة الصحافيين وبدعم من مركز التضامن العمالي. افتتح اللقاء الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين الذي أكّد على أن الاتحاد يعنى بإيجاد تنظيم واضح لتحفيز المرأة العاملة على تقديم شكوى في حال لم تتلقَّ الحد الأدنى للأجور، وأنّ الحد الأدنى للأجور من الركائز الأساسية التي يسعى الاتحاد لمتابعتها حتى يتلقى العمال والعاملات حقوقهم دون التقليل منها، مُضيفا أن الحد الأدنى للأجور 1880 شيكلاً ورغم قلته لا يتم تطبيقه، وأنّ الاتحاد يبحث عن العدالة والحماية الاجتماعية بتطبيق الحد الأدنى للأجور، والضمان الاجتماعي، والإنصاف بالأجور. وأشار المتحدثون إلى أهمية هذا الموضوع ومواصلة العمل عليه، وأنّ الضمان الاجتماعي هو أفضل ضامن لتلقي العاملات/ين بسوق العمل الحد الأدنى للأجور وضرورة متابعته لحين إيصال الرسالة الإعلامية بطريقة مهنية لتحقيق الحماية والعدالة الاجتماعية للعمال والصحافيين.

بيان مركز المرأة بمناسبة الأول من أيار يوم العمال العالمي: يجب وقف جميع أشكال التمييز ضد النساء العاملات

بمناسبة الأول من أيار، يوم العمال العالمي، يتقدم مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي بالتحية للعاملات والعاملين الفلسطينيين، هذا اليوم الذي يمثل رمزا لنضالات الطبقة العاملة من أجل حقوقها ويجسد نضالات الطبقة العاملة ونقاباتها في مناهضة التمييز وانتهاك الحقوق والقمع والاضطهاد. وبهذه المناسبة، يطالب مركز المرأة بضرورة تبني قانون عصري يضمن للطبقة العاملة حقوقها كاملة غير منقوصة ويضمن المساواة التامة وعدم التمييز للنساء في سوق العمل. نؤكد أن المرأة العاملة الفلسطينية ما زالت تواجه التمييز في سوق العمل الفلسطيني وما زالت نصف النساء العاملات يتقاضين أجرا شهريًا اقل من الحد الأدنى للأجور حسب مركز الإحصاء الفلسطيني، ان حالة التضخم وارتفاع نسب غلاء المعيشة يضاعفان من صعوبة الحياة للأسر الفقيرة خاصة تلك التي تعيلها النساء، وهذا الامر يضع الجميع امام مسؤولية لرفع الحد الادنى للأجور وضمان تطبيقه على أرض الواقع.

ان العمل من اجل النساء العاملات والحصول على حقوقهن يزداد أهمية عاما بعد عام، خاصة مع عودة نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة إلى 19 بالمئة بعد أن انخفضت خلال جائحة كورونا من خلال الاستغناء أولا عن القوى العاملة من النساء، حيث تراجعت نسبة مشاركة النساء في سوق العمل الرسمي إلى 16 بالمئة مع نهاية عام 2020 وكان خيار اقالة النساء من اعمالهن هو الأول كونهن الفئة غير المحمية. لا تزال نسبة مشاركة النساء في سوق العمل الرسمي مقارنة مع النسب العالمية، والعربية على وجه التحديد، أقل من المأمول، اذ تصل إلى 48 بالمئة من مجموع القوى العاملة عالميا، وما زالت نسبة البطالة في صفوف النساء المشاركات في القوى العاملة الفلسطينية 40 بالمئة.

تتمتع النساء بنسب تعليم مرتفعة وتزيد نسبة الطالبات في الجامعات الفلسطينية عن الستين بالمئة ورغم ذلك فإن هذا لا ينعكس في سوق العمل وما زالت نسبة النساء العاملات في سوق العمل مدفوع الأجر لا تزيد عن 19 بالمئة. وهو ما عرفه البنك الدولي بمفارقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا حيث تتمتع النساء بتحصيل أكاديمي وقدرات عالية، رغم أنهن لا يشاركن في سوق العمل بالشكل المأمول. ولا تزال نسبة النساء الحاصلات على درجة "مدير عام" 14 بالمئة للنساء مقابل 86 بالمئة للرجال، ما يؤكد وجود العديد من المعوقات أمام وصول النساء إلى المواقع القيادية وصنع القرار في سوق العمل الرسمي.

ما زالت الحماية القانونية غير متوفرة لعديد النساء في سوق العمل وما يقارب 40% من العاملات بأجر في القطاع الخاص يعملن دون عقد عمل علاوة على 54 بالمئة لا يحصلن على حقهن بإجازة الأمومة.

ما زال عمل المرأة محصورًا بالأدوار الرعائية غير مدفوعة الأجر ويتم في الحيز العائلي الخاص، اذ تساهم المرأة بخمسة اضعاف مساهمة الرجل في الاعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر في الوقت الذي لا تتناقص فيه هذه النسبة عند مشاركتها في سوق العمل، ما يزيد العبء على النساء العاملات ويحد من مشاركتهن بشكل أفضل في سوق العمل مدفوع الأجر.

ان مختلف المعطيات تشير بشكل واضح إلى ان النساء العاملات ما زلن يعانين من تمييز مركب كونهن عاملات أولا ونساء ثانيا. وبالتالي فإن مختلف هذه الظروف تستدعي الوقوف بشكل جاد لتغيير الواقع الصعب الذي تعيشه النساء العاملات وتوفير بيئة عمل آمنة توفر لهن الحياة الكريمة وتشجعهن على اظهار قدراتهن وتمنحهن القدرة على التطور والتقدم وتولي المواقع القيادية.

في ضوء هذه المعطيات نطالب الحكومة الفلسطينية والجهات المختصة بالقيام بدورها في تطبيق القانون وضمان حصول العاملات على رواتب تتناسب وكفاءاتهن، وبما يضمن عدم التمييز وتناسب العمل مع الأجر، وبما يضمن الالتزام بتطبيق الحد الأدنى للأجور. كما ونكرر الدعوة للحكومة الفلسطينية والمؤسسات الرسمية الفلسطينية من اجل العمل على تحسين واقع المرأة العاملة من خلال مواءمة التشريعات والقوانين الفلسطينية مع المعاهدات الدولية التي وقعت وصادقت عليها دولة فلسطين، كما ونطالب دولة فلسطين بالانضمام إلى اتفاقيات منظمة العمل الدولية، خاصة اتفاقية (190) التي تهدف إلى ضمان بيئة عمل آمنة وخالية من العنف والتمييز للعمال والعاملات من خلال اتخاذ الاجراءات والتدابير الضرورية والتفتيش على أماكن العمل للقضاء على العنف والتحرش في عالم العمل.

يدعو مركز المرأة الجهات الرسمية الفلسطينية إلى العمل على إيجاد بيئة مشجعة للنساء ورفع مشاركتهن في سوق العمل لمنع الفساد المبني على النوع الاجتماعي والتحرش في عالم العمل لضمان بيئة عمل مناسبة للنساء الفلسطينيات لصيانة خصوصية المرأة الفلسطينية وكرامتها والحفاظ على النسيج الاجتماعي الفلسطيني والمشاركة الفاعلة للنساء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

عاش الأول من أيار يوم العمال العالمي.... لا لكل أشكال العنف والتمييز ضد النساء العاملات
معا لقوانين وتشريعات تحمي النساء في عالم العمل
كل التحية والتقدير للنساء الفلسطينيات العاملات

مركز المرأة يواصل رصد حالات قتل النساء وتوثيقها في الأراضي الفلسطينية

يُعدّ برنامج رصد وتوثيق قتل النساء برنامجًا رئيسيًا في إطار وحدة المناصرة المحلية والدولية في المركز، إلى جانب عدد من البرامج ومحاور العمل، ومنها برنامج رصد وتوثيق انتهاكات الاحتلال لحقوق النساء الفلسطينيات. يتكون فريق عمل رصد وتوثيق قتل النساء من منسق للفريق إضافة إلى (7) من الباحثات الميدانيات يقمن برصد وتوثيق كل ما يتعلق بجرائم قتل النساء في فلسطين، ويتوزعن على محافظات الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة. وفريق الباحثات مدرب ومؤهل على مدار عدة سنوات، ويحظى بالاهتمام والتدريب المستمر في آليات الرصد والتوثيق، وكذلك جرى تدريب فريق الباحثات حول آليات تحليل البيانات والمعلومات.

يقوم مركز المرأة بتوثيق حالات قتل النساء من أجل توفير بيانات تُسهم في الضغط على صنّاع القرار لاتخاذ خطوات ملموسة من أجل تعديل التشريعات لحماية النساء من العنف، ومحاكمة الجاني، من أجل ضمان وصول النساء للعدالة، خاصةً وأن القوانين الحالية تمييزية ولا تحمي أو تمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي. خلال العام 2023 وثّق مركز المرأة (23) حالة قتل للنساء، توزعت على النحو التالي: (18) في الضفة الغربية، و(5) في قطاع غزة. كما قام المركز أيضًا خلال العام بإطلاق تقريره قتل النساء في المجتمع الفلسطيني – هل تنتحر النساء؟! وهو تقرير تحليلي حول حالات قتل النساء التي رصدها ووثقها المركز خلال عامي 2021-2022، حيث رصد المركز ووثق (57) حالة قتل لنساء وفتيات في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال عامي 2021-2022. للتقرير كاملاً باللغتين العربية والإنجليزية: https://www.wclac.org/files/library/23/07/gvudzmkjgwownnabl9sw8i.pdf

مركز المرأة ومنتدى مناهضة العنف ضد المرأة ينظمان لقاءً بعنوان "هل تنتحر النساء"

نظّم المركز بالشراكة مع منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة لقاءً بعنوان هل تنتحر النساء؟؟!!، تم خلاله عرض التقرير التحليلي لحالات القتل التي رصدها مركز المرأة ووثقها خلال عامي 2021-2022، حيث تم تسجيل 57 جريمة قتل للنساء بين عامي 2021-2022، من بينها 20 حالة انتحار. يهدف التقرير لاستمرار تسليط الضوء على ظاهرة قتل النساء في المجتمع الفلسطيني وإبرازها كقضية مجتمعية عامة، وعلى الآثار والانعكاسات السلبية للظاهرة، وتوفير المعلومات والحقائق حول رصد وتوثيق قتل النساء في المجتمع الفلسطيني. يعتمد هذا التقرير منهجية التحليل النوعي للمعلومات والبيانات، حيث عرض الباحث نبيل دويكات الحالات وأسباب الوفاة، وتوزيع الحالات حسب المحافظات والحالة الاجتماعية والفئة العمرية، وحسب التحصيل الأكاديمي للضحايا وحالة العمل. في نهاية اللقاء أوصى المشاركون/ات بأهمية التوافق على منهجية وطنية موحدة، والتوافق على المفاهيم والمصطلحات لرصد حالات القتل والعنف المبني على النوع الاجتماعي، إضافة لاستمرار المطالبة بمواءمة القوانين والتشريعات الفلسطينية المختلفة مع التزامات وتعهدات الدولة، وزيادة التأثير من أجل إقرار قانون حماية الأسرة من العنف، وقانون العقوبات الفلسطيني، وتشريع قانون أحوال شخصية فلسطيني عصري يتلاءم مع متطلبات المساواة للنساء في كافة مجالات الحياة، والتصدي لحملات التحريض المعادي التي تشنها اتجاهات وتوجهات سياسية ومجتمعية محددة ضد المؤسسات النسوية والحقوقية، وتكريس المزيد من الجهود لتفكيك ودحض خطابها المعادي.

هــل تنتحــر النســاء؟!

بقلـم: نبيـل دويكـات

أخـذ مفهـوم الانتحـار يفـرض نفسـه بصـورة بـارزة خـلال السـنوات الأخـيرة عـلى مجمـل تقـارير وإحصـائيات الكثـير مـن المؤسسـات الـتى تعـنى بمتابعـة ظـاهرة قتـل النسـاء. وقـد ظهـرت أرقـام حـالات الانتحـار الـتى رصـدها مركـز المـرأة للإرشـاد القانونـي والاجتماعـي خـلال السـنوات الماضـية كمـا يـلى: خـلال الأعـوام 2007-2010 بلـغ عـدد الحـالات الـتى جـرى تصـنيفها تحـت هـذا المفهـوم (9) حـالات مـن أصـل (38) حالـة قتـل خـلال السـنوات الأربـع، أي بنسـبة تقـارب (24%) مـن إجمـالى العـدد. أمـا فى سـنتى 2011-2012 فقـد رصـدنا (18) حالـة قتـل مـن بينهـا (7) حـالات انتحـار، أي بنسـبة (38%)، وخـلال سنتـي 2014-2015 كانـت النسـبة (19%)، بينمـا خـلال سـنوات 2016-2018 كانـت النسـبة (58%) مـن إجمـالى (76) حالـة تـم رصـدها خـلال الـثلاث سـنوات. وخـلال عـامى 2019-2020 كـان هنـاك (9) حـالات تـم تسـجيلها كانتحـار مـن بـين (58) حالـة أي بنسـبة (15%). أمـا خـلال الفـترة الحاليـة 2021-2022 فقـد كانـت هنـاك (20) حالـة مـن بـين (57) حالـة خـلال العـامين، أي بنسـبة (35%)، وفى المعـدل فـإن نسـبة الانتحـار خـلال العشـر سـنوات الأخـيرة كانـت تسـاوي تقريبـا ثلـث الحـالات الـتى يـتم رصدها وتوثيقها.

فى التقريـر السـنوي التاسـع للنيابـة العامـة الفلسـطينية عـام 2018 مـثلا اشـارت إلى أن مجمـوع قضـايا الشـروع بالانتحـار والانتحـار بلغـت (236) حالـة خـلال العـام، (196) حالـة انتحـار أو شروع بـه لأشـخاص "بـالغين"، بينمـا كـان عـدد حـالات الانتحـار أو الشـروع بـه بـين الأطفـال (37) حالـة، يلفـت الانتبـاه فى هـذه الأرقـام أن نسـبة الانتحـار أو الشـروع بـه سـواء لفئـة البـالغين أم الأطفـال كانـت بـين الإنـاث أعـلى بكثـير ممـا كانـت عليـه بـين الـذكور. حيـث كانـت نسـبة الإنـاث فـي حالـة البـالغين ضـعفي نسـبتها بـين الـذكور (71% إنـاث مقابـل 29% ذكـور). أمـا فى حالـة الأطفـال فـإن النسـبة كانـت مرتفعـة جـدا بـين الإنـاث (95%) مقابـل (5%) بـين الـذكور، ربمـا هـذا يعـزز التسـاؤلات حـول أسـباب نسـب ارتفـاع الانتحـار أو محـاولات الانتحـار بـين الإناث بصورة أعلى من الذكور.

عمومـا هـذه الأرقـام مرتفعـة جـدا، وهـو مـا يـدفع إلى مزيـد مـن البحـث والتحليـل، فقـد أشـار مركـز المـرأة فـي عـدد مـن تقاريره إلى هـذه الظـاهرة، باختصـار هنـاك العديـد مـن الأسـئلة الـتى تطـرح نفسـها عنـد الحـديث عـن الانتحـار بالنسـبة للنسـاء والفتيـات. يـرى عـالم الاجتمـاع (إميـل دوركـايم) أن ظـاهرة الانتحـار هـي ظـاهرة وحقيقـة اجتماعيـة، ولـذلك فإنـه لا يمكـن تفسـيرها وتحليلهـا إلا بحقـائق اجتماعيـة، وهى أكـثر مـن مجـرد حقيقـة وظـاهرة فرديـة، لأن أنمـاط سـلوك الأفـراد يجـري تشـكيلها وصـياغتها مجتمعيـا، رغـم كـونهم أفـرادًا ويعتـبرون أنفسـهم يتمتعـون بكامـل الحريـة والإرادة، فالحقـائق الاجتماعيـة وخاصـة التيـارات الاجتماعيـة مسـتقلة عـن الفـرد وقـاهرة لـه. إن التغـير فى معـدلات الانتحـار يرجـع إلى التغـير فى الحقـائق الاجتماعيـة، وبشـكل أسـاسى التيـارات الاجتماعيـة الـتى تلعـب دورًا فى تسـبيب الانتحـار، حيـث كـل مجموعـة اجتماعيـة لـديها اسـتعداد جماعـي للفعـل خـاص بهـا، وهـو مصـدر الاسـتعداد الفـردي ولـيس نتيجتـه. وهـو يتكـون مـن تيـارات مـن الأنانيـة، والإيثـار أو اللامعيارية تتخلل كل المجتمع. هذه النزعات للجسم الاجتماعي ككل، وبتأثيرها على الأفراد تدفعهم إلى الانتحار.

أنـواع الانتحـار الأربعـة التـي درسـها (دوركهـايم) بالتفصـيل فـي بحثـه الكبـير (الانتحـار) هـي الأنانـي، الإيثـاري، اللامعيـارى والقـدري فإننـا نركـز هنـا عـلى ذلـك النـوع الـذي سـماه (القـدري)، والـذي نعتقـد أنـه قـد يسـاهم فى تسـليط الضـوء عـلى حقـائق الانتحـار بـين الانـاث. فالانتحـار (القـدري) كمـا يـراه يحـدث فى الحـالات التـي تكـون فيهـا الضـوابط الاجتماعيـة كبـيرة وتتجـاوز الحـد المرغـوب فيـه، والاشـخاص الـذين يرتكبـون فعـل الانتحـار (القـدري) هـم أشـخاص مسـتقبلهم مغلـق بقسـوة ورغبـاتهم خُنِقت بعنـف عـن طريـق نظـام قهـري، كالعبيـد مـثلاً. وربمـا هـذا التفسـير الـذي قدمـه (دوركايم) يسـاعد عـلى فهـم أعمـق لشـكل العلاقة بين الانتحار والنوع الاجتماعي.

مـن الناحيـة الفعليـة فـإن فئـة النسـاء والفتيـات هـي أكـثر فئـات المجتمـع تعرضـا للضـغوط الاجتماعيـة، وهـذا يعـزز فكـرة وشرعيـة التسـاؤل عـن العلاقـة بـين الانتحـار ومفهـوم النـوع الاجتمـاعى. والفرضـية هنـا أنـه كلمـا ازدادت الضـغوط والضـوابط الاجتماعيـة عـلى أي مجموعـة أو شريحـة مجتمعيـة، وكلمـا تعرضـت أكـثر للظلـم والقهـر المجـتمعي فـإن هنـاك احتمـالاً أكـبر

لزيادة نسب الانتحار في صفوف هذه الشريحة وهي النساء هنا.

السؤال المطروح إذًا هو حول كيفية تفسير الظاهرة في مجتمعنا، وخاصة في علاقته بظاهرة قتل النساء، في ضوء النسب والأرقام أعلاه. أما أهم الاستخلاصات حول مفهوم الانتحار في هذا السياق فهو أن المفهوم يحمل أبعادًا ودلالات اجتماعية خطيرة، كما أنه يؤشر إلى احتمالات متعدد ترتبط بظاهرة قتل النساء. من الناحية الاجتماعية الإنسان المُنتَحِر، فهو أولا: إما أنه في الحقيقة لم ينتحر، وإنما قُتِل بطريقة توحي أنه انتحر كإلقائه من مكان مرتفع، أو خنقه أو أي طريقة أخرى لا تترك آثارًا ومعالم واضحة، وهناك ثانيا: احتمال آخر وهو أن يكون قد تمت ممارسة الضغط عليه لدرجة إجباره على القيام بفعل الانتحار كالإجبار على القفز من مكان مرتفع، أو على شرب دواء أو سم أو مبيد قاتل، أما الاحتمال الثالث فهو محاصرته اجتماعيا ونفسيا ووضعه تحت ضغوط هائلة تجعله يندفع إلى تخليص نفسه من خلال الانتحار وإنهاء حياته.

يعزز هذه الاحتمالات التي تحتاج إلى فحص ودراسة أعمق مجمل التغييرات الاجتماعية التي حصلت خلال السنوات الأخيرة والتي لها صلة بهذا الأمر، ولعل أهمها إلغاء العمل بالمادة (340) من قانون رقم 16 لعام 1960، والمادة (18) من قانون الانتداب لعام 1936 في قطاع غزة. وتضمن القرار بقانون رقم (10) لسنة 2014م بشأن تعديل قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960م وتحديدا المادة (98) منه، وقد نص القرار بقانون على التالي: "يعدل نص المادة (98) من قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960م وتعديلاته، ليصبح على النحو التالي: "يستفيد من العذر المخفف فاعل الجريمة الذي أقدم عليها بثورة غضب شديد ناتج عن عمل غير محق وعلى جانب من الخطورة أتاه المجني عليه، ولا يستفيد فاعل الجريمة من هذا العذر المخفف إذا وقع الفعل على أنثى بدواعي الشرف". أما القانون رقم 5 لسنة 2018 فقد تضمن تعديل المادة (99)[1]، إذ حظر على القضاة تخفيف العقوبات على الجرائم الخطيرة، مثل قتل النساء والأطفال، وذلك بإضافة فقرة جديدة تحمل الرقم (5) على النحو التالي: "يستثنى من أحكام الفقرات السابقة، الجنايات الواقعة على النساء والأطفال"[2].

إذًا تتوفر هناك مشروعية للتساؤل حول مفهوم الانتحار بالنسبة للنساء والفتيات، فقتل النساء لم يعد مقبولا اجتماعيا بشكل عام، وبات يلفت الانتباه، وبعض قضايا قتل النساء تحولت إلى قضية رأي عام، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية فإن الأرضية القانونية لقتل النساء لم تعد قائمة، وبالتالي فقد سقطت فكرة (العذر المحلل والمخفف) في قضايا قتل النساء، والتي ساهمت لفترة طويلة في التغطية على جرائم قتل النساء وإفلات القتلة من العقاب.

الخلاصة أنه في هذا الإطار فإن هناك معقولية لاستبدال مفهوم "الانتحار" في قضايا قتل النساء والفتيات بمفهوم "الاستنحار" الذي يبقى الباب مفتوحا أكثر للتحقيق في صحة الادعاء بأن ما يحدث هو "انتحار"، للخروج من حالة الملاحقة القانونية للقاتل، ففي بعض الأحيان تكفي كلمة "انتحار" لإغلاق ملف قتل إحدى النساء أو الفتيات، تماما كما كان يحصل خلال السنوات السابقة حيث كانت كلمة "بدافع الشرف" كلمة كافية "لتحليل" القتل وإغلاق الملف وتخفيف العقوبة عن القاتل.

---

[1] تنص المادة (99) على: العقوبات على الجرائم عند توفر أسباب مخففة إذا وجدت في قضية أسباب مخففة قضت المحكمة:
1-بدلاً من الإعدام بالأشغال الشاقة المؤبدة أو بالأشغال الشاقة المؤقتة من عشر سنين إلى عشرين سنة.
2-بدلاً من الأشغال الشاقة المؤبدة بالأشغال الشاقة المؤقتة من خمس سنوات إلى خمس عشرة سنة وبدلاً من الاعتقال المؤبد بالاعتقال المؤقت مدة لا تقل عن خمس سنوات.
3-ولها أن تخفض كل عقوبة جنائية أخرى إلى خمس سنوات.
4-ولها أيضًا ما خلا حالة التكرار، أن تخفض أية عقوبة لا يتجاوز حدها الأدنى ثلاث سنوات إلى الحبس سنة على الأقل.

[2] تقرير من مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي بالشراكة مع منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة مقدم إلى مقررة الأمم المتحدة الخاصة بمناهضة العنف ضد المرأة، متوفر على الموقع الإلكتروني لمركز المرأة باللغة الإنجليزية على الرابط:
https://www.wclac.org/Library/203/Femicide_in_the_Palestinian_Society

مركـــز المـــرأة يواصـــل توثيـــق وتحليـــل الانتهـــاكات الإســـرائيلية ضد النســاء الفلسطينيـات في الضفة الغربيـة وقطاع غـزة

يوثـق المركـز تـأثير الانتهاكـات الإسرائيليـة لحقـوق الإنسـان والقـانون الـدولي الإنسـاني عـلى حيـاة النسـاء الفلسـطينيات، وذلـك مـن خـلال جمـع الإفـادات مـن النسـاء في كـل مـن الضـفة الغربيـة بمـا فيهـا القـدس الشـرقية، وقطـاع غـزة. خـلال العـام 2023، قـام المركـز بجمـع وتوثيـق 125 مـن الشـهادات الحيـة مـن النسـاء في الضـفة الغربيـة بمـا فيهـا القـدس وقطـاع غـزة، وركّـزت هـذه الشـهادات الموثقـة عـلى عـدة مواضـيع تتعلـق بانتهاكـات القـانون الـدولي الإنسـاني، وعـلى رأسـها عنـف المسـتوطنين وإرهـاب دولـة الاحـتلال وتـأثيره عـلى النسـاء الفلسـطينيات، بالإضـافة إلى ذلـك، تـم توثيـق شـهادات حـول تـأثير الاقتحامـات المسـتمرة وعنـف قـوات الاحـتلال، بالإضـافة إلى هـدم المنـازل، والقتـل خـارج نطـاق القانون، والمداهمات الليلية.

خـلال الربـع الأخـير مـن عـام 2023، ركّـز المركـز توثيقـه عـلى تـأثير العـدوان الإسرائـيلي وممارسـاته مـن إبـادة جماعيـة وتطهـير عـرقي عـلى النسـاء في قطـاع غـزة، مـن أجـل المسـاهمة في تقـديم حقـائق حـول انتهاكـات قـوات الاحـتلال للقـوانين الدوليـة والقـانون الـدولي الإنسـاني خـلال تقـديم تقـارير ومناشـدات عاجلـة وجهـود للمنـاصرة، في ظـل فقـدان أكـثر مـن 8000 امـرأة حيـاتهن نتيجـة لحـرب الإبـادة، وتشـريد أكـثر مـن 700000 شـخص، إلى جانـب الانقطـاع الشـديد للخـدمات الأساسـية مثـل الميـاه والكهربـاء والوقـود، والمعانـاة الـتي تعـاني منهـا النسـاء الحوامـل في ظـل عـدم وجـود الخـدمات الطبيـة، وعـدم القـدرة عـلى الحصـول عـلى الميـاه النظيفـة عـلى النسـاء وأسرهـن، وتـأثير الـنزوح القسـري عـلى النسـاء وأمهـات الأطفال ذوي الإعاقة.

وفود وزيارات ميدانية ورحلات مناصرة لتسليط الضوء على تأثير الانتهاكات الإسرائيلية على النساء الفلسطينيات

مركز المرأة يستضيف وفدًا إيطاليًا بمقره في رام الله ويطلعه على تأثير الانتهاكات الإسرائيلية على النساء الفلسطينيات في القدس الشرقية

استضاف مركز المرأة وفدًا إيطاليًا بمقره في رام الله، ضم أكثر من 50 ناشطًا وناشطة حقوق إنسان يمثلون مؤسسات مجتمع مدني جاءوا تضامنًا مع الفلسطينيين/ات للاستماع إلى قصصهن/م ومعاناتهنّ/م من قبل الاحتلال الإسرائيلي. خلال الزيارة، قام المركز بإطلاع الوفد على عمله، مع التركيز بشكل خاص على التأثير الجنساني للاحتلال الإسرائيلي، حيث قدّم المركز عرضًا تضمن بيانات وتحليلات قائمة على الأدلة حول تأثير الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على النساء الفلسطينيات في القدس الشرقية، ومنطقة H2 في الخليل، والمنطقة C. وأطلع المركز الوفد على عمله المباشر مع النساء المعرضات للعنف من ناحية تقديم الخدمات القانونية والاجتماعية لهنّ. بالإضافة إلى تمكين وحشد المجتمع لخلق وكلاء للتغيير تجاه حقوق المرأة والقضاء على التمييز ضدها.

ويُنظّم جولة لوفد من الخارجية الهولندية في تل ارميدة في الخليل

خلالها، أطلع المركز الوفد على تأثير انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي للقانون الدولي الإنساني على الفلسطينيين/ات في تل ارميدة بالخليل وخاصة أثر عنف المستوطنين على الحياة اليومية، هذا وعرّف طاقم المركز الوفد بالوضع الميداني داخل حواجز المنطقة وتاريخ الاستيطان وسط مدينة الخليل والوضع السياسي والقانوني للمناطق المغلقة وطبيعة الانتهاكات التي يتعرض لها المواطنون وأثر الإغلاق على المدينة. وشملت الجولة زيارة لمنزل إحدى الباحثات الميدانيات بالمركز في منطقة تل ارميدة التي عرضت جوانب من المعاناة في المناطق المغلقة بفعل إجراءات جيش الاحتلال واعتداءات المستوطنين المتكررة وأثر هذه الانتهاكات على حياة النساء تحت الاحتلال والمخاوف اليومية التي تعيشها النساء نتيجة الوضع القائم في المدينة. كما قدّمت مجموعة من نساء وفتيات المنطقة شرحًا حول صعوبة الحياة في المناطق المغلقة والأثر المباشر على النساء وكيف ينتهك الاحتلال حقوقهنّ الأساسية ويمنعهنّ من الوصول إلى الخدمات ويساهم في عزلهنّ ويحد من قدرتهن على التطور.

المركز يستضيف وفدًا من طلبة ومنظمات المجتمع المدني في إيطاليا

استضاف مركز المرأة وفدًا إيطاليًا يضم أكثر من 22 شخصًا يمثلون طلبة ومنظمات المجتمع المدني في إيطاليا. خلال الزيارة قدم مركز المرأة للوفد عمله مع التركيز بشكل خاص على التأثير الجنساني للاحتلال العسكري الإسرائيلي على حياة النساء والفتيات في الأرض الفلسطينية المحتلة، وسلط الضوء على دوره في تقديم الخدمات الاجتماعية والقانونية للنساء ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي.

ويلتقي وفدًا سويديًا بمقره في رام الله ويطلعه على أشكال انتهاكات الاحتلال المختلفة ضد النساء الفلسطينيات

قدّم طاقم مركز المرأة لوفد من الطلاب والأساتذة من جامعة أوبسالا السويدية عرضًا حول أشكال انتهاكات الاحتلال المختلفة ضد النساء الفلسطينيات. وخلال زيارة الوفد تم سرد عدد من قصص النساء والمعاناة المركبة بسبب إجراءات الاحتلال في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة. كما تم التعريف بالمركز وتاريخه ونضاله من أجل حقوق النساء الفلسطينيات.

مركز المرأة يُجري جولة مناصرة إلى بروكسل وبرلين ويُلقي الضوء على عنف المستوطنين وتأثيره على النساء

تضمنت الجولة عقد اجتماعات مع ممثلين من الاتحاد الأوروبي، برلمانيين، وحقوقيين، وممثلين من وزارة الخارجية الألمانية، وحقوقيين وأعضاء في الأحزاب السياسية. ركزت الجولة على عنف المستوطنين وتأثيره على النساء. ومن الجدير بالذكر أنّ إحدى النساء من منطقة مسافر يطا قامت بالمشاركة في هذه الجولة، حيث قامت بتسليط الضوء على تأثير مصادرة الأراضي، ومحاولة التهجير وعنف المستوطنين على الفلسطينيين بشكل عام وعلى النساء بشكل خاص، حيث قدمت شهادات حية حول تأثير هذا الانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان عليها.

اللقـاء مع المبعوثة الخاصة بأجندة المرأة والأمـن والسلام السيدة "سيجني جيلن"

تـم تنظـيم اللقـاء مـن قبـل وزارة شـؤون المـرأة، حيـث تـم خلالـه مناقشـة أجنـدة قـرار 1325 مـن منظـور فلسـطيني، بحضـور مؤسسـات المجتمـع المـدني وأكـاديميين/ات. خلالـه، استعرضـت وزيـرة شـؤون المـرأة أجنـدة المـرأة السـلام والأمـن في السـياق الفلسـطيني مـن حيـث الواقـع الفلسـطيني ومـا يواجهـه مـن تحـديات سـواء عـلى المسـتوى الـداخلي أم الخـارجي، وكيفيـة تـوطين القـرار 1325 ومواءمتـه مـع الحالـة الفلسـطينية وتوظيفـه تجـاه قضـاياها، وطالبـت بضـرورة تفعيـل القـرار 1325 بمـا يحقّـق الحمايـة لهـا، ومسـاءلة الاحـتلال عـلى انتهاكاتـه بحقهـا، وتعزيـز القـدرة الاسـتيعابية لقضـايا النـوع الاجتمـاعي

واحـترام حقـوق السـكان المـدنيين واللاجئـين، مشـيرة إلى أنـه مـن بـين عشـرة قـرارات تابعـة للقـرار 1325 لـم يتطرق أي منها إلى خصوصية أوضاع النساء في فلسطين تحت الاحتلال.

بـدورها، أعربـت "جـيلن" عـن سـعادتها بهـذا اللقـاء المثمـر والبنّـاء، وأكـدت عـلى تفهمهـا لخصوصـية فلسـطين وضرورة المضـي قـدمًا في تنفيـذ أجنـدة قـرار 1325. وتـم خـلال اللقـاء طـرح مجموعـة مـن المـداخلات الـتي دعـت إلى الاسـتفادة مـن الأدوات والقـرارات الدوليـة الـتي تتعـاطى مـع القضـية الفلسـطينية، وتعزيـز دور المـرأة وطنيًـا واجتماعيًـا، والتركـيز عـلى القضـايا الاسـتراتيجية الـتي تهـم المـرأة، والتأكيد على التكاملية بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومة.

المركـز يُشـارك في جلسـة حواريـة حـول مسـتجدات العمـل بالأجنـدة الوطنيـة لتطبيق القرار الأممي 1325

عُقـدت الجلسـة مـن قبـل المبـادرة الفلسـطينية لتعميـق الحـوار العـالمي والديمقراطيـة "مفتـاح"، تناولـت الجلسـة مـؤشرات التقـدم بالعمـل عـلى الأجنـدة الوطنيـة لتطبيـق القـرار الأمـمي 1325 وبمـا يخـص محـاور الحمايـة والمسـاءلة حـول واقـع المـرأة الفلسـطينية تحـت الاحـتلال وفي ظـل الأوضـاع السياسـية والمحليـة السـائدة، بالاسـتناد إلى ورقـة الحقـائق ذات العلاقـة الـتي أعـدتها "مفتـاح". تلتهـا مشـاركة لأبـرز التوصـيات حـول التعـديلات الـواردة عـلى نظـام التحويـل الـوطني للنسـاء المُعنفـات والـذي تـم إطلاقـه وإقـراره في أواخـر العـام 2022.

وقد جاءت التوصيات نتيجة حوار مجتمعي شمل محافظات الضفة الغربية خلال العام المنصرم.

نداءات عاجلة ومُطالبات بوقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة

مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي يُطلق نداءً عاجلاً للمجتمع الدولي لوقف العدوان على قطاع غزة

طالب المركز بانعقاد مجلس الأمن الدولي فورًا لضمان الحماية للمدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، كما طالب كافة الأطراف بالتدخل لوقف العدوان العسكري المستمر وجرائم الحرب المرتكبة ضد المدنيين الفلسطينيين، وطالب المجتمع الدولي بالضغط على الاحتلال لتأمين ممر إنساني عاجل لإدخال الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والماء والوقود والإمدادات الطبية. وأشار المركز خلال البيان إلى أن المدنيين الفلسطينيين وخاصة النساء والأطفال يعانون بشكل كبير وأن ممارسات الاحتلال تعرض حياة أكثر من مليونين ومئتي ألف شخص للخطر كشكل من أشكال العقاب الجماعي وهو ما يتعارض مع المادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة والتي تنص على أنه "لا يمكن معاقبة الأشخاص المحميين على جرائم لم يرتكبوها شخصيًا، ويُحظر الانتقام من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم". وعلى الدول التحرك الفوري للوفاء بالتزاماتها القانونية والأخلاقية المنصوص عليها في اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، والتي تمنع جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في قطاع غزة. للنداء كاملاً:

https://www.wclac.org/News/420/Urgent_Humanitarian_Appeal_Unless_the_international_community_intervenes_the_death_toll_will_increase_dramatically_in_the_coming_hours

ويوّجه ندًاء عاجلاً لمجلس الأمن لحماية المدنيين الفلسطينيين

طالب النداء الذي أعدّه مركز المرأة، والذي وقّع عليه 118 مؤسسة وائتلافًا من العاملين على تطبيق القرار الأممي 1325 وأجندة المرأة والسلام والأمن، الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، الذين اجتمعوا في 27 أكتوبر 2023 لمناقشة أجندة المرأة والسلام والأمن، باتخاذ تدابير فورية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وأن يسعى إلى حل عادل ودائم يُمنح فيه الفلسطينيون حقهم في تقرير المصير وحقهم في دولة فلسطينية ذات سيادة، واتخاذ إجراءات فورية واعتماد قرار لوقف إطلاق النار لضمان مرور المساعدات الإنسانية الكافية إلى قطاع غزة. ودعا البيان إلى وقف المعايير المزدوجة في المجتمع الدولي والتجاهل الكامل للقانون الدولي، وحث جميع الدول الأعضاء لتحمل المسؤولية عن الاستهداف العشوائي وغير المتناسب للمدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، وهي مسؤولة بموجب المواد المشتركة (1) و(146) و(147) من اتفاقيات جنيف عن احترام وضمان احترام قواعد ومبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في أوقات الحرب وتحت الاحتلال. للنداء كاملاً:

https://www.wclac.org/News/425/Urgent_Call_to_the_Security_Council_on_the_Protection_of_Civilians

المركز يُشارك في القمة النسوية السادسة تحت شعار "قوتنا... نضالنا... جهودنا"

تم تنظيم القمة من قبل مؤسسة وجود للأمن الإنساني بالتعاون مع الشركاء الدوليين الداعمين، وبحضور القيادات وممثلي المنظمات النسوية والمجتمعية وممثلي المنظمات الدولية وسفيرتي هولندا وفرنسا لدى اليمن. يكمن الهدف العام للقمة في دعم الحركة النسوية ودورها في إطار العمل الجماعي الوطني، تناولت أوراق العمل التي تم عرضها عدّة محاور هامة ومنها حوار السلام، والملف السياسي وعملية السلام في اليمن وملف الانتهاكات ومستويات العنف ضد النساء وردود فعل المجتمع، وتقييم مساعي القمة النسوية واستراتيجية الحركة النسوية والاستحقاق القانوني الوظيفي في وصول المرأة للمواقع القيادية ودور منظمات المجتمع المدني والمنظمات النسوية في تحقيق العدالة الانتقالية، بالإضافة إلى انعكاسات العمل السياسي على سلك القضاء والقطاعين الأمني والعسكري، وأجندة التنمية المستدامة. وقد شاركت عبر الاتصال المرئي المديرة العامة للمركز السيدة رندة سنيورة بكلمة تطرقت فيها إلى ما تتعرض له المرأة الفلسطينية والشعب الفلسطيني من أعمال إبادة جماعية من قبل الاحتلال الإسرائيلي أمام مرأى ومسمع من العالم أجمع وناشدت سنيورة كل المنظمات الدولية والإنسانية للتدخل العاجل لوقف العدوان على الشعب الفلسطيني، متمنية لأعمال القمة النسوية السادسة التوفيق والنجاح.

مركز المرأة يُسلّط الضوء على قصص النساء الفلسطينيات بعد السابع من أكتوبر

عقد المركز وبيبنارًا حول قصص النساء الفلسطينيات بعد السابع من أكتوبر، خلاله قدمت المديرة العامة لمركز المرأة جلسةً حول انتهاكات حقوق الإنسان في قطاع غزة والضفة الغربية التي تتعرض لها النساء الفلسطينيات تحدثت خلالها عن التأثير العميق لهذه الانتهاكات على النساء الفلسطينيات مُسلطةً الضوء على تحدياتهن الفريدة. فيما أكّدت منسقة المناصرة الدولية في المركز كفاية خريم على الإغاثة العاجلة التي تحتاجها النساء الفلسطينيات في هذه الظروف الحرجة، وشدّدت على سرد قصص نساء غزة اللواتي في مراكز اللجوء، وقدمت جلسة مؤثرة حول تجاربهن التي جمعتها الباحثات الميدانيات في قطاع غزة من النساء النازحات، كما ناقشت الجلسة التحديات الخاصة التي تواجهها النساء في الضفة الغربية، خاصة النساء اللواتي تعرضن للاعتقال. وشاركت المُحررة حنان برغوثي تجربتها وقدمت شهادتها حول تجربة الاعتقال، ومن جانبها قامت مديرة البرامج في المركز أمل أبو سرور بتسيير اللقاء الذي شهد حوارًا حول مختلف القضايا. كما قدمت مديرة وحدة المناصرة مرام زعترة مداخلة ختامية حول الانتهاكات التي تعاني منها النساء الفلسطينيات في سياق القانون الدولي.

مركز المرأة يقدّم تقريرًا للمقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد النساء والفتيات "ريم السالم" حول تأثير العنف ضد النساء خلال العدوان على قطاع غزة

تناول التقرير العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات الفلسطينيات الذي ترتكبه قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون منذ 7 أكتوبر في كل من قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلة. وركّز التقرير على العنف الإنجابي ضد النساء وأطفالهن حديثي الولادة، إضافةً إلى الانتهاكات المرتكبة التي تؤثّر على الحقوق الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات، والعنف وسوء المعاملة ضد الأسيرات والمعتقلات الفلسطينيات، بما في ذلك التهديد أو الاستخدام الفعلي للعنف الجنسي. والعنف الذي يمارسه المستوطنون ضد النساء والفتيات الفلسطينيات بمن فيهن الصحافيات والعاملات في مجال الصحة والعمل الإنساني. من الجدير بالذكر أنّ هذا التقرير استند إلى الشهادات الحية التي تم توثيقها من النساء في قطاع غزة والضفة الغربية من قبل الباحثات الميدانيات، والتحليل بالاعتماد على القوانين الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

في إطار جلسات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف

مركز المرأة يُشارك في الدورة الثانية والخمسين ويقدّم مداخلةً شفوية

خلال الدورة 52 للمجلس قام المركز بتقديم مُداخلة خلال المناقشة العامة في إطار البند السابع: حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، وأبرز ما جاء فيها: نطالب بوضع حد لثقافة الإفلات من العقاب التي تزيد من العنف الذي ترتكبه قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون الإسرائيليون، إجراءات وسياسات الاحتلال تعد مظهرًا واضحًا لنظام الفصل العنصري ضد الفلسطينيين، النساء الفلسطينيات أكثر عرضة للتأثر ومعاناة نتيجة ممارسات الاحتلال، إن العنف من قبل المستوطنين والسلطة القائمة بالاحتلال مخالف للقوانين والحقوق الأساسية، إجراءات الاحتلال تعرقل حرية التنقل والحق في النفاذ للخدمات الأساسية، الهدم مخالفة خطيرة ترتكب من قبل سلطات الاحتلال، أوضاع النساء تتدهور نتيجة هذه الإجراءات ولا يستطعن الوصول إلى الحقوق والخدمات الأساسية، كما وطالب المركز بوقف فوري لممارسات وسياسات الاحتلال ضد الفلسطينيين التي تحرم وتقيد حقوق الأسرة الفلسطينية.

و ينظّم حدثًا جانبيًا حول "احتجاز جثامين الشهداء الفلسطينيين" على هامش الدورة 53 لمجلس حقوق الإنسان

خلال مشاركته في الدورة 53 وخاصة خلال الحوار التفاعلي مع المقررة الخاصة للأمم المتحدة لشؤون الأراضي الفلسطينية المحتلة "فرانشيسكا ألبانيز". قدمت المقررة تقريرها عن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967. واغتنم مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي هذه الفرصة لإلقاء بيان شفهي مؤثر، مع التركيز على الآثار المحددة لاحتجاز جثامين الشهداء الفلسطينيين على النساء الفلسطينيات. وعلى هامش الدورة 53 نظّم مركز المرأة حدثًا جانبيًا حول موضوع "احتجاز جثامين الشهداء الفلسطينيين"، لافتًا الانتباه إلى الممارسات المثيرة للقلق التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي، حيث شارك في الحدث ما يقرب 40 مشاركًا من مختلف البلدان والمنظمات. قدّم المركز عرضًا حول شهادات النساء الفلسطينيات اللاتي احتجزت القوات الإسرائيلية جثث أحبائهن. وكان من بين المتحدثين المقررة الخاصة فرانشيسكا ألبانيز، التي قدمت رؤى حول مشروعية احتجاز الجثامين، ومحمد عليان من لجنة مناهضة احتجاز الجثامين، الذي شارك بشهادة حية مؤثرة حول احتجاز جثة ابنه لفترة طويلة. وسلط الدكتور منير نسيبة من مركز العمل المجتمعي الضوء على جانب العقاب الجماعي المتمثل في احتجاز الجثامين على الفلسطينيين.

المركز يُشارك في الدورة التمهيديـة الـ 43 للاستعراض الدوري الشامل (UPR) للدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل لإسرائيل

عُقـدت الـدورة في 3 أبريـل 2023 في جنيـف، خلالهـا شـارك المركـز في اجتماعـات ثنائيـة مـع ممثلـين مـن العديـد مـن الـدول الأعضـاء، بمـا في ذلـك المملكـة المتحـدة والبرازيـل ولوكسـمبورغ وبلجيكـا والـنرويج والـدنمارك. وفي الوقـت ذاتـه، وفي إطـار الـدورة التمهيديـة للاسـتعراض الـدوري الشـامل لإسرائيـل، اغتـنم المركـز الفرصـة لمشـاركة توصـياته لإسرائيـل مـع ممثلـين مـن إسـبانيا، وبوركينـا فاسـو، وبنمـا، والمكسـيك، وتشـيلي، وسويسـرا، وجنـوب أفريقيـا، وناميبيـا، والإكـوادور، واليونـان، وألمانيـا، وكوسـتاريكا، وبـاراجواي وأوروغـواي ولجنـة التحقيـق بشـأن فلسـطين ممثلـة بـالمفوض كوثـاري، حيـث سـلّط الضـوء عـلى آثـار انتهاكـات إسرائيـل لحقـوق الإنسـان والقـانون الـدولي الإنسـاني عـلى المـرأة الفلسـطينية وقـدم توصـيات للـدول لتبنيهـا أثنـاء الاسـتعراض الـدوري الشـامل لإسرائيـل، مـع تكييـف التوصيات وفقًا لأجندة كل دولة وموقفها بشأن فلسطين.

تقريـر المنظمات غير الحكوميـة الموازي للتقريـر الأولي لدولـة فلسطيـن إلى لجنـة الحقوق المدنيـة والسياسيـة

قـدم المركـز تقريـر متابعـة مشـتركًا مـع منتـدى المنظمـات الأهليـة الفلسـطينية لمناهضـة العنـف ضـد المـرأة والهيئـة الأهليـة لاسـتقلال القضـاء "الاسـتقلال" إلى لجنـة الحقـوق المدنيـة والسياسـية وفقًـا للمـادة (40) مـن العهـد الـدولي الخـاص بـالحقوق المدنيـة والسياسـية التـابع للأمـم المتحـدة. وتمحـور تقريـر المتابعـة حـول ردود دولـة فلسـطين عـلى قائمـة المسـائل المتعلقـة بتقريرهـا الأولي. حيـث سـلّط التقريـر الضـوء عـلى بعـض الأحكـام الـواردة في ردود دولـة فلسـطين عـلى قائمـة القضـايا المتعلقـة بتقريرهـا الأولي المقـدّم إلى لجنة الحقوق المدنية والسياسية.

ركّـز التقريـر عـلى العنـف القـائم عـلى النـوع الاجتمـاعي، بالإضـافة إلى ذلـك، تنـاول نظـام التحويـل الـوطني، والصـحة الجنسـية والإنجابيـة، وحقـوق الإجهـاض، والحـق في الحيـاة، والتحـرش الجنسـي في مكـان العمـل والمجـال العـام، والوصـول إلى العدالـة، واسـتقلال القضـاء، والحـق في حريـة التعبـير، وحريـات الإعـلام في الـبلاد المجـال العـام، وحمـلات التشـهير ضـد منظمـات حقـوق الإنسـان والمـدافعين عنهـا، والفضـاء الـرقمي، ومشـاركة المـرأة في الحيـاة السياسـية والعامـة. للاطـلاع عـلى التقريـر: https://www.wclac.org/files/library/22/09/wfcebkjsvojsbjuocfmgp1.pdf

المركـز يُشارك في اجتماعات مراجعة تقريـر دولة فلسطين المُتعلّق بالتزامها بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنيـة والسياسيـة أمام اللجنـة المعنيـة بحقوق الإنسان في جنيـف

خـلال مشـاركته في الجلسـة الرسـمية للمنظمـات غـير الحكوميـة الخاصـة بالعهـد الـدولي الخـاص بـالحقوق المدنيـة والسياسـية في جنيـف، ألـقى المركـز بيانًـا شـفويًا شـدّد خلالـه عـلى التحـديات الـتي تواجههـا المـرأة الفلسـطينية في ممارسـة حقوقهـا المدنيـة والسياسـية، مطالبـا بإصـدار قـانون حمايـة الأسرة. وشـارك المركـز بنشـاط خـلال الجلسـة مـع المنظمـات غـير الحكوميـة الفلسـطينية الأخـرى بمـا في ذلـك مؤسسـة الحـق والضـمير ومفتـاح وجمعيـة المـرأة العاملـة للتنميـة ومحـامون مـن أجـل العدالـة، أطلـع المركـز خلالهـا لجنـة العهـد الـدولي الخـاص بـالحقوق المدنيـة والسياسـية عـلى الوضـع الحـالي لحقـوق الإنسـان في فلسـطين، مـع تسـليط الضـوء عـلى القضـايا المحـددة الـتي تـؤثر عـلى حقـوق المـرأة الفلسطينية ووصولها إلى العدالة.

و يُشارك في الاجتماع غير الرسمي مع نائبة مفوض الأمم المتحـدة السامي لحقوق الإنسـان السيدة "نـدى الناشـف"

خـلال رحلـتهم للمنـاصرة إلى جنيـف في تمـوز 2023، عقـد ممثلـو مركـز المـرأة اجتماعًـا مثمـرًا مـع نـدى الناشـف، إلى جانـب عـدد مـن المنظمـات الأهليـة الفلسـطينية الأخـرى بمـا فيهـا مؤسسـة الحـق، ومؤسسـة الضـمير، والمبـادرة الفلسـطينية لتعميـق الحـوار العـالمي والديمقراطيـة "مفتـاح"، وجمعيـة المـرأة العاملـة الفلسـطينية للتنميـة، ومحـامون مـن أجـل العدالـة، ناقشـوا خلالـه التحـديات الـتي تواجههـا المـرأة الفلسـطينية في ظـل الاحـتلال الإسرائيلـي، وتبـادلوا رؤى قيمـة حـول كيفيـة الـدفاع بشكل فعال عن حقوقهن.

المركز يُقدّم تقرير المتابعة إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بشأن تقرير دولة فلسطين الأولي المتعلّق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية – الدورة (74)

تم تقديم التقرير في آب/ أغسطس 2023 من قبل مركز المرأة بالتعاون مع منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، كمراجعة للتقرير الأولي المُقدّم من دولة فلسطين للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

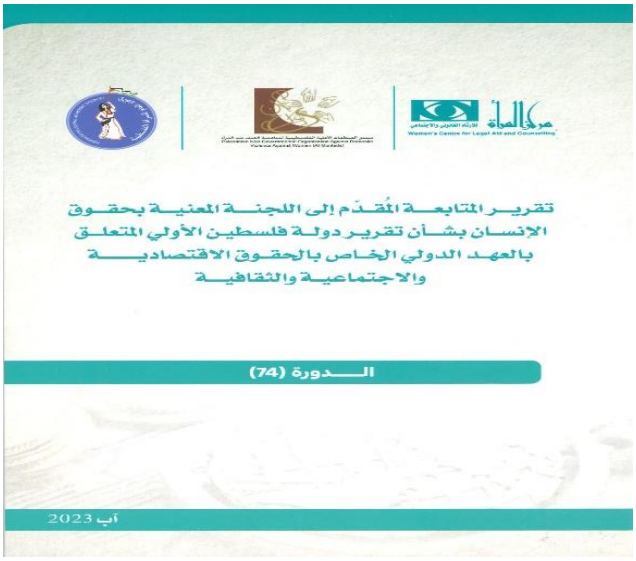

ركّز التقرير على مواد محددة من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من منظور النوع الاجتماعي؛ الحق في تقرير المصير، الحق في العمل اللائق، الضمان الاجتماعي، حماية الأسرة والأطفال، الحقوق والمسؤوليات أثناء عقد الزواج وعند فسخه وقضايا الحضانة، العنف ضد النساء في الحيز الخاص (العنف المنزلي) وفي الحيز العام، مشروع قانون حماية الأسرة من العنف، الحق في السكن الملائم ومستوى معيشي لائق، الحق في الصحة، والحق في التعليم. للتقرير كاملاً:
https://www.wclac.org/files/library/23/09/xj6sjnb4m63nq6xm3nv3xx.pdf

و يُشارك في الجلسة الافتراضية لمنظمات المجتمع المدني بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويُقدّم بيانًا شفويًا

قدّم المركز بيانًا شفويًا طالب خلاله اللجنة بطلب توضيحات من دولة فلسطين فيما يتعلق بالقضايا التالية: الإسراع بإصدار مشروع قانون حماية الأسرة، الذي يتضمن تعريفًا شاملاً للعنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف الجنسي والنفسي والاقتصادي، الإسراع في مراجعة وإقرار مشروع قانون العقوبات الفلسطيني وقانون الأحوال الشخصية وكافة التشريعات الوطنية بما يتماشى مع أحكام الاتفاقيات الدولية، وتحديدًا العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما طالب اللجنة بمحاسبة الدولة الطرف فيما يتعلق بـ"العنف المركب" الذي يمارس ضد الناشطات أثناء التظاهر السلمي، وأسباب غياب الحماية لهن، وتحديد الصياغة القانونية المناسبة لتجريم التحرش الجنسي، وسن عقوبات رادعة ضد مرتكبي التحرش الجنسي، وتسريع إجراءات التقاضي.

المركز يُشارك في إحيـاء الذكرى السنويـة الـ 75 للإعلان العالمي لحقوق الإنسـان في جنيف

جـاء الحـدث تتويجًـا لمبـادرة حقـوق الإنسـان واحتفـالاً بمـرور 75 عامًـا عـلى الإعـلان العـالمي لحقـوق الإنسـان، حيـث ضـمّ الحـدث رؤسـاء الـدول والحكومـات وغـيرهم مـن الشخصـيات الرفيعـة المسـتوى مـع عـدد مـن المـدافعين/ات عـن حقـوق الإنسـان والشـباب ومنظمـات المجتمـع المـدني والأعمـال التجاريـة والرياضـيين والفنـانين ورجـال الاقتصـاد وممـثلي هيئـات الأمـم المتحدة والمنظمات الإقليمية في قصر الأمم في جنيف.

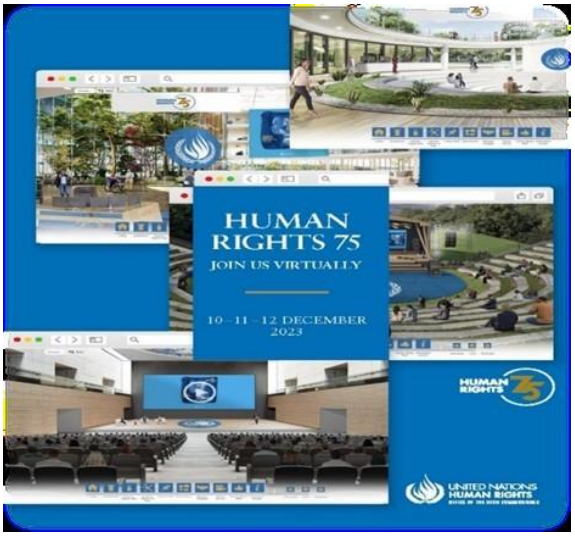

تنـاول الحـدث قضـايا حقـوق الإنسـان المُلحـة ومسـتقبل حقـوق الإنسـان، وهي: السـلم والأمـن؛ التكنولوجيـات الرقميـة؛ المنـاخ والبيئـة؛ التنميـة والاقتصـاد. وقـد استرشـدت الطـاولات المسـتديرة، الـتي شـارك فيهـا ممثلـون رفيعـو المسـتوى مـن الـدول وجهـات فاعلـة أخـرى، بـأوراق مناقشـة تناولـت ضرورة توليـد أفكـار جديـدة لهـذه القضـايا الأساسـية. وكانـت المـديرة العامـة لمركـز المـرأة السـيدة رنـدة سـنيورة، إحـدى المتحـدثات في الحـدث الجـانبي بعنـوان "منتـدى عـالمي للمدافعات عن حقوق الإنسان: مكافحة ردود الفعل العنيفة المناهضة للحقوق وتعزيز أطر الحماية".

و يُشارك في ويبينـار "اليوم العالمي للمدافعـات عن حقوق الإنسان 2023: التضامـن والمساءلـة والعمـل"

تـم عقـد الويبينـار مـن قبـل تحـالف العمـل مـن أجـل الحركـات والقيـادات النسـوية، بالشـراكة مـع المفوضـية السـامية لحقـوق الإنسـان (OHCHR) واتفـاق المـرأة والسـلام والأمـن والعمـل الإنسـاني، حيـث سـلّط الحـدث الضـوء عـلى عمـل المـدافعات عـن حقـوق الإنسـان في مختلـف البيئـات المتـأثرة بالصـراع، واعـترف بـه ودعمـه، بنـاءً عـلى تقريـر المقـرر الخـاص المعـني بالمـدافعين عـن حقـوق الإنسـان "مسـارات إلى السـلام: المـدافعات عـن حقـوق الإنسـان في حـالات النـزاع ومـا بعـد النـزاع والأمـاكن المتـأثرة بالأزمـات". عـلاوة عـلى ذلـك، سـيكمل هـذا الحـدث ويعـزز الـزخم المتولـد في اليـوم العـالمي للقضـاء عـلى العنـف ضـد المـرأة وسيسـاهم في تحقيـق أهـداف حملـة "اتحـدوا! اسـتثمروا لمنـع العنـف ضـد النسـاء والفتيـات". وكانـت المـديرة العامـة لمركـز المـرأة للإرشـاد القـانوني والاجتماعي السيدة رندة سنيورة إحدى المتحدثات في هذا الحدث.

بـدعوةٍ من مكتـب المدعي العـام للمحكمـة الجنائيـة الدوليـة

المركز يُشارك في اجتماع المائدة المستديرة لمؤسسات المجتمع المدني حول "جريمة الاضطهاد الجنسي" في لاهاي، هولنـدا

ضـمّت المائـدة المسـتديرة أكـثر مـن 30 مـن ممـثلي/ات المجتمـع المـدني مـن 11 دولـة، وخـلال الجلسـات، تبـادل ممثلـو/ات المجتمـع المـدني خـبراتهم ورؤيـتهم مـع مـوظفي مكتـب المـدعي العـام، ليبنـوا معًـا نهجًـا شـاملاً للمسـاءلة عـن جـرائم الاضـطهاد الجنسـي. وشـمل ذلـك مناقشـات حـول كيفيـة العمـل معًـا مـن أجـل التنفيـذ الفعـال للسياسـة المتعلقـة بجريمـة الاضـطهاد الجنسـي، الـتي أطلقهـا مكتـب المـدعي العـام في ديسمبر من العام الماضي.

وتمكّـن مكتـب المـدعي العـام والمشـاركون مـن النظـر معًـا في المبـادئ التوجيهيـة لمنظمـات المجتمـع المـدني بشـأن توثيـق الجـرائم الدوليـة وانتهاكـات حقـوق الإنسـان لأغـراض المسـاءلة، والـتي أطلقهـا المكتـب بالاشـتراك مـع يوروجسـت العـام المـاضي. وتـم تقـديم تقريـر المراقبـة والتوثيـق إلى المشـاركين/ات ودارت المناقشـات حـول كيفيـة مسـاهمة منظمـات المجتمـع المـدني في تـوفير المعلومـات السـياقية الـتي يمكـن أن تساعد مكتـب المـدعي العـام في إجـراء تحقيقاتـه في مثل هذه الجرائم.

وعـلى إثـر الاجتمـاع، خـرج المـدعي العـام للمحكمـة الجنائيـة الدوليـة السـيد كـريم خـان في بيـان جـاء فيـه: "نحـن نقـدر المـدخلات العمليـة والثاقبـة الـتي تلقيناهـا والـتي ستسـمح لنـا بالمضـي قـدمًا بشـكل أكـثر فاعليـة في هـذا المجـال مـع شركائنـا مـن المجتمـع المـدني. وشـملت سـبل تحسـين التحقيقـات والملاحقـات القضـائية في الجـرائم الجنسـية؛ واعتمـاد نهـج يركـز عـلى الضـحية؛ وتعزيـز التقـارير. كمـا اسـتفاد مكتبـي مـن الأفكـار المفيـدة حـول كيفيـة تعزيـز دعـم بنـاء القـدرات والتعاون مع منظمات المجتمع المدني العاملة في الميدان".

وأعقـب الاجتمـاع فرصـة للقـاء مـوظفي مكتـب المـدعي العـام المعنيـين ومناقشـة نهـج شـامل للمسـاءلة مـن منظـور التعـاون بـين مكتـب المـدعي العـام والشـركاء الرئيسـيين. في 25 مـايو، التقـت المـديرة العامـة لمركـز المـرأة بمـوظفي مكتـب المـدعي العـام المعنيـين في الأرض الفلسـطينية المحتلـة وناقشـوا القضـايا الـتي يعمـل عليهـا المركـز وطـرق التعـاون بيننـا في المسـتقبل. ومـن الجـدير بالـذكر أن مركـز المـرأة للإرشـاد القـانوني والاجتمـاعي ومؤسسـة المـيزان في قطـاع غـزة كانـا المنظمتـين الوحيـدتين مـن فلسـطين والمنطقـة العربيـة اللتـين تشـاركان في هـذه المائـدة المسـتديرة الهامـة. للبيـان كـاملاً: https://www.icc-cpi.int/news/statement-icc-prosecutor-karim-aa-khan-kc-cso-thematic-roundtable-meeting-crime-gender

خـلال مشاركتـه في الدورة السابعـة والستين للجنـة وضـع المـرأة CSW67

المركـز يُنظّم نشاطًا موازيًا بعنوان "التعليم والحملات الرقمية من أجل المساواة بين الجنسين في فلسطين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الخطر المزدوج للنظام الأبوي والاحتلال/الصراع"

شـارك وفـد مـن مركـز المـرأة في الـدورة السـابعة والستـين للجنـة وضـع المـرأة CSW67 في نيويـورك، الـتي تناولـت هـذا العـام موضـوع: الابتكـار والتغـير التكنولـوجي والتعلـيم في العصـر الرقمي، التقدم نحو المساواة بين الجنسين.

خـلال مشـاركته، قـام المركـز بحضـور الافتتـاح الرسـمي للـدورة حيـث ألـقى الأمـين العـام للأمـم المتحـدة السـيد أنطونيـو غـوتيريش والمـديرة التنفيذيـة لهيئـة الأمـم المتحـدة للمـرأة السـيدة سـيما بحـوث كلماتهمـا الافتتاحيـة. فيمـا قـدّمت معـالي الـدكتورة آمـال حمـد وزيـرة شـؤون المـرأة مداخلـةً حـول مـا يتعـرض لـه الشـعب الفلسـطيني مـن حـرب إبـادة عـلى أيـدي قطعـان المسـتوطنين وتحـت حمايـة جـيش الاحـتلال الإسرائـيلي، ومـا يتعـرض لـه الأسرى والأسـيرات مـن أبشـع الممارسـات اللاإنسـانية، ودعـت إلى ضرورة إصـدار توصـية مـن لجنـة وضـع المـرأة في الأمـم المتحـدة إلى المجلـس الاقتصـادي والاجتمـاعي لمعالجـة خصوصـية دولـة فلسـطين وإلقـاء الضـوء عـلى واقـع المـرأة الفلسـطينية تحـت الاحتلال.

وشـارك المركـز في العديـد مـن الأحـداث الموازيـة والجانبيـة الـتي نظمهـا الشـركاء ومنظمـات المجتمـع المـدني والبعثـات الدبلوماسـية أثنـاء انعقـاد الـدورة. كمـا نظّـم المركـز بالتعـاون مـع الرابطـة النسـائية الدوليـة للسـلام والحريـة (WILPF) العديـد مـن الاجتماعـات مـع البعثـات الدبلوماسـية ووكـالات الأمـم المتحـدة وسـاهم في الأنشـطة الإعلاميـة والمقـابلات عـبر الإنترنـت الـتي نظمتهـا الرابطـة. لقـد كـان وجودنـا في نيويـورك لحضـور لجنـة وضـع المـرأة فرصـة مهمـة للتواصـل وتوسـيع نطـاق شراكاتنـا مـع الجهـات المانحـة والشـركاء والبعثـات الدبلوماسـية وممـثلي العديـد مـن منظمـات الأمـم المتحـدة، كـذلك فرصـة للقـاء الوفـود الرسـمية والبعثـات الدبلوماسـية مـن الـدنمارك والـنرويج وكنـدا والمملكـة المتحـدة. ومـن بـين الفعاليـات الجانبيـة الرئيسـية الـتي شـارك فيهـا مركـز المـرأة، الحـدثان الجانبيـان اللـذان نظمتهمـا الإسـكوا بشـأن إطـلاق التقريـرين الـوطنيين الأردني والفلسـطيني حـول تقـدير تكلفـة العنـف، والحـدث الجـانبي الـذي ركّـز عـلى الوضـع الاجتمـاعي والاقتصـادي للفلسـطينيات تحـت الاحتلال الإسرائيلي.

كما قام المركز بتنظيم نشاط موازٍ داخل أروقة الأمم المتحدة تحديدًا في 8 آذار تزامنًا مع اليوم العالمي للمرأة، حمل عنوان "التعليم والحملات الرقمية من أجل المساواة بين الجنسين في فلسطين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الخطر المزدوج للنظام الأبوي والاحتلال/الصراع"، بالشراكة مع الشبكة العربية للمجتمع المدني النسوي ورابطة النساء الدولية للسلام والحرية WILPF، حضره أكثر من 100 مشارك/ة من عدّة مؤسسات دولية ومؤسسات حكومية وغير حكومية. تحدث في الجلسة التي أدارتها رندة سنيورة المديرة العامة لمركز المرأة كل من مرام زعترة مديرة وحدة المناصرة في المركز حول انتهاكات حقوق الإنسان التي تتعرض لها النساء في فلسطين، فيما تحدثت فاتن نبهان مديرة وحدة الخدمات حول العنف المبني على النوع الاجتماعي في فلسطين. وتحدثت نهى محرز من الشبكة العربية للمجتمع المدني النسوي حول ازدهار الشبكات الاجتماعية الرقمية النسوية للعمل للمساواة، وتحدثت سناء السرغلي من جمعية تنمية وإعلام المرأة -تام حول محو الأمية الرقمية للنساء والمشاركة في التنمية، فيما قدمت رنا خليل من جمعية المرأة العاملة ورقة عمل بعنوان: التمكين الاقتصادي للمرأة: المساءلة المتأخرة والعدالة الممنوعة. كما قام المركز بعرض فيلم قصير بعنوان "حان وقت العدالة".

"ليســت نكبــة جديــدة.. إنهــا حــرب إبــادة"

بقلــم: نبيــل دويكــات

في نكبة فلسطين عام 1948 أحداث وتفاصيل كثيرة تم جمعها وتوثيقها من قبل مؤسسات وأفراد باحثين ومؤرخين. شخصيًا اطلعت باستمرار على جزء مما تم جمعه وتوثيقه، واستمعت حتى لبعض الروايات الشفوية من بعض كبار السن ممن عايشوا أحداث النكبة. عموما ومما عرفته من هذه التفاصيل رسمت في ذهني صورة محددة للنكبة واسبابها، ويمكن إجمال ما حصل خلال النكبة بأن الحركة الصهيونية وأذرعها وعصاباتها المسلحة وغيرها ارتكبت خلال النكبة عشرات من المجازر في العديد من المواقع والأماكن، راح ضحيتها آلاف من المدنيين الفلسطينيين، وأرفقتها بدعاية إعلامية كبيرة هدفت من خلالها إلى بث حالة من الرعب تدفع غالبية الفلسطينيين إلى الخوف والهرب وترك أراضيهم وأملاكهم لكي تتمكن الحركة الصهيونية لاحقا من إقامة دولة الاحتلال عليها، أما الفلسطينيون الذين أجبروا على الهجرة واللجوء فقد استقر بهم الحال في دول اللجوء والشتات والجزء المتبقى من دولة فلسطين، وتحولوا إلى "لاجئين". سواء في الدول التي استقبلتهم أم حتى على المتبقي من أرض وطنهم.

أما ما يحدث حاليا في العدوان المكثف الذي يشنه الاحتلال ضد قطاع غزة، فيبدو أنه لا يشبه النكبة إطلاقا، بالمفهوم الذي نعرفه للنكبة.

في أول ردود الفعل لقادة دولة الاحتلال على الهجوم الذي تعرضت له المستوطنات ومعسكرات جيشهم في محيط قطاع غزة في بداية العدوان، أعلن "نتنياهو" بعد اجتماعات مطولة مع القادة السياسيين والعسكريين أن إسرائيل في حالة حرب، حالة حرب وليس حملة أو هجومًا عسكريًا. وفي اليوم ذاته أعلن قائد جيش الاحتلال أنه يتعامل مع الفلسطينيين "كحيوانات" وأنه سوف "يتصرف معهم على هذا الأساس"، وتبع ذلك تصريحات أخرى لقادة دولة الاحتلال تتضمن تهديدات وصلت حد القول إنهم سوف يعملون على تغيير وجه الشرق الأوسط.

بعد هذه التصريحات يستمر جيش الاحتلال بقصف متواصل من البر والبحر والجو لقطاع غزة، هذه البقعة الصغيرة والمكتظة بما يقارب من مليوني فلسطيني، ورافق ذلك القصف قرار من دولة الاحتلال بقطع المياه والكهرباء ومنع دخول الأدوية والأغذية إلى القطاع من أي جهة كانت. وتبع ذلك إرسال تهديدات مباشرة إلى دول مجاورة بأنه سيتم قصف أية محاولة لإدخال أي نوع من أنواع المساعدات الاغاثية والإنسانية إلى قطاع غزة.

حتى كتابة هذه السطور، أسفر القصف عن تدمير مئات آلاف من المنازل والشقق السكنية فوق رؤوس سكانها، وتخريب واسع للبنى التحتية بمختلف أشكالها، بل محو وتدمير أحياء بكاملها، ومسح عائلات كاملة من السجل المدني حيث زاد عدد ضحايا هذا العدوان عن (100) ألف بين شهيد وجريح ومفقود تحت الأنقاض، تشكل النساء والأطفال ما يقارب 70% منهم. وجرى تدمير سيارات الإسعاف والمراكز الصحية والمستشفيات، وقصف وتدمير المدارس والجامعات والكليات والمساجد والكنائس ومراكز وكالة غوث وتشغيل اللاجئين ومدارسها التي نزح إليها مئات ألوف المدنيين طلبا للحماية، حيث تحول ما يقارب مليوني مواطن فلسطيني في قطاع غزة إلى نازحين.

ماذا يعني هذا؟! إنه يعني شيئا واحدا وهو أن قادة إسرائيل ربما يفكرون حاليا بصورة مغايرة لتلك التي فكر بها قادتها عشية إقامتها، وهو ليس تخويفًا وبث رعب في نفوس الفلسطينيين لدفعهم إلى ترك أراضيهم والهجرة، بل المطلوب اليوم القتل ثم القتل.

إن من يعتقد أن هذا الأمر سوف يقتصر على قطاع غزة فإنه مخطئ تماما، لأنه يحصل في الضفة الغربية منذ أكثر من عام، حيث سياسة القتل قائمة يوميا وبصورة متواصلة، فأصبح كل فلسطيني هدفا لجيش الاحتلال أو مستوطنيه، مطلوب قتله وسحقه ومسحه عن وجه الأرض. وقد سبق وسمعنا تصريحا لقادة الاحتلال المدنيين والعسكريين بهذا الخصوص وبصورة مباشرة، لقد سمعنا ذلك في أحداث بلدة حوارة، ومخيمات جنين وطولكرم ونابلس وأريحا وغيرها من الأماكن التي نفذ جيش الاحتلال فيها هذا فعليا بالقتل والاغتيال سواء للمقاومين أم للمواطنين المدنيين.

وعلى كل حال كان هذا واضحا بشكل لا يقبل الجدل في خطاب رئيس حكومة الاحتلال (بنيامين نتنياهو) في الدورة 78 للأمم المتحدة نهاية أيلول الماضي حين رفع خارطة للشرق الأوسط يظهر فيها دول المنطقة بما فيها "إسرائيل"، ولكن دون أي ذكر لاسم فلسطين أو حتى المناطق الفلسطينية، وهذا يعني بصورة مباشرة دون فلسطينيين. أما الترجمة المباشرة والمكثفة لكل ذلك فهي ما نراه من سلوك جنوني تجاه قطاع غزة حاليا، وما قد يجد ترجمته بصورة أوضح وأوسع في الضفة الغربية، وربما ضد الفلسطينيين في مناطق الـ 48 خلال الأيام والأسابيع القادمة.

إذًا هي لا تشبــه النكبة في عام 1948، بل هي حــرب إبــادة مباشــرة

زيادة المسؤولية الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني تجاه حقوق المرأة والقضاء على التمييز ضدها

التفعيل المجتمعي

مركز المرأة يعقد دورةً تدريبية بعنوان "حقوق امرأة حقوق إنسان" بالتعاون مع العيادة القانونية في جامعة الاستقلال

عُقدت الدورة بالشراكة مع العيادة القانونية في جامعة الاستقلال، حيث استهدف المركز خلالها (20) طالبًا وطالبة لمدة أربعة أيام. شمل التدريب عدّة موضوعات منها إطلالة على مفهوم النوع الاجتماعي والتي هدفت إلى تعريف المشاركين/ات على مفهوم النوع الاجتماعي وأدواره وحاجاته والتمييز بين الفروق بين الجنس والنوع الاجتماعي، كذلك تناولت الدورة مفهوم الحقوق والانتهاكات والعلاقة بين الحقوق القانونية وكيفية توزيع الحقوق، مدخل إلى مفهوم العنف ضد المرأة وأنواعه وآثاره وتعريفه في الشرعة الدولية وتعزيز اتجاهات ومهارات التعامل مع ضحايا العنف، الشرعة الدولية لحقوق الإنسان والاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تتضمن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، قانون العقوبات الفلسطيني المطبّق في فلسطين، التعريف بفجوات قانون العقوبات المتعلّق بحقوق المرأة، منظومة قانون الأحوال الشخصية وقصور القوانين في حماية ضحايا العنف الأسري في فلسطين، وتعزيز الاتجاهات نحو إيجاد قانون لحماية الأسرة من العنف. وفي نهاية الدورة تم توزيع وتسليم الشهادات على الطلبة المشاركين/ات.

جامعة الاستقلال
AL-ISTIQLAL UNIVERSITY

تطـــوير مهـــارات المحـــامين/ات الشـــرعيين/ات المتـــدربين/ات عـــلى إجراءات المحاكم والترافع أمـام المحاكـم الشرعيـة

فـي إطـار عمـل المركـز للمسـاهمة في حمايـة وتمكـين النسـاء الـلاتي يعـانين مـن العنـف والتميـيز، فـإنّ المركـز ومنـذ العـام 2017 يعكـف عـلى عقـد دورة تدريبيـة لمجموعـة مـن المحاميـات/ين المتـدربين/ات لـدى المحـاكم الشـرعية بهـدف تطـوير مهـاراتهم/ن عـلى إجـراءات المحـاكم وفـن الترافـع أمـام المحـاكم الشـرعية لتقـديم خدمـة قانونيـة أفضـل للنسـاء وخلـق جيـل مـن الشـباب الـواعي لحقـوق النسـاء وأكـثر تحسسًـا لقضـايا النـوع الاجتمـاعي، وتعزيـزًا لهـذه الغايـة فقـد ارتأينـا ضرورة إدخـال الجانـب الاجتمـاعي في موضـوعات التـدريب عـلى العنـف المبـني عـلى النـوع الاجتمـاعي مـن خـلال أخصـائيات اجتماعيـات في المركـز ومتخصصـات في هـذا النـوع مـن التدريب حيث تم البدء في ذلك منذ العام 2021.

يسـتهدف المركـز محاميـات ومحـامين خريجـات وخـريجين جـامعيين في مرحلـة التـدريب في المحـاكم الشـرعية غـير مـزاولات وغـير مـزاولين لـم يسـبق لهـن ولهـم المشـاركة في تـدريبات مشـابهة وعـددهم 20 مشـاركة ومشـاركًا بمعـدل 40 سـاعة تدريبيـة فـي فـروع المركـز المختلفـة (القدس، رام الله، الخليل، بيت لحم).

يهـدف التـدريب إلى: تعريـف المتـدربات/ المتـدربين بـالقوانين المطبقـة أمـام المحـاكم الشـرعية والمتعلقـة بـالأحوال الشخصـية، تعريـف المتـدربات/ المتـدربين بالمحـاور الـتي يُسـتند إليهـا في المطالبـة بتعـديل القـوانين وتغييرهـا للنهـوض بواقـع المـرأة، إكسـاب المتـدربات/ المتـدربين مهـارات العمـل الجمـاعي واحـترام الـرأي والـرأي الآخـر، التعّـرف عـلى المحـاور المختلـف عليهـا في قـانون الأحـوال الشخصـية وتسـليط الضـوء عليهـا ورصـد واقـع المـرأة مـن خلالهـا، التعـرف عـلى المعاهـدات الدوليـة وبشـكل خـاص اتفاقيـة القضـاء عـلى كافـة أشـكال التميـيز ضـد المـرأة، وإكسـاب المتدربات/المتـدربين مهـارة تحليـل الـنص القـانوني مـن منظـور النـوع الاجتمـاعي وربطه بالقوانين الأخرى والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

مخرجـات التـدريب العامـة: تعزيـز قـدرات المتـدربات/ المتـدربين في تقـديم خـدمات استشـارية قانونيـة للمـرأة الفلسـطينية، تمكـين المشـاركات/ المشـاركين مـن كسـر الحـواجز الداخليـة في طـرح المواضـيع القانونيـة ومناقشـتها. تطـوير القـدرات المهنيـة للمحاميـات والمحـامين الشـرعيين المتـدربين وتطـوير القـدرة لـدى المحاميـات والمحـامين عـلى تحليـل الـنص القـانوني من منظور النوع الاجتماعي ورصد التميز ضد المرأة في النصوص القانونية.

مخرجـات التـدريب المخصصـة: تنميـة مهـارات تحليـل الـنص القـانوني خاصـة في قـانون الأحـوال الشخصـية، التعـرف عـلى القـوانين المطبقـة أمـام المحـاكم الشـرعية في فلسـطين. إكسـاب المتـدربات/ المتـدربين مهـارة ربـط الـنص القانونـي بـالمواثيق والمعاهـدات الدوليـة وخاصـة اتفاقيـة سـيداو. تعريـف المتـدربات/ المتـدربين بالمحـاور الأساسـية المثـيرة للجـدل في قـانون الأحـوال الشخصـية (أهليـة الـزواج، الشـهادة، الولايـة، الحضـانة، الطـلاق، الأمـوال المشـتركة). إكسـاب المتـدربات/ المتـدربين خـبرات ومعـارف نظريـة وعمليـة في معيقـات تحصـيل الحـق أمـام المحاكم.

متابعة المتدربات والمتدربين: بعد الانتهاء من الدورة التدريبية وفي إطار المتابعة مع المتخرجين من الدورة يتم إدماجهم في برامج ونشاطات مختلفة، ويتم اختيارهم وفقا لمعايير محددة أهمها الالتزام في الدورة التدريبية، فمنهم من يتم إدماجه في نادي حقوقي تم تشكيله من هؤلاء ويتم فيه مناقشة قضايا قانونية هامة متعلقة بالمرأة، ومنهم (المتدربات) يتم إدماجهن للتطوع في قسم الخدمات بهدف الممارسة العملية لما تم عليه التدريب في الدورة، ومنهن وهن المتقدمات في مجال الخبرة القانونية يتم وضعهن على خط المساعدة القانونية لتقديم الاستشارة القانونية للنساء اللواتي يطلبنها، وفي النهاية يبقى الهدف من هذا الإدماج متابعة الجانب التطويري لدى هؤلاء ومن ناحية أخرى أن يكون لدى المركز وكلاء للتغيير فيما يتعلق بقضايا المرأة في المناطق المختلفة.

خلال العام 2023، قام المركز بعقد دورات تدريبية متخصصة للمحامين/ات الشرعيين/ات المتدربين/ات في محافظات القدس، رام الله والخليل، استهدف خلالها 57 مشاركًا/ة لمدة 8 أيام في كل دورة تدريبية، ركّزت اللقاءات التدريبية بشكل خاص على تمكين المتدربين/ات ومساعدتهم على فهم وتحليل القانون المطبق وإجراءات التقاضي بما يخدم قضايا النساء في المحاكم الشرعية، وتسليط الضوء على قضايا المحاكم الشرعية مثل النفقات والطلاق بأنواعه وإجراءات القضايا، إضافة إلى تسليط الضوء على قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي، ومدى التزام التشريعات المحلية بالمعايير المنصوص عليها بالاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالنساء، وتقديم العديد من التطبيقات القضائية.

مركز المرأة يُنظّم دورات تدريبية للناشطات النسويات في القدس وبيت لحم من أجل رفع وعيهن بحقوقهن القانونية والاجتماعية وليكنّ محفزات للتغيير في مجتمعاتهنّ المحلية

عقد المركز دورات تدريبية للناشطات النسويات في مدينتي القدس وبيت لحم من أجل رفع وعيهن بحقوقهن القانونية والاجتماعية وليكنّ محفزات للتغيير في مجتمعاتهن المحلية، استهدف خلالها 33 ناشطة نسوية من المدينتين. ركّزت الدورات على عدّة مواضيع وهي: الأموال المشتركة، استخدام الرسم/الفن التعبيري كأداة للتوعية حول العنف المبني على النوع الاجتماعي، التوعية بالملكية الخاصة للنساء والاستقلالية الاقتصادية، الميراث، الأموال المشتركة، التفريغ النفسي عن طريق اللعب والرسم وربطه بموضوع العنف، الضغوطات النفسية والاجتماعية خاصة بعد الحرب على غزة، الجرائم والابتزازات الإلكترونية وحملة الاعتقالات التي تحدث بسبب تعليقات عن الحرب على غزة وكيفية الاستخدام الآمن لوسائل التواصل الاجتماعي، الإسعافات الأولية في فترة الحروب، العنف ضد المرأة وزيادة العنف في ظروف الحروب، القوانين المطبقة في فلسطين وحماية المرأة. وفي نهاية التدريبات أعربت المشاركات عن أهمية تلك التدريبات خاصةً في هذه الفترة الصعبة من الأحداث السياسية، وأنها فرصة غنية لهنّ لتبادل الخبرات والتفكير بشكل جماعي في مواجهة الأزمات وتوعية غيرهن من النساء. وبعد اختتام التدريب، شاركت الناشطات في جلسات تدريب تهدف إلى تصميم وتنفيذ مبادرات رفع الوعي داخل مجتمعاتهن وبدأنَ بعقد دورات توعية لطالبات المدارس تركزت على النوع الاجتماعي والعنف المبني على النوع الاجتماعي.

ويعقد دورة تدريبية مختصة ببناء قدرات الأخصائيين/ات الاجتماعيين/ات في مجال تقديم الخدمات للنساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي في الخليل

تم عقد الدورة بالتعاون مع نقابة الأخصائيين/ات الاجتماعيين/ات والنفسيين/ات بمحافظة الخليل، حيث استهدفت 15 مشاركة من الأخصائيات الاجتماعيات منتسبات النقابة. سلّطت الدورة الضوء على مفاهيم العنف المبني على النوع الاجتماعي وأشكاله وآثاره على النساء، وآليات التدخل مع النساء ضحايا العنف وأخلاقيات العمل ونظام التحويل الوطني لحمايته. وفي نهايتها، أشادت المشاركات بأهمية التدريب لما له من الأثر الجيد في اكتساب المهارات وآليات العمل واكتساب معلومات جديدة حول المواضيع التي طُرحت.

تـدريب مُخـتص في بنـاء قـدرات كـوادر المؤسسـات الشـريكة بمـا يضـمن شـمول وتضمين النساء والفتيات ذوات الإعاقـة المُعنفات في خدمات الحماية

عمـل المركـز هـذا العـام بشـكل مكثـف عـلى إدمـاج النسـاء ذوات الإعاقـة في خـدمات المركـز، حيـث بـدأ خـلال شـهر آذار بتـدريب طواقمـه مـن مقـدمات الخـدمات للنسـاء ضـحايا العنـف عـلى تضـمين وإدمـاج النسـاء ذوات الإعاقـة في خـدمات الحمايـة، حيـث شـارك بهـذا التـدريب الـذي نفذتـه مؤسسـة قـادر لاحقًا لمـذكرة تفـاهم تجمعنـا معهـم 14 مـن طـاقم الخـدمات والتمكـين في المركـز، ولاحقًا لهـذا التـدريب قـام المركـز وبالشـراكة مـع مؤسسـة قـادر بالعمـل عـلى إنتـاج فيـديو حـول خـدمات مركـز المـرأة بحيـث يوجـه للنسـاء ذوات الإعاقـة ويشـير إلى تـوفر هـذه الخـدمات لهـذه الفئـة ضـمن مفـاهيم الإدمـاج، وتزويـد مؤسسـة قـادر بمـواد توعيـة مرئيـة تـم إنتاجهـا مـن المركـز وتـم وضـع لغـة إشـارة عـلى 4 منهـا وتـم نشـرها عـلى صـفحات التواصـل الاجتمـاعي الخاصـة بمؤسسـة قـادر وبـالمركز، وتزويـد مؤسسـة قـادر بنمـاذج وكالـة محامية للمحاكم الشرعية والمحاكم الكنسية حيث تم إصدار نسخ بلغة بريل.

مركـز المـرأة يعقـد تـدريبًا خاصًـا لطاقمـه مـن الأخصـائيات الاجتماعيـات والمحاميات حول الطاقة الحيوية

تـم تنفيـذ التـدريب لـ 12 مشـاركة في مدينـة رام الله لمـدة ثلاثـة أيـام وذلـك مـن أجـل إكسـابهن أكـبر قـدر مـن الأدوات للتعامـل مـع الأزمـات والظـروف اليوميـة الـتي يمـررنَ بهـا، وضـمن ثلاثـة محـاور رئيسـية لتحقيـق الهـدف الرئيسـي مـن التـدريب، احتـوى التـدريب عـلى شـق نظـري فيـه معلومـات خاصـة بالطاقـة الحيويـة ومـدى تأثيرهـا عـلى الحيـاة اليوميـة للبشـر والتركيـز عـلى اسـتخدام هـذا العلـم في تنميـة الـذات وتطويرهـا، كـما احتـوى التـدريب أيضًـا عـلى شـق عمـلي بحيـث تـم إكسـاب المتـدربات أدوات عمليـة كي يسـتخدمنها في الأزمـات والظـروف المختلفـة الـتي يمـررنَ بهـا. وفي نهايـة التـدريب أعربـت المشـاركات عـن أهميـة هـذا التـدريب وشـكرهن للمركـز عـلى هـذه الفرصـة الـتي حظـين بهـا والـتي أدت إلى تغيـير نظـرتهن للأمـور بشـكل عميـق واكتشـاف أشـياء جديـدة لـم يعرفنهـا مـن قبـل، معربـات عـن رضـاهنّ عـن التـدريب ومـدى تحقيقـه للأهداف التي عقد من أجلها.

وتـدريبًا آخـرًا لطـاقم مركـز الطـوارئ التـابع لـه عـلى إجـراءات السـلامة العامـة والإخلاء الآمن وقت الكوارث الطبيعيـة

اسـتجابةً لحالـة الطـوارئ ومـا قـد تحتاجـه مـن مهـارات للتعامـل معهـا، خاصـةً في أوقـات الاقتحامـات الإسرائيليـة وأوقـات الأزمـات، نظّـم المركـز تـدريبًا متخصصًـا لطـاقم بيـت الطـوارئ في أريحـا بالتعـاون مـع الـدفاع المـدني الفلسـطيني في أريحـا عـلى إجـراءات السـلامة العامـة والإخـلاء الآمـن وقـت الكـوارث الطبيعيـة شـملت الجوانـب النظريـة لعلـوم الـدفاع المـدني ومـا يرافقهـا مـن إطفـاء وإنقـاذ وإخـلاء ووقايـة والسـلامة المنزليـة والتصـرف السـليم والسـلوك الصـحيح عنـد التعامـل مـع الكـوارث الطبيعية، وقد كان التدريب غنيًا بالجانب النظري والعملي وكان هناك تفاعل عالٍ من الطاقم.

تشكيـل شبكـات حمايــة للنســاء المعنفــات

بدايـةً تـأتي هـذه المبـادرة لتفعيـل شـبكات حمايـة مناطقيـة للنسـاء ضـحايا العنـف بالشـراكة مـع وزارتي التنميـة الاجتماعية والمرأة في إطار الحاجة لتفعيل دور المؤسسات والقطاعات الاجتماعية والشرطية والصحية في تحويل النساء ضحايا العنف ضمن أطر نظام التحويل الوطني، وقد بدأ العمل في شبكات الحماية منذ العام 2015 وتم تشكيل 6 شبكات حماية حتى نهاية العام 2023 في محافظات (طوباس، طولكرم، أريحا، الخليل، قلقيلية، نابلس) وما زال المركز يعمل بشكل حثيث على بناء شبكات حماية في المحافظات الأخرى لأهمية دورها في حماية النساء المعنفات وتوحيد جهود مقدمي الخدمات.

ماهيــة شبكــات الحمايــة للنســاء

هي مجموعة مهنية متخصصة تشكل إطارًا تنسيقيًا تشاركيًا على المستوى الوطني يضم جميع الأطراف الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة والاختصاص في تقديم خدمة الحماية والرعاية للناجيات من العنف، بهدف تعزيز التعاون والشراكة الفاعلة بين مختلف الأطراف ولتحقيق التكامل في تقديم الخدمات المناسبة من قبل الشركاء في القطاعات المختلفة بصورة شمولية ومركّزة لمساعدة المنتفعة في تحقيق مسار النجاة.

رؤيــة الشبكـات ورسالتهــا

شبكة متميزة ورائدة في الإسهام بإحداث التغيير الثقافي والسياساتي في الأراضي الفلسطينية للوصول إلى مجتمع آمن وخالٍ من العنف ضد المرأة ومؤمن بحقوق الناجيات من العنف باعتبارهن ضحايا يجب حمايتهن وإنصافهن، حيث نعمل على تطوير وتنفيذ وتقييم برامج حماية النساء المعنفات التي تساعد في تطوير وتعزيز حماية النساء في النواحي الاجتماعية والثقافية والقانونية والصحية والتمكين الاقتصادي لتطوير وتقديم خدمات متكاملة للنساء، من خلال عملنا على تطوير قدرات ومهارات التفكير الجمعي والنقد البنّاء، ونعمل على تعميق الالتزام للأعضاء بالقيم الاجتماعية والأخلاقية المهنية مثل المساعدة وتحمل المسؤولية واحترام الآخرين على أساس الحياة الكريمة للأسرة الفلسطينية في مجتمع ديمقراطي قائم على حقوق متساوية.

أهداف الشبكات

- تعزيز تقديم الخدمات ذات الجودة العالية من خلال تعزيز سياسات وأنظمة الحماية المعمول بها في فلسطين.
- تبادل الخبرات وتوضيح الأدوار بين أعضاء الشبكات وتطوير قدراتهم المهنية المواكبة لاحتياجات التدخل مع النساء المعنفات.
- إدماج المعايير والمبادئ الدولية في الحماية بالسياسات والتشريعات المحلية.
- إرساء ميثاق سلوكي للتعامل مع الناجيات من العنف باعتباره مرجعية أساسية ووثيقة موحدة وملزمة وواجبة الاحترام والتطبيق من قبل مقدمي خدمة حماية النساء من العنف.
- إنتاج فكري لتغيير مجتمعي، من خلال تسليط الضوء على قضايا المجتمع بهدف تغييرها وتحسين هذا الواقع.

عضويــة شبكــات الحمايــة

استندت العضوية في شبكات الحماية إلى معايير محددة لاستهداف المؤسسات في الشبكات وتم التوافق على هذه المعايير بحيث شكلت مستويين من العضوية:

- أعضاء في دائرة الحماية.
- أعضاء في دائرة الدعم.
- وكأمثلة على المؤسسات الأعضاء:
- المؤسسات الحكومية: وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الصحة، المحاكم الشرعية، النيابة العامة، شرطة حماية الأسرة والأحداث، المحافظات – دائرة النوع الاجتماعي منسقة لاجتماعات الشبكة.
- مؤسسات المجتمع المدني (جمعية المرأة العاملة – مؤسسة جذور – لجان العمل الصحي - الإغاثة الطبية – وكالة الغوث الدولية - مركز الدراسات النسوية - الاتحاد العام للمرأة – جمعية الدفاع عن الأسرة – مركز محور – مركز طوارئ أريحا – بيت الأمان نابلس - تنظيم الأسرة – الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان - المؤسسات القاعدية – أطباء بلا حدود - جامعة القدس المفتوحة - زارة التربية والتعليم - البلديات - مؤسسة يالو....)

ماذا يشكل مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي لشبكات الحماية

- المركز مشرف وداعم لمقدمي الخدمات للنساء المعنفات من خلال تعزيز وتقدير الجهود والدور الذي يقدمونه
- المركز مرجعية مهنية لمقدمي الخدمات على وجه الخصوص في الأدوار التي لم يعالجها نظام التحويل الوطني.
- داعم أساسي لجهود الحماية في المناطق من خلال تطوير خطط سنوية لكل شبكة حماية مستجيبة للتطورات في الميدان.
- المركز هو المعزز لمقدمي الخدمات في مراجعة وتقييم مسار الحماية من خلال مراجعة نظام التحويل الوطني في مسار العمل والتعديل والتحديث، قانون حماية الأسرة من العنف، اتفاقيات الحماية الدولية ولا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- حيث إن مركز المرأة هو مظلة مقدمي الخدمات في 6 محافظات، أصبحت شبكات الحماية عنوانًا مركزيًا في العمل مع مقدمي الخدمات. وعزز هذا التوجه وجود اللجنة التوجيهية

إنجازات المركز في إطار شبكات الحماية

- توفير مساحة إشرافيه دورية لتعزيز المسؤولية المهنية تجاه قضايا النساء المعنفات من خلال نقاش القضايا المشتركة بين المؤسسات في ست محافظات (الخليل – أريحا – طوباس - نابلس– طولكرم – قلقيلية).
- الخروج سنويا بخطة مشتركة للمؤسسات في تعزيز قضايا حماية المرأة وتعزيز دور المؤسسات ومتابعة تنفيذها في المجتمع المحلي.
- مواكبة الاحتياجات المهنية لتطوير دور مقدمي الخدمات من خلال بناء برامج تدريبية متخصصة.
- خلق منصة جامعة لأعضاء شبكات الحماية في المحافظات المختلفة للتخطيط وتنظيم الجهود المشتركة والأهداف المستقبلية.
- توسيع مفهوم الحماية لدى مقدمي الخدمات وتفعيل دورهم كوكلاء تغيير في مجتمعهم المحلي بحيث أصبحوا مبادرين في توجيه مبادرات مجتمعية لصالح قضايا الحماية.

في إطـار شبكـات الحمايـــة للنســـاء

مركــز المرأة يعقـد تدريبـات متخصصـة حول التوازن النفسي للعاملين/ات في مجـال تقديـم الخدمـات للنسـاء

عقـد مركـز المـرأة تـدريبات متخصصـة حـول "التـوازن النفسـي للعـاملين/ات في مجـال تقـديم الخـدمات للنسـاء وتبـادل الخـبرات في آليـات التعامـل مـع الأزمـات" ضـمن رؤيـة المركـز لتـوفير اسـتجابة فاعلـة في ظـل الظـروف الراهنـة ومـا عكسـته مـن ضـغوطات وتحـديات ألقـت بظلالهـا عـلى مقـدمي الخـدمات والفـاعلين في المؤسسـات العاملـة بمجـال تمكـين وحمايـة النسـاء. اسـتهدفت التـدريبات أعضـاء شـبكات حمايـة النسـاء في كـل مـن محافظـة قلقيليـة ونـابلس وطوبـاس، شـارك فيهـا 56 عضـوًا/ة مـن مؤسسـات حكوميـة ومؤسسـات أهليـة مختصـة في مجـال تمكـين وتقـديم الخـدمات للنسـاء، عـلى مـدار 6 أيـام تدريبيـة. هـدفت التـدريبات المختصـة إلى تعزيـز مفهـوم الرعايـة الذاتيـة لمقـدمي الخـدمات في ظـل الأزمـات، ودعـم آليـات الاتصـال الفعّـال بـين الشـركاء وأعضـاء الشـبكة مـن خـلال تبـادل الخـبرات والتجـارب في العمـل بظـل الأزمـات لتـوفير الخدمـة والحمايـة للنساء، وتعزيز مفهوم بناء آليات عمل وخطط مشتركة في ظروف الطوارئ.

ويعقد ورشةً لتبـادل الخبـرات لأعضـاء شبكـة حمايـة طوبـاس

هـدفت الورشـة الـتي شـارك فيهـا 17 مشـاركًا مـن أعضـاء الشـبكة ومـن مقـدمي الخـدمات في المؤسسـات في المحافظـة بشـكل عـام وبعـض الناشـطين المجتمعيـين إلى معالجـة التحـديات الـتي يواجههـا المجتمـع المحـلي بسـبب الأزمـات المسـتمرة، الشخصـية والمجتمعيـة، حيـث ركـزت عـلى إدارة الأزمـات ومهـارات التعامـل مـع الآخـرين والتحفـيز الـذاتي واسـتراتيجيات اسـتخلاص الـدروس. شـكلت الورشـة منصـة للمشـاركين لتبـادل الخـبرات الشخصـية، وتعلـم آليـات التكيـف، وفهـم الـترابط بـين الرفاهيـة الفرديـة والمجتمعيـة. ومـن خـلال الأمثلـة العمليـة والمناقشـات، اكتسـبت مجموعـة طوبـاس رؤى قيمـة حـول إدارة الأزمـات والقـيم المجتمعيـة وأهميـة التـدخلات الجماعيـة في معالجـة القضـايا المعقـدة في المجتمع.

حقائب: "الكرامــة حـق"
للنساء المعنفات ضمن شبكـة حمايـة النسـاء بالخليـل

قـام المركـز بإعـداد 30 حقيبـة تحـت شـعار حقيبـة الكرامـة تـم تخصيصـها للنسـاء المعنفـات اللـواتي يتـوجهن إلى إدارة حمايـة الأسرة – الشـرطة في الخليـل وممـن تـركن بيتـوهن بسـبب العنـف وعـدم تـوفر أي مـن احتياجـاتهن الأساسـية، وتـم تخصـيص اجتمـاع في مقـر الشـرطة وتقـديم الحقائـب كمبـادرة مـن شـبكة حمايـة النسـاء، والـتي لاقـت ترحيبًـا كبـيرًا مـن قبـل الشـرطة وتقـديرًا مـن إدارة الشـرطة حيـث لامسـت أحـد التحـديات الهامـة الـتي تعـاني منهـا الشـرطة عنـد توجـه النسـاء وهي تـوفير هـذه المسـتلزمات، إلى جانـب قضـايا كثـيرة تتعلـق بالبنيـة التحتيـة للمكـان وجاهزيتـه للأطفـال والنسـاء وغيرها من القضايا.

مركز المرأة يُنظّم ورشـة عمل حـول تنـازع القوانين بين الضفـة الغربيـة والقدس للمؤسسات العاملـة بتقديـم الخدمات في محافظة الخليـل

عقـد المركـز ورشـة عمـل مـع المؤسسـات العاملـة بتقـديم خـدمات للنسـاء المعنفـات في محافظـة الخليـل وبالتعـاون مـع شـبكة حمايـة النسـاء مـن العنـف في المحافظـة. خلالهـا قـدّم المركـز عروضًـا تتعلـق بأوضـاع النسـاء الاجتماعيـة والقانونيـة نتيجـة تنـازع القـوانين المعمـول بهـا بـين الضـفة الغربيـة والقـدس، مشـيرًا إلى أنّ أهميـة هـذه الورشـة جـاءت نتيجـة لازديـاد الحـالات الـتي يقـوم مركـز المـرأة في القـدس باسـتقبالها مـن محافظـة الخليـل والـتي تـرتبط بقضـايا تنـازع القـوانين مـا بـين الضـفة والقـدس. وفي نهايـة الورشـة تـم التأكيـد عـلى أهميـة التنسـيق مـا بـين المؤسسـات والتحويـل فيمـا بينهـا للمسـاهمة في تسهيل وصول النساء للعدالة وحصولهن على حقوقهن التي كفلها القانون.

إطـلاق النادي النسوي الحقوقي لتعزيز الخطاب المُستجيب للنوع الاجتماعي

عمـل المركـز عـلى بنـاء شراكـة مـع نقابـة الأخصـائيين الاجتمـاعيين في الخليـل لتطـوير قـدرات الأخصـائيات الاجتماعيـات الجديـدات، بهـدف خلـق وكـلاء للتغيـير يعملـون عـلى اسـتخدام البعـد النســوي الحقــوقي في عملهــن، إضــافة إلى تبــني خطــاب نســوي حقــوقي في عملهــن، للتــأثير في مجتمعـاتهن المحليـة ونقـل المهـارات والمعـارف لـزميلاتهن مـن الأخصـائيات الاجتماعيـات الأخريـات، وعليـه قـام المركـز برفـع قـدرات 17 أخصـائية اجتماعيـة مـن محافظـة الخليـل، وأطلـق النـادي الاجتمـاعي النسـوي الهـادف إلى خلـق حـوار مهـني نسـوي مجـتمعي هدفـه التغيـير المجـتمعي. ارتكـزت التـدريبات عـلى: التعريـف بـالمركز وهدفـه مـن تطـوير قـدرات المهنيـين والفـاعلين المجتمعيـين، النـوع الاجتمـاعي والأدوار والفهـم المجـتمعي لهـذا المصـطلح، مفهـوم العنـف المبـني عـلى النـوع الاجتمـاعي وآليـات العمـل مـع النسـاء ضـحايا العنـف، مبـادرة المركـز في تطـوير آليـات الحمايـة للنسـاء ضـحايا العنـف مـن خـلال تطـوير نظـام التحويـل الـوطني للنسـاء المعنفـات، مراكـز الحمايـة ودورهـا في تقـديم خـدمات الحمايـة للنسـاء المهـددة حيـاتهن بـالخطر، والميثـاق الأخـلاقي النـاظم لعمـل مقـدمي الخـدمات للنسـاء ضـحايا العنـف، نقـاش الأفكـار المجتمعيـة الـتي يحـاصر بهـا المجمـع النسـاء وخاصـة النسـاء المعنفـات ودورنـا كمهنيـين في محاربـة هـذه الصـور النمطيـة والأفكـار السـلبية، نقـاش قـانون الأحـوال الشخصـية والثغـرات التمييزيـة، نظـام التحويـل الـوطني للنسـاء المعنفـات، دور مؤسسـات المجتمع في حماية النساء ودورنا كوكلاء للتغيير.

مركـز المـرأة يعقـد سلسـلة لقـاءات حـول الفسـاد مـن منظـور النـوع الاجتمـاعي بقطـاعي الصـحة والتعلـيم وأثـره عـلى النسـاء ضـمن مشـروع نسـاء ضـد الفسـاد "نـد" لحمايـة النسـاء

عقـد المركـز عـددًا مـن اللقـاءات التوعويـة والتدريبيـة حـول الفسـاد مـن منظـور النـوع الاجتمـاعي بقطـاعي الصـحة والتعلـيم وأثـره عـلى النسـاء، اسـتهدف عـددًا مـن النسـاء والمؤسسـات القاعديـة. تركـزت اللقـاءات حـول التعريـف بمفهـوم الفسـاد وأشـكاله والآليـات القانونيـة لمنعـه وضرورة الإبـلاغ عـن كافـة أشـكاله، المفـاهيم النظريـة لمكافحـة الفسـاد وأشـكاله خاصـة المبـني عـلى النـوع الاجتمـاعي، إعـداد نمـوذج العمـل والتخطـيط للمبـادرات واختيـار الشـركاء والمكـان والزمـان مـن المؤسسـات القاعديـة واجـراء تطبيـق عمـلي بـالتخطيط لمبـادرات اجتماعيـة في كـل محافظـة تسـتهدف مكافحـة الفسـاد المبـني عـلى النـوع الاجتمـاعي، وخطوات التنفيذ والشريحة المستهدفة.

وأطلق المركز بالشراكة مع الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، وبالتعاون مع جمعيات قاعدية في المحافظات المختلفة حملة للوقاية من الفساد المبني على النوع الاجتماعي في التعليم، من خلال مبادرات مجتمعية تنفذها الجمعيات في كل من طولكرم، أريحا، الخليل، طوباس، تضمنت سلسلة من الفعاليات والأنشطة وورش العمل التي تهدف إلى تعزيز النزاهة، ورفع الوعي المجتمعي بمفهوم الفساد المبني على النوع الاجتماعي بشكل عام، وفي قطاع التعليم بشكل خاص، للوقاية منه، والعمل على خلق ثقافة مجتمعية ومؤسساتية نابذة له، تم خلالها استهداف طلبة الجامعات والمعلمين والمعلمات، والعاملين والعاملات في مؤسسات التعليم العالي، إضافة إلى المرشدين التربويين ومجالس أولياء الأمور، ومؤسسات المجتمع المدني.

كما تضمنت الفعاليات عقد حلقات إذاعية وتلفزيونية تبث عبر مواقع التواصل الاجتماعي للتوعية المجتمعية من مخاطر الفساد المبني على النوع الاجتماعي في قطاع التعليم، بمشاركة خبراء ومختصين، وتوزيع نشرات إرشادية، واستثمار منصات التواصل الاجتماعي لتعميم نشرها، وضمان وصولها إلى أكبر شريحة مجتمعية ممكنة، وإطلاق مسابقات رسم تستهدف الطلبة من كلا الجنسين، للتعبير عن أهمية النزاهة، ورفض الفساد المبني على النوع الاجتماعي في قطاع التعليم، إضافة إلى إعداد مقطع مسرحي يعزز من وعي الطلاب والطالبات والمجتمع المحلي عموما بمخاطر الفساد المبني على النوع الاجتماعي وطرق الوقاية منه.

المتطوعون/ات

يُعد العمل التطوعي في فلسطين جزءًا هامًا من تراث وتاريخ الشعب الفلسطيني، والذي بدأ بشكل منظم مع بداية العشرينيات من القرن الماضي، حيث كان وما زال دافعًا لكافة فئات المجتمع لإثبات تعاضدهم وتكافلهم وفاعليتهم في بناء مجتمعهم. يُقصد بالعمل التطوعي أنه الجهد المجاني المبذول من أفراد المجتمع بدافع وقناعة للمشاركة طواعية من واقع الشعور بالمسؤولية واعتبارات أخلاقية أو إنسانية أو دينية، وينبع من الإحساس بالانتماء إلى المجتمع. ومع أن العمل التطوعي لا يهدف إلى تحقيق أي ربح مادي، إلا أن هذا النشاط الإبداعي يشكل في الكثير من البلدان إضافة مادية هامة، ودافعا من دوافع التنمية بشتى مجالاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للنهوض والارتقاء بالمجتمع ودفع عجلة التنمية.

كما يهدف إلى تفعيل التعاون بين فئات المجتمع المختلفة من شباب ومؤسسات وجمعيات للمساعدة في بناء مجتمع متكامل ومتماسك يحرص على المصلحة العامة وخدمة المجتمع. كما يرفع العمل التطوعي من قدرات وانتماء الشباب والشابات لقضايا المجتمع وينمي لديهم الحس بالمسؤولية وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.

وتنبع أهمية مشاركة الشباب في العمل التطوعي كونهم قادرين أكثر من غيرهم على فهم مشاكلهم وإيجاد الحلول الأنسب لها، كذلك الأثر الكبير الذي يتركه العمل الاجتماعي عليهم حيث يمنحهم الثقة بالنفس واحترام الذات والشعور بقيمة العمل وترجمة مشاعر الولاء والانتماء للوطن إلى واقع ملموس.

في سياق عمل مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، وفي ظل الظروف السياسية والتعقيدات الاجتماعية محليًا، يتطلب الوقوف إلى جانب حقوق المرأة جهدًا مشتركًا من المجتمع بأسره، ويلعب التفعيل المجتمعي والعمل الشبابي والمتطوعون دورًا حيويًا في هذا السياق، حيث يعملون على بناء مجتمع يحترم ويقدر جميع أفراده بما في ذلك حقوق النساء، ويسعى لتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.

مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي أدرك منذ سنوات أهمية إشراك الشباب والشابات وتجنيدهم كوكلاء للتغيير للتطوع والدفاع ورفع الوعي بحقوق النساء، والسعي لإحداث التغيير المجتمعي الذي من شأنه أن يحقق العدالة والمساواة لها، فعمل خلال الأعوام السابقة على بناء وتأسيس مجموعات من المتطوعين والمتطوعات وتدريبهم ورفع قدراتهم وتمكينهم فيما يتعلق بقضايا النساء بشكل خاص وحقوق الإنسان بشكل عام، وخاصة في الظروف التي يمر بها الشعب الفلسطيني من احتلال مستمر يقوم بانتهاكات يومية للحقوق والحريات، وازدياد تأثير المجموعات المتشددة التي تعمل باستمرار على رفض التغيير المجتمعي ومواجهة أي جهة تطالب بتحقيق العدالة والمساواة للمرأة الفلسطينية.

أصبح خلال الفترة الأخيرة ضرورة وحاجة لتفعيل دور مجموعات المتطوعين والمجموعات الشبابية بشكل أكبر، وذلك نظرًا للحرب الدائرة حاليًا على قطاع غزة وما يرافقها من انتهاكات جسيمة للحقوق وللقوانين الدولية، وانتهاكات يومية من قبل جنود الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية، والتي تمتد آثارها وتتوسع لتشمل جميع فئات المجتمع، وخاصة الفئات المستضعفة التي تشمل النساء والأطفال. في هذا السياق، يتطلب التصدي لتلك التحديات دورًا فعّالاً للتفعيل المجتمعي والعمل الشبابي والمتطوعين، وذلك لمناصرة الحقوق الإنسانية بشكل عام والتركيز على حقوق النساء وحمايتها وتعزيز مشاركتها في بناء المجتمع.

فخلال العام الماضي واصل مركز المرأة عمله مع مجموعات المتطوعين/ات في محافظتي قلقيلية والخليل والتي تتألف من 50 متطوعا ومتطوعة، من خلال التعاون لتنفيذ أنشطة ومبادرات مجتمعية من شأنها رفع الوعي بقضايا النساء ومناصرتها، فبالإضافة إلى عقد العديد من الاجتماعات واللقاءات الحوارية لمناقشة الأنشطة وطبيعة التدخلات التي سيعمل عليها المتطوعون/ات والتي تتوافق مع أهداف المركز، عمل مركز المرأة على رفع قدرات وكفاءة المتطوعين/ات في مجالات المناصرة والمبادرات المجتمعية والشفافية والمساءلة من خلال برامج تدريبية نفذت خلال العام.

بناء قدرات المجموعات التطوعية

المركز يعقد دورة تدريبية حول الضغط والمناصرة وتصميم وإطلاق المبادرات المجتمعية في شمال الضفة الغربية وجنوبها

قام المركز بتنفيذ برنامج تدريبي لمجموعات المتطوعين/ات في الشمال والجنوب لبناء قدراتهم في مجال المناصرة وتصميم وإطلاق المبادرات المجتمعية، شارك فيه 37 متطوعًا/ة (29 إناث، 8 ذكور). وقد تمحور البرنامج التدريبي حول أهمية المناصرة والضغط، والتعريف بحملات المناصرة والضغط وأساليبها وأدواتها، وأهمية العمل التطوعي وإطلاق المبادرات المجتمعية الهادفة إلى التنمية المستدامة في فلسطين، والفرق بين حملات التعبئة والضغط، وحملات التوعية، والحملات الإعلامية الترويجية.

وأخرى حول آليات النزاهة والشفافية والمساءلة في مدينتي نابلس والخليل

تم تنفيذ التدريب على مدى 4 أيام بمشاركة 47 متطوعًا ومتطوعة، حيث تناول التدريب المواضيع المتعلقة بمفاهيم الفساد في السياق الفلسطيني، وتوضيح الفرق بين شبهات الفساد وقضايا الفساد، أشكال الفساد وأنواعه وكيفية التمييز بينها، مع التركيز على تحسين مهارات المشاركين في التعرف على نماذج الفساد، شبهات الفساد، وتعريفهم بدور المواطنين في تعزيز الجهود المجتمعية الرافضة للفساد، وتعريف المشاركين بمتطلبات بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة، بالإضافة إلى تحسين مهارات المشاركين في مجال المساءلة المجتمعية. وأدواتها، وتصميم مبادرات المساءلة المجتمعية المتعلقة بتعزيز الحوكمة والتي سيتم تنفيذها بعد التدريب.

خلال عام 2023 قام المتطوعون/ات بتنفيذ مجموعة من الأنشطة والفعاليات، منها:

- المشاركة في الوقفة التي نظمها المنتدى أمام مقر مجلس الوزراء بتاريخ 6/19 للمطالبة بإقرار قانون حماية الأسرة من العنف، وللتنديد بجرائم الاحتلال بحق الفلسطينيين/ات.
- بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، نفذت مجموعة المتطوعين/ات في مدينة قلقيلية مبادرة بالتعاون مع بلدية قلقيلية وحديقة الحيوانات الوطنية تهدف لدعم المرأة اقتصاديًا، حيث قاموا بتنظيم بازار للحرف اليدوية لمدة ثلاثة أيام في حديقة الحيوانات الوطنية بتاريخ 2023/03/16، وقد ضمت الفعالية 20 امرأة معيلة لأسرتها، منهن امرأة من ذوي الإعاقة، وشمل البازار عرضًا للحرف اليدوية كأعمال الزجاج والأعمال الخشبية والأضواء والنباتات والإكسسوارات والمأكولات الشعبية. كان لهذا النشاط أثر واضح على النساء المشاركات في المعرض الذي ساهم في الترويج لمنتجاتهن.
- كما قامت مجموعة المتطوعين/ات في الجنوب واحتفالاً باليوم العالمي للمرأة بتنفيذ مبادرة تهدف إلى تقديم الدعم النفسي للنساء المصابات بالسرطان وأمراض الكلى، والأمهات المرافقات للأطفال المرضى، وزيارتهم في المستشفى. حيث قامت المجموعة بزيارة ما يقارب 100 سيدة في المستشفيات وتوزيع الهدايا الرمزية ودعمهن نفسيًا من خلال رسائل الدعم وجلسات الدعم والإغاثة النفسية، حيث شملت الزيارات جمعية دعم مرضى السرطان في الخليل ومستشفى عالية.
- خلال حرب الإبادة الجماعية التي تشنها دولة الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، كان لا بد لمجموعات المتطوعين/ات من تحركٍ لتسليط الضوء على المعاناة والإبادة الجماعية التي يواجهها أهالي القطاع وتأثير وآثار الحرب على المرأة بشكل خاص. حيث تم إطلاق حملة رقمية عبر مواقع التواصل الاجتماعي من خلال نشر.(وسوم) هاشتاج تطالب بوقف الحرب وإيصال المساعدات الإنسانية لسكان قطاع غزة، ضمت مجموعة من الصور والفيديوهات والرسوم البيانية التي تعبر عن المأساة التي يعيشها سكان قطاع غزة.
- وضمن الحملة العالمية للمقاطعة نفذ متطوعو/ات مركز المرأة في الخليل وقلقيلية مبادرة تهدف إلى تشجيع المجتمع المحلي الفلسطيني على مقاطعة منتجات الاحتلال الإسرائيلي للتأثير على الاقتصاد الإسرائيلي الذي يشن حربا وإبادة جماعية على قطاع غزة، حيث قاموا بنشر وتوزيع ملصقات تدعو المستهلكين في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى مقاطعة منتجات الاحتلال وتذكيرهم بضرورة وأهمية المقاطعة. حيث جابت المجموعات التطوعية الشوارع والمحال التجارية والمراكز التجارية في المدينتين ونشرت ملصقات المقاطعة.

مكتبــة المركــز...

مرجـع مجتمعي هــام لـدراســات المـرأة والنـوع الاجتمـاعي

لا تزال مكتبة المركز مقصدًا لناشطي/ات حقوق المرأة وحقوق الإنسان وطلبة الجامعات والباحثين والأكاديميين للبحث عن الكتب والمراجع التي تساهم في إغناء دراساتهم وأبحاثهم. خلال عام 2023، بلغ عدد رواد المكتبة (142) زائرًا/ة منهم (108 إناث، و34 ذكور)، من أخصائيات اجتماعيات، ناشطات/ين في مجال حقوق المرأة وحقوق الإنسان، محامين/ات، مدربين/ات في مجال قضايا المرأة، صحفيين/ات، محاضرين/ات في جامعاتنا الفلسطينية المحلية، مندوبين/ات من ممثليات أجنبية في البلاد، ممولين للمركز بالإضافة إلى طلبة من حملة الماجستير والبكالوريوس.

تركّزت معظم المواضيع التي بحث عنها رواد المكتبة حول: إجراءات المحاكم في فلسطين، نسبة انتحار النساء في فلسطين، قتل النساء على خلفية ما يسمى شرف العائلة، القرارات الاستئنافية لقانون الأحوال الشخصية، الأموال المشتركة بعد الزواج، الخلع في فلسطين، البرلمان الفلسطيني الصوري، تقرير سيداو، مشاهدة الأطفال بعد انفصال الزوجين، أفلام وثائقية لها علاقة برؤية ورسالة المركز، أصول المرافعات الشرعية في مسائل الأحوال الشخصية، إحصائيات حول قتل النساء في فلسطين، التحرش الجنسي في العمل، الجرائم الإلكترونية في فلسطين، إجهاض النساء المعنفات، الطلاق لدى الطوائف المسيحية، ونفقة الزوجة والأطفال بعد الطلاق وغيرها من مواضيع.

قام المركز بإدخال (78) كتابًا باللغة العربية على برنامج المكتبة LipSys وتصنيف (78) كتابًا حسب ديوي العشري للمكتبات المتخصصة. كما قام المركز بإهداء وتبادل مئات النسخ من منشوراته وإصداراته مع مؤسسات حكومية ومؤسسات مجتمع مدني وأشخاص مساندين/ات للمركز. كما قام المركز بالاشتراك بالجريدة الرسمية لدولة فلسطين "الوقائع الفلسطينية".

وشارك المركز هذا العام في معرض الكتاب الدولي الثالث عشر الذي عُقد في قاعة المكتبة الوطنية – سردا من تاريخ 7-2023/9/17 تحت شعار "فلسطين تقرأ" وتم إبراز النكبة وتداعياتها بصفتها نقطة تحول مركزية في التاريخ الفلسطيني، وقد شارك في المعرض ما يقارب 390 دار نشر من مختلف البلدان العربية والأجنبية رغم كل الظروف والصعوبات التي واجهها شعبنا الفلسطيني، كما استضاف المعرض عددًا من الفنانين والشعراء والأدباء من مختلف أنحاء العالم إضافة إلى حفلات توقيع عشرات الكتب بحضور مؤلفيها. زار معرضنا العديد من السفراء من بلدان عربية وممثلون عن مؤسسات أجنبية ووزراء من فلسطين، ومحامون/ات، وصحافيون/ات، وناشطون/ت في قضايا شؤون المرأة، ومدرسون/ات في مدارس الضفة والقدس، وسياسيون/ات، وباحثون/ات في مجال حقوق المرأة وحقوق الإنسان. وفي نهاية المعرض قام المركز بتوزيع مجموعة من منشوراته وإصداراته على دور النشر الموجودة من عدة دول عربية مثل: الأردن، الكويت، مصر، وتونس، بالإضافة إلى دور نشر من فلسطين وتم إهداؤنا مجموعة من الكتب من بعض دور النشر.

كتـــاب في المكتبـــة: "أصوات اخترقـت القضبـان"

يُحـيي الفلســطينيون في الــوطن والشــتات يــوم الأســير الفلســطيني في 17 نيســان مــن كــل عــام وقــد اعتمــد هــذا اليــوم مــن قبــل المجلــس الــوطني الفلســطيني عــام 1974 باعتبــاره يومًــا وطنيًــا مــن أجــل حريــة الأسرى ونصــرة قضــيتهم العادلــة. التــاريخ هــو ملــك للــذين صــنعوا الحــدث ونفــذوه ومــنهم النســاء وقــد جــاء الوقــت لإخــراج هــذا الصــوت العظــيم مــن زنــازين الاحــتلال وزنــازين ذاكــرتهن ليكســرن حــاجز الخــوف والتخــوف مــن روايــة تجــربتهن في داخــل وخــارج الأسر، ولنســمع هــذا الصــوت لنا أولاً ومن ثم للعالم..

هــذه تجربــة تســتحق التوثيــق والدراســة والبحــث والــتعلم منهــا وحفظهــا في الأرشــيف وتهــدف مثــل هــذه الدراســة إلى إظهــار دور المــرأة الــذي تــم تهميشــه وخاصــة المــرأة الأســيرة... والــتي قبعــت في ســجون الاحــتلال وأيضًــا العمــل عــلى تســليط الضــوء عــلى دور الأســيرات القــدامى أولاً واللاتي رفعــنَ رايــة النضــال والكفــاح ضــد الاحــتلال ومــنهن فاطمــة البرنــاوي، ولطفيــة الحــواري، وعايشــة عــودة، وروضــة بصــير، ونادية الخيــاط، وعطــاف يوســف، وأخريــات.... كمــا تطرقــت الدراســة مــن خــلال التــاريخ الشــفوي الــذي يعتــبر أداة مهمــة لتســجيل التــاريخ الســياسي والاجتمــاعي المغيــب للشــعب الفلســطيني. وخاصــة تــاريخ المــرأة الفلســطينية بصــفتها واحــدة مــن الفئات الاجتماعية التي لم ينصفها التاريخ المدون...

فهــذه الدراســة عبــارة عــن روايــات لأســيرات محــررات قــدمن جــزءًا مــن حيــاتهن وتجــاربهن لعلنــا نــتعلم منهــا ونعلــم أجيالنــا الحــاضرة والمســتقبلية خفايــا وتفاصــيل حــب الــوطن والانتمــاء، والإصرار، والكرامــة والإخــلاص وغيرهــا مــن القــيم والمبــادئ الــتي نحــن بحاجــه إلى ممارســتها كســلاح لــيس فقــط للــدفاع عــن حقنــا في أرضــنا بــل للبقــاء النــوعي والعــيش الكــريم عــلى هــذه الأرض... فــإن تضــحيات المــرأة الفلســطينية لا تختلــف عــن تضــحيات ومقاومــة الرجــل، لكــن الحقيقــة أن المــرأة الفلســطينية تخــوض يوميًــا معــارك علنيــة وخفيــة أيضًــا وهي تناضل من أجل الاستقلال وتقرير المصير لها ولشعبها...

هــذه الدراســة من تأليــف طاقم شؤون المرأة
تقع الدراسة في 520 صفــحة
تقديــم: ميسون سمور – مسؤولــة المكتبــة

مركــز المـرأة في الإعــلام

نشـر رسائـل التوعيـة والمنـاصرة للتأثير على السياســات وعمليـات صنع القرار مـن خـلال وسـائـل الإعلام والتواصـل الاجتماعي

يسـتخدم المركـز وسـائل الإعـلام؛ وخاصـة وسـائل التواصـل الاجتمـاعي لنشـر رسـائل التوعيـة والـدعوة والمنـاصرة للتـأثير عـلى السياسـات وعمليـات صـنع القـرار، حيـث يقـوم باسـتخدام وسـائل التواصـل الاجتمـاعي عـلى وجـه الخصـوص للوصـول إلى مجموعـة واسـعة مـن فئـات المجتمـع والمجتمـع الـدولي مـن خـلال صـفحته عـلى الفـيس بـوك والتـويتر، إضـافةً إلى المشـاركة في لقـاءات تلفزيونيـة وإذاعيـة للحديث حول قضايا النساء والعنف ضدهنّ وغيرها من القضايا التي يتبناها ويعمل عليها.

خـلال العـام 2023 تـولّى منتـدى مناهضـة العنـف ضـد المـرأة الـذي يعمـل تحـت مظلتـه 17 مؤسسـة حقوقيـة ونسـوية منهـا مركـز المـرأة زمـام المبـادرة في التـأثير عـلى عمليـات صـنع السياسـات والقـرارات، مـن خـلال تنفيـذ حملـة منـاصرة إعلاميـة حـول التـأثير عـلى عمليـة اعتمـاد وإقـرار مشـروع قـانون حمايـة الأسرة ورفـع الـوعي العـام، تـم خلالهـا الوصـول إلى 69,217 شخصًـا، عـلاوةً عـلى ذلـك، تـم تركيـب سـبع لوحـات إعلانيـة في ثـلاث محافظـات بالضـفة الغربيـة: بيـت لحـم ونـابلس ورام الله، بلـغ طولهـا 282 مـترًا، حيـث تضـمنت رسـائل توعويـة تؤكـد عـلى أهميـة إقـرار مشـروع قـانون حمايـة الأسرة. وواصـل المركـز تنفيـذ الحملـة الإعلاميـة الوطنيـة الـتي هـدفت إلى تسـليط الضـوء والـترويج لنتـائج دراسـة "أثـر الفسـاد القـائم عـلى النـوع الاجتمـاعي في تقـديم الخـدمات الصـحية" كجـزء مـن مشـروع "نـد" بالشـراكة مـع ائـتلاف أمـان، والـتي تتكـون مـن 2 إنفوجرافيـك، 2 موشـن جرافيـك، 2 فـيلم رسـوم متحركـة، 2 حلقة تلفزيونية، 2 حملة على وسائل التواصل الاجتماعي.

جانـب مـن مشاركــات المركــز الإعلاميــة خـلال العـام 2023

مقابلة السيدة رندة سنيورة المديرة العامة حول عدوان الاحتلال على قطاع غزة مع سكاي نيوز:

https://www.facebook.com/WclacPalestine/videos/%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%A8%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%B1%D9%86%D8%AF%D8%A9-%D8%B3%D9%86%D9%8A%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%B9%D8%AF%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%BA%D8%B2%D8%A9-sky-news-/878001007259924?locale=ar_AR

نشر العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية بالجريدة الرسمية خطوة في الاتجاه الصحيح، مقابلة للمديرة العامة للمركز مع راديو أجيال:

https://www.facebook.com/AJYAL.FM/videos/588282200047552?locale=ar_AR

من هم المحكمون في قضايا النزاع والشقاق؟ وما هو دورهم وما هي مواصفاتهم؟ ما هي إجراءات التحكيم؟ هل عملية التحكيم منصفة للزوجة؟ للمشاهــدة:

https://www.facebook.com/WclacPalestine/videos/3593709527517751/?locale=ar_AR

مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي لوطن: دورنا دعم تمكين النساء وصمودهن في ظل الهجمة الشرسة على شعبنا. للاطلاع على المقابلــة:

https://www.facebook.com/wattannews/videos/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B6%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A1-%D9%88%D8%B4%D9%84%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A-%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-%D8%A7/1278269446202039/

العمل مع الشركاء

مركز المرأة يُشارك في الاجتماع مع وفد رفيع المستوى من وزارة الخارجية الهولندية في وزارة شؤون المرأة

شارك المركز في اجتماع في وزارة شؤون المرأة مع وفد رفيع المستوى من وزارة الخارجية الهولندية، حيث استضافت الاجتماع د. آمال حمد وزيرة شؤون المرأة، وضم الوفد من وزارة الخارجية الهولندية كلاً من كارين بورباش- رئيسة فريق العمل المعني بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، آنكي زويتسوت- مسؤولة السياسات الخاصة بالمرأة والسلام والأمن، لورا هوكسترا- مسؤولة السياسات الإقليمية في هولندا، الخاصة بمشاركة المجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكل من مديرة مركز المرأة ومديرة البرامج في المركز، إضافة إلى ممثلة جمعية طفل الحرب الهولندية ومديرة برنامج المرأة والأمن والسلام في المؤسسة. هدف الاجتماع إلى مناقشة وبحث آليات التعاون والعمل المستقبلي في قضايا النوع الاجتماعي ما بين مركز المرأة ووزارة شؤون المرأة ووزارة الخارجية الهولندية. خلال الاجتماع، قدّمت د. حمد للوفد لمحة عامة عما يتعرض له الشعب الفلسطيني من اضطهاد ممنهج ومتواصل جراء استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، وما يقوم به من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وللقانون الدولي، كما قدّمت لمحة عن عمل الوزارة على السياسات والقوانين التي تهدف لتعزيز المساواة وتمكين النساء سياسيًا واقتصاديا واجتماعيا، واستعراض أبرز إنجازات قرار مجلس الأمن رقم 1325 (المرأة والأمن والسلام)، المتعلقة بالشراكة، والحماية، والوقاية، والمساءلة، انطلاقًا من احتياجات وأولويات المرأة الفلسطينية، وخصوصية وضعها تحت الاحتلال.

المركز يلتقي بعثة الاتحاد الأوروبي لدعم الشرطة الفلسطينية وسيادة القانون EUPOL COPPS في مقره برام الله

ضمّت البعثة كلاً من مستشارة النوع الاجتماعي السيدة تينا أرند مراد، والسيد سائد الزين مسؤول حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي. ركّز اللقاء الذي يعتبر جزءًا من المشاورات التي تعقدها البعثة مع مؤسسات المجتمع المدني على انتهاكات حقوق الإنسان وعدم المساواة بين الجنسين وتقلّص الفضاء المدني محليًا، كما ركّز على متابعة المركز لحالات العنف المبني على النوع الاجتماعي إلكترونيًا، ووجهة نظر المركز حول دور وحدات حماية الأسرة والجهات المختصة بما يتعلق بالعنف الأسري والمبني على النوع الاجتماعي، واستمع الوفد لرأي المركز حول زواج الطفلات في الضفة الغربية والتحديات والمعوقات القانونية، إضافةً إلى واقع المدافعات عن حقوق الإنسان في الضفة الغربية، وتم تسليط الضوء على أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليه التقرير الأخير لمركز المرأة حول قتل النساء في المجتمع الفلسطيني لعامي 2022/2021.

ويستقبل نائب الأمين العام للأمم المتحدة السيد "كريستيانو ساندرز" المنسق الخاص المعني بتحسين استجابة الأمم المتحدة للاستغلال والانتهاك الجنسيين

شاركت المديرة العامة لمركز المرأة في المائدة المستديرة مع شركاء المجتمع المدني الاستراتيجيين حول الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين (PSEA) مع المنسق الخاص المعني بتحسين استجابة الأمم المتحدة للاستغلال والاعتداء الجنسيين السيد "كريستيانو ساندرز".

وخلال زيارته إلى فلسطين، قام "ساندرز" بزيارة بيت الطوارئ لحماية النساء التابع لمركز المرأة، خلالها قدّم المركز شرحًا عن مركز الطوارئ وآليات العمل وبروتوكولات استقبال النزيلات في المركز وكيفية التعاون مع الجهات المختصة في استقبال الحالات المستفيدة من خدمات المركز ضمن نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات، كما تم تعريفه على مرافق وخدمات المركز والحديث حول الحماية التي يقدمها للنساء المستفيدات والأثر الاجتماعي لهذه الحماية في الحفاظ على حياة النساء. واستمع ساندرز إلى النساء المستفيدات من خدمات المركز واطلع على معاناتهن وقصصهن.

المركز يُشارك في مؤتمر إطلاق نتائج التقرير السنوي "واقع النزاهة ومكافحة الفساد للعام 2022"

تم تنظيم المؤتمر من قبل الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة-أمان، يركّز التقرير على المتغيرات على واقع النزاهة ومكافحة الفساد والتحديات التي تواجه نزاهة الحكم، محددا أبرز أشكال الفساد المُمارس، وواقع ملاحقة وتجريم الفاسدين خلال العام، فضلاً عن تتبع التقرير لتطورات الحوكمة في إدارة المال العام وبشكل خاص شفافية إعداد وإقرار وتنفيذ الموازنة العامة، وواضعًا تحت الضوء بعض القضايا أو المؤسسات أو حالات الفساد ذات الاهتمام العام. ويهدف التقرير المعنوَن بشعار "الاحتلال والانقسام والفساد السياسي حلقة مغلقة يغذي كلٌّ منها الآخر"، إلى رفع توصيات محددة لصناع القرار الفلسطيني والأطراف ذات العلاقة، من أجل مساعدتهم في تبني إجراءات وتدابير لتعزيز النظام الوطني للنزاهة وتحصين مناعته ضد الفساد، مشددًا على ضرورة قيام القائمين على الحكم باتخاذ قراراتهم لمصلحة المواطنين أو المنفعة العامة من أجل استعادة ثقة المواطن بمؤسسات الدولة، الأمر الذي سيساهم في تحمله أعباء المرحلة.

ويُشارك في ورشة عمل تشاورية حول "تحديث خارطة طريق الاتحاد الأوروبي للمشاركة مع المجتمع المدني في فلسطين"

تم تنظيم الورشة من قبل مكتب تمثيل الاتحاد الأوروبي (الضفة الغربية وقطاع غزة، ووكالة الغوث) في فندق الامباسدور في القدس، بمشاركة ممثلين/ات عن عشرين مؤسسة مجتمع مدني. تم افتتاح الورشة من قبل مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي في فلسطين تخلله مقدمة عن عملية تحديث خارطة الطريق التي يقوم مكتب تمثيل الاتحاد الأوروبي حاليًا بتحديثها للمشاركة مع منظمات المجتمع المدني للفترة 2023-2027، والتي تهدف إلى تعزيز الشراكات مع الفاعلين/ات في المجتمع المدني وتقديم الدعم لهم/ن ولمشاريعهم/ن على المدى الطويل. تناولت الورشة التطورات الأخيرة في الفضاء المدني/البيئة التمكينية للمجتمع المدني في فلسطين، حالة مشاركة المجتمع المدني الفلسطيني في السياسة العامة "نقاط القوة والضعف والتحديات وأفضل الممارسات"، وقدرات المجتمع المدني الفلسطيني "التحديات والاحتياجات".

الحفل الختامي لمشروع نسيج الإقليمي "التصدّي للعنف القائم على النوع الاجتماعي"

شارك المركز في الحفل الختامي لمشروع نسيج الإقليمي الممول من منظمة أوكسفام الدولية والذي تم تنفيذه خلال الأربع سنوات المنصرمة (2019-2023) في المناطق المهمشة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بهدف التصدّي للعنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال تمكين المرأة وتحدي الحقوق الاجتماعية والثقافية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. كان الحفل فرصة لجميع الشركاء لتبادل الدروس المستفادة ووسيلة للمضي قدمًا، خلاله قدمت مديرة وحدة الخدمات والتمكين المجتمعي في مركز المرأة مداخلات تم إجراؤها في إطار هذا المشروع مؤكدةً على أهمية هذا المشروع في تقديم خدمات شاملة ومتكاملة للنساء ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي.

وتلا الحفل الختامي المحلي للشركاء المحليين في فلسطين حفلٌ إقليمي جمع جميع الشركاء الإقليميين.

المركز يُشارك في ورشة عمل بعنوان "تعزيز الشراكة ما بين وزارة العدل ومؤسسات المجتمع المدني في ترسيخ مبدأ سيادة القانون وحقوق الإنسان"

تم تنظيم الورشة من قبل الإدارة العامة للشؤون المهنية والوسائل البديلة لحل النزاعات/ دائرة الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية في وزارة العدل للجمعيات والمؤسسات الحقوقية المسجلة لدى الوزارة. هدفت الورشة إلى تعزيز الشراكة وتقوية الدور التكاملي في خدمة المواطنين، وتشجيع الأنشطة المشتركة وتبادل المعرفة في مختلف المجالات. استعرضت الورشة ثلاثة محاور رئيسية تتقاطع مع قطاع المجتمع المدني وأولويات الوزارة، وهي بحث سبل الشراكة في مجال إعداد مسودات مشاريع القوانين، بحث سبل وإمكانيات الارتقاء بواقع سيادة القانون في فلسطين والوفاء بالالتزامات الفلسطينية حسب المعاهدات الدولية، وسبل التخطيط الاستراتيجي مع مؤسسات المجتمع المدني لتلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني في السنوات الست القادمة. وخلص اللقاء لجملة من التوصيات أبرزها ضرورة تكاتف الجهود لخلق منصة للحوار المستمر والمستدام والتنسيق لمعالجة القضايا ذات الأبعاد الحقوقية والوطنية والمجتمعية، تأسيس الشراكة الحقيقية من خلال تشكيل لجنة تنسيقية تضم مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني وتنسيق الجهود من أجل العمل على إدماج تدخلات وأولويات وزارة العدل التي تعمل عليها للأعوام (2024-2029).

ويُشارك في الاحتجاج السلمي ضد الهجوم على مؤسسات المجتمع المدني ويدعم الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

شارك المركز في احتجاج سلمي نظّمته منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في ظل تزايد محاولات السلطة التنفيذية في فلسطين لتقليص مساحات عمل مؤسسات المجتمع المدني والتضييق على الحريات العامة، أمام محكمة الصلح بمدينة رام الله فيما كانت إجراءات المحاكمة جارية ضد تحالف "أمان" على ضوء ما جاء في تقريره السنوي بعنوان: واقع النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين للعام 2022 تحت شعار: (الاحتلال والانقسام والفساد السياسي حلقة مغلقة يغذي كلٌّ منها الآخر). ويخضع أمان للملاحقة القانونية بناءً على الشكوى المقدمة من مؤسسة ديوان الرئاسة الفلسطينية بسبب كشف ائتلاف أمان في تقريره السنوي للعام 2022 بوجود شبهات إساءة استخدام المنصب العام من قبل بعض المسؤولين والتشهير ضد كبار المسؤولين. ودعمًا للمدافعين/ات عن حقوق الإنسان ومقاتلي الفساد الفلسطينيين، أعلنت منظمات المجتمع المدني الفلسطينية يوم 11 تموز/ يوليو يومًا وطنيًا للدفاع عن مقاتلي الفساد الفلسطينيين.

مشاركة المركز في ندوة حول "الاقتصاد الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"

تم عقد الندوة من قبل المجتمع المدني لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، هدفت الندوة إلى تعزيز الحوار المنظم بين المجتمع المدني والاتحاد الأوروبي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتحديد التحديات والفرص في هذا القطاع في المنطقة وكذلك رفع مستوى الوعي لدى الجمهور بشكل عام حول سياسات وبرامج الاتحاد الأوروبي الرئيسية بشأن الاقتصاد الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ركّزت الورشة على كيفية بناء التقارب الإقليمي بين المجتمع المدني وأصحاب المصلحة في الاتحاد الأوروبي حول هذا الموضوع، حيث تناولت المواضيع التالية: وضع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في سياق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - التحديات والفرص الرئيسية، نظرة عامة على مشاريع الاتحاد الأوروبي الإقليمية حول الاقتصاد الاجتماعي، وبناء التقارب الإقليمي.

شراكـات ومذكـرات تفاهـم

مركـز المـرأة يوقّع مذكـرة تفاهـم مـع العيـادة القانونيـة في جامعـة بيرزيت بهـدف بنـاء أسس تعـاون مشتـرك بين الطرفين

وقّـع المركـز مـذكرة تفـاهم مـع العيـادة القانونيـة في كليـة الحقـوق والإدارة العامـة بجامعـة بيرزيـت، وذلـك بهـدف بنـاء أسـس تعـاون مشـترك بـين الطـرفين وبشـكل خـاص تصـميم وتنفيـذ نشـاطات مشـتركة مـع وحـدة العيـادة القانونيـة في الكليـة، حيـث وقـع المـذكرة عـن جامعـة بيرزيـت د. محمـود دوديـن – عميـد كليـة الحقـوق والإدارة العامـة، وعـن مركـز المرأة رندة سنيورة – مديرة المركز.

رحّـب د. محمـود بممـثلي المركـز، وأشـار إلى الـدور المهـم الـذي يلعبـه المركـز في تقـديم المسـاعدة القانونيـة والتمكـين الاجتمـاعي القـانوني وبشـكل خـاص في قضـايا النسـاء الأكـثر احتياجًـا باعتبارهـا تشـكل أولويـة حقوقيـة مجتمعيـة، وأكّـد عـلى أهميـة التعـاون بـين العيـادة القانونيـة والمركـز في سـبيل تنفيـذ نشـاطات مشـتركة لـدعم قضـايا المـرأة وخاصـة تلـك المرتبطـة بـالتهميش وغيـاب المسـاواة. كمـا أوضـح الآليـات والنمـاذج والاسـتمارات الـتي تعمـل العيـادة القانونيـة مـن خلالهـا في توثيـق الحـالات والقضـايا وتحليلهـا والتعامـل معهـا. ومـن جانبهـا، أشـارت سـنيورة إلى أهميـة مـذكرة التفـاهم في تنفيـذ نشـاطات وبنـاء بـرامج مـن أجـل تحقيـق أهـداف مشـتركة تصـب في تعزيـز حمايـة المـرأة، ونشـر الثقافـة القانونيـة داخـل وخـارج أسـوار الجامعـات، بمـا يحقـق التغيـير الفعـلي في المجتمـع ويعـزز دور الشـباب والشـابات. وتمـت الإشـارة إلى أنّ العيـادة القانونيـة تشـكّل قنـاة مهمـة تجمـع بـين وحـدات وطـلاب الجامعـة مـن جهـة والمؤسسـات والجهـات خـارج الجامعـة مـن جهـة أخـرى، كمـا أن وجـود مثـل هـذا التعـاون يسـاهم في تكامـل الأدوار والاسـتفادة مـن الخـبرات والمـوارد والطاقـات لـدى الطـرفين، والانطـلاق مـن مبـدأ العمـل الطلابي كشكل أساسي ورئيسي في تنفيذ النشاطات المشتركة.

ويوقّع اتفاقية تعاون مع الحكومة التشيكية لتمويل برنامج الحماية وبيت الطوارئ التابع للمركز

وقّع مركز المرأة اتفاقية تعاون مع الحكومة التشيكية لتمويل برنامج الحماية وبيت الطوارئ التابع للمركز، وقد وقّع الاتفاقية عن الحكومة التشيكية ممثل التشيك لدى السلطة الوطنية الفلسطينية "ياكوب سلوساريك" وعن مركز المرأة رندة سنيورة المديرة العامة للمركز. وذلك في إطار برنامج تعزيز الانتقال التابع لوزارة الخارجية التشيكية الذي سيساهم في حماية ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي في الضفة الغربية. تأسّس مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي في عام 1991 ومنذ ذلك الحين رسخ مكانته كواحدة من المنظمات الأهلية الفلسطينية الرائدة المكرسة لمكافحة العنف ضد المرأة ودعم حقوق المرأة. يقدم الاستشارة والخدمات القانونية والاجتماعية لضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، ويدير بيتًا للطوارئ يوفر للأشخاص المحتاجين ملاذًا آمنًا في المواقف الصعبة. في الوقت الحاضر، هناك ثلاثة فقط من هذه البيوت تعمل في الضفة الغربية، وأولها بيت الطوارئ الذي أنشأه مركز المرأة. علاوةً على ذلك، فإنّ المركز مُكرّس للبحث في المناصرة السياسية بهدف تنمية البيئة القانونية وحل المشكلة الحادة المتمثلة في العنف القائم على النوع الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني. خدمات مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي مطلوبة بشكل أساسي من قبل النساء ضحايا العنف الأسري أو أولئك الذين يواجهون تهديدات من الشريك أو الأسرة. بفضل دعم الجمهورية التشيكية، يمكن للمركز أن يعزز خدمات بيت الطوارئ في حالات الطوارئ وقدرات الاستشارة القانونية والاجتماعية.

معـانـاة النسـاء في غـزة "أزمـة الحـرب"

بقلـم: سونـا مضيـة

ظـروف اجتماعيـة واقتصـادية وصـحية وكـوارث وأزمـات ومشـاكل متعـددة ومتكـررة عـلى مـدار سـنوات طويلـة مـن الحـرب والحصـار والاسـتنزاف لقـدرة العـائلات والأسر الفلسـطينية في غـزة، مـا يضـاعف مـن معانـاة النسـاء بشـكل مسـتمر، ولعـل هـذا بـرز بشـكل ملحـوظ في الحـرب الأخـيرة عـلى غـزة، حيـث الحـرب عـلى كـل شيء، عـلى الحجـر والشـجر والأطفـال والرجـال والشـيوخ والنسـاء، فلـم يسـلم أحـد هنـاك ولـن يسـلم خـلال الفـترة القادمـة الـتي تمتـاز بالضـبابية ولا يخـفى عـلى أحـد نتـائج الحـرب منـذ السـابع مـن أكتـوبر والـتي بلغـت 28473 شـهيدًا و68146 جريحًـا حـتى تـاريخ 2/13 والنسـبة الكبـيرة الـتي تتجـاوز النصـف هي ضـحايا مـن النسـاء والأطفـال العـزل، وهـذا مـا يزيـد مـن معانـاة النسـاء في غـزة، فهـن ضـحايا يـتم اسـتهدافهن بكـل وقـت بالإضـافة إلى عـدم تـوفر ابسـط سـبل الأمـان لهـن أو لأطفـالهن، بالإضـافة إلى الاحتياجـات الخاصـة المتعلقـة بالنسـاء، فهـن يتعرضـن لخطـر المشـكلات الصـحية الناتجـة عـن انقطـاع الميـاه وانعـدام أساسـيات العنايـة الصـحية خـلال فـترة الحـيض أو النفـاس، وبعـد الهـرب والـنزوح مـن منـاطق القصـف أجـبرت النسـاء وعـائلاتهن عـلى التوجـه للاحتمـاء بمخيمـات اللجـوء الـتي لا تتـوفر فيهـا أبسـط مقومـات الحيـاة، لتجـد النسـاء أنفسـهن أمـام تحـديات وصراعـات مختلفـة، وتصـبح تلبيـة الاحتياجـات الأساسـية لهـن معانـاة كبـيرة، فـلا وجـود للفـوط الصـحية أو الميـاه النظيفـة إضـافة إلى الوقـوف لسـاعات طويلـة جـدا أمـام دورات الميـاه الـتي أصـبحت غـير صـالحة بسـبب خروجهـا عـن الخدمـة وطفـح المجـاري، ومـن المـؤلم أن لا يـتم تسـليط الضـوء أو الاهتمـام باحتياجـات النسـاء الخاصـة سـواء عـلى مسـتوى الإعـلام أم نقـل الشـهادات الحيـة أم المسـاعدات الـتي يـتم إدخالهـا، فالعديـد مـن النسـاء أشرن إلى أنهـنّ أصـبحن يسـتخدمن قطعًـا مـن القمـاش السـيئ وغـير الصـحي ويعـاودنَ اسـتخدامها أكـثر مـن مـرة، مـا يعـني العديـد مـن المشـاكل الصـحية لهـن والعديـد مـنهن لـم يـتمكنّ مـن الاسـتحمام منـذ أسـابيع الحـرب الأولى، وذلـك لأن وقـت الـنزوح لا يمكـن تـوفير أبسـط قواعـد النظافـة الشخصـية، فـلا دورات ميـاه ولا ميـاه نظيفـة للاغتسـال أو أمـاكن خاصـة لتغيـير الملابـس العاديـة والملابـس الداخليـة، فأغلـب النسـاء يضـطررنَ للبقـاء بملابسـهن لفـترات طويلـة وهـذا يعـني المزيـد مـن الالتهابـات النسـائية المهبليـة الـتي قـد تـؤدي لمشـاكل في الـرحم وتـدهور صـحة أرحـامهن عـلى المـدى البعيـد، بالإضـافة إلى معانـاة النسـاء الحوامـل أو المقـبلات عـلى الـولادة بسـبب عـدم تـوفر المرافـق الصـحية أو المستشـفيات أو القـابلات المـؤهلات، ولعـدم تـوفر حاضـنات لاسـتقبال المواليـد، فـفي غـزة أكـثر مـن 50 ألـف حامـل تعـاني مـن مضـاعفات الحمـل والخـوف مـن الـولادة أو المـوت، كمـا أن نسـبة الإجهـاض (إسـقاط الحمـل) زادت لـدى النسـاء في غـزة بشـكل كبـير، ولعـل أبسـط الحقـوق المطلوبـة هـو تـوفير أبسـط احتياجـات النسـاء وتـوفير الحمايـة لجميـع النسـاء والأطفـال والرجـال، ولا بـد مـن العمل الجاد على وقف إطلاق النار لإنقاذ ما يمكن إنقاذه مما تبقى.

في اليوم العالمي للمـرأة 8 آذار 2023

عـاش الثـامن مـن آذار يـوم المرأة العالمي وعـاشــت نضــالات المـرأة الفلسطينيــة للانعتــاق مــن الاحتــلال والتحــرر وتحقيــق المســاواة التامــة بيـن الجنسين

بيـان صادر عن مركز المـرأة للإرشـاد القانوني والاجتماعي بمناسبـة الثامـن من آذار يوم المرأة العالمي

بمناسبة الثامن من آذار، يُهنئ مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي النساء الفلسطينيات خصوصًا، ونساء العالم عمومًا، اللواتي رسمنَ في هذا اليوم أيقونة كفاح المرأة ونضالها المتواصل عبر التاريخ من أجل إزالة جميع أشكال التمييز والقمع والاضطهاد، وتحقيق العدالة والمساواة في مجالات الحياة كافة. نحيي هذا اليوم والمرأة الفلسطينية تواصل مسيرتها الكفاحية إلى جانب طليعة مناضلي شعبنا الفلسطيني لتحقيق حقوق شعبنا، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير والاستقلال الناجز وبناء دولته المستقلة، أسوة ببقية شعوب هذا الكون.

نستذكر في هذا اليوم أن الاحتلال وبطشه لا يزال يشكل العقبة الرئيسية التي تقف في طريق النهوض بمكانة المرأة، ويعيق تقدمها ومساواتها في مختلف المجالات، ولا تزال ماثلة أمامنا مشاهد بطش جنود الاحتلال ومجازره المتلاحقة ضد شعبنا، ولا تزال النساء يواجهن بعزيمة وإصرار هجمات قطعان المستوطنين واعتداءاتهم على النساء والرجال والبيوت والأشجار والممتلكات، والتي شاهدنا الأسبوع الماضي أكثرها تعبيرًا عن هذه العنصرية في بلدات جنوب شرق نابلس (حوارة، وبيتا، وبورين، ومادما، وعصيرة القبلية) وغيرها من قرى وبلدات ومدن ومخيمات شعبنا.

من الجهة الأخرى فلا تزال المرأة تعاني من التمييز والعنف ضدها في عدد كبير من المجالات. ولا تزال الثقافة الأبوية الذكورية تعيق تحقيق إنجازات ذات مغزى على صعيد تحقيق العدالة والمساواة. وعلى الرغم من ارتفاع نسب التعليم لدى الإناث، حيث بلغت نسبة الإناث في مؤسسات التعليم العالي حوالي 62% من مجموع طلبة هذه المؤسسات للعام الدراسي 2022/2021 إلا أن نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة للعام 2022 لا تزال في حدود 19%، فيما بلغ معدل البطالة بين النساء المشاركات في القوى العاملة حوالي 40%.

لا تزال المرأة بعيدة عن المساواة في صنع القرار والحياة العامة والمواقع القيادية، حيث بلغت نسبة النساء اللواتي تم انتخابهنَّ وتعيينهنَّ في الانتخابات المحلية 2022/2021 نحو 21% مقابل 79% للرجال. وتشكل النساء ما نسبته حوالي 23% من أعضاء المجلس المركزي و19% من أعضاء المجلس الوطني، و12% من أعضاء مجلس الوزراء، كما أن هناك امرأة واحدة تشغل منصب محافظ من أصل 15 محافظًا، 1% من رؤساء الهيئات المحلية في فلسطين هنَّ من النساء، أما عن إدارة مجالس الغرف التجارية والصناعية والزراعية فقد بلغت 1% فقط من النساء، وحوالي 19% نسبة القاضيات، وبلغت نسبة النساء أعضاء النيابة 18%.

ولا تزال النساء يتعرضنَ لأشكال العنف المختلفة، كالعنف الجسدي والنفسي واللفظي والجنسي، وتتعرض الكثير من حقوقهن في المجالات الصحية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها للانتهاك، بل وينتهك حقّهنّ في الحياة، فلا تزال ظاهرة قتل النساء قائمة، حيث رصد المركز قتل (57) امرأة وفتاة خلال عامي 2021-2022 في الضفة الغربية وقطاع غزة. بينما لا تزال العديد من القوانين والتشريعات بحاجة إلى الكثير من التعديلات التي تؤهلها للتحقيق الفعلي لواقع المساواة. كما لا تزال بعض التشريعات والإجراءات تنتظر منذ سنوات طويلة إقرارها والمصادقة عليها كقانون حماية الأسرة من العنف، الذي من شأنه التقليل من حدة العنف والتمييز وتوفير الحماية للنساء ولجميع أفراد الأسرة من هذا العنف الذي يعصف بكل مكونات الأسر الفلسطينية ويهدد نسيجها الاجتماعي والوطني.

دون التقليل من أهمية ما تحقق حتى الآن، فإن نساء فلسطين يطمحن إلى المزيد من الخطوات والإجراءات التي تشكل نقطة نوعية هامة في تحقيق العدالة والمساواة المجتمعية، والتي تجد عناوينها الرئيسية في توفر الإرادة الحقيقية بتحويل كل التزامات فلسطين وتعهداتها في المواثيق التي صادقت عليها إلى خطوات فعلية على أرض الواقع وبصورة تتواءم مع تلك المعاهدات.

التحيـة والتقديـر لكل نسـاء فلسطين
عـاش الثـامن من آذار يـوم المرأة العالمي

فعالية تكريمية للموظفات والمتقاعدات في جمعية سيدات أريحا الخيرية بالشراكة مع مركز المرأة

خلال الفعالية تم تكريم كادر الموظفات في كافة أقسام الجمعية والمتقاعدات من النساء اللواتي تركن بصمة في مجتمعهن وكان لهن كل الأثر الإيجابي في النهوض بواقع المجتمع ولم يكن سن التقاعد المعيق لطاقاتهن وعطائهن بل استمررنَ في مسيرة العمل التطوعي.

مركز المرأة ينظّم بازارًا في قلقيلية بالتعاون مع بلدية قلقيلية بمناسبة الثامن من آذار

عند تجولك بين أروقة البازار، يلفت انتباهك كل شيء عرضته النساء هنا. كل ما عُرض من أشغال يدوية بحاجة للتدقيق في المجهود الذي بذل فيه وفي الساعات التي قضتها النساء في صناعته وحياكته وتطريزه وإعداده. تم تنظيم البازار من قبل متطوعي/ات مركز المرأة في قلقيلية بالتعاون مع بلدية قلقيلية وتم خلاله عرض أشغال عشرين سيدة. هذا وقام تلفزيون فلسطين بعمل تقرير عن البازار. للاطلاع:
https://www.facebook.com/WclacPalestine/videos/891104665478989/?locale=ar_AR

جمعيـة نهضـة بنت الريف تنفّذ زيـارة ميدانيـة إلى قريتي زنوتة والسيميا (قرى التحدي) في منطـقة جنوب الخليل

نفـذت جمعيـة نهضـة بنـت الريـف الخيريـة بالشـراكة مـع مركـز المـرأة زيـارة ميدانيـة إلى قـريتي زنوتـة والسـيميا (قـرى التحـدي) في منطقـة جنـوب الخليـل للاطـلاع عـلى أوضـاع النسـاء في هـذه القـرى المهـددة أراضـيهنّ بالمصـادرة مـن قبـل سـلطات الاحـتلال الاسرائـيلي، وتمـت استضـافة طـاقم الجمعيـة والمركـز في مـدارس وزارة التربيـة والتعلـيم -مديريـة جنوب الخليل مدرسة زنوتة تحدي رقم 11 ومدرسة السموع تحدي رقم 7.

تكريم للنساء العاملات بمنطقة سعير بالبلديـة ومتطوعات النادي الشبابي

قـام منتـدى شـبابي سـعير بتكـريم النسـاء العـاملات بمنطقـة سـعير بالبلديـة ومتطوعـات النـادي الشـبابي بعـدد 30 مشـاركة كمـا تـم تصـميم جداريـة لأم الشـهيد وعلقـت بمنطقـة سـعير بوسـط البلـد مـع شـعار (الـ 8 مـن آذار) يـوم المـرأة العـالمي "كـل عـام ونسـاء فلسـطين بـألف خـير ((البلـد فـيكن بتقـوى)). كمـا قـام المركـز بتكـريم عضـوات شـبكة حمايـة النسـاء في الخليل بمناسبة الثامن من آذار.

في الحملـة العالميـــة لمناهضـــة العنــف ضــد المــرأة 2023

#أوقفــوا العـــدوان...ارفعــوا الحصـــار
#منظمــات دوليــة ... بمعاييــر مزدوجــة

مركز المرأة يُشارك في لقاءات تشاورية حول الاستماع لصوت النساء في الشبكات والائتلافات العربية حول التحركات المستقبلية للضغط من أجل وقف العدوان على قطاع غزة

تم تنظيم اللقاءات من قبل منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة للشبكات والائتلافات العربية عبر آلية الزووم، بهدف الاستماع لصوتهن حول التحركات المستقبلية، للضغط من أجل وقف العدوان على قطاع غزة، وقد حضرها أكثر من 55 مشاركة. وضع المنتدى المشاركات بصورة ما يتعرض له قطاع غزة والضفة الغربية من جرائم الاحتلال الصهيوني، والانتهاكات التي تواجه أهالينا في قطاع غزة، والضفة الغربية بما فيها القدس، وما يواجه أسرانا وأسيراتنا في ظل القانون العسكري الإسرائيلي. وتحدثت المشاركات عن التدخلات لدعم مطالب أهلنا في قطاع غزة بوقف العدوان، وتوفير المساعدات الغذائية والعلاجية، والضغط لفتح ممر آمن للجرحى، ناهيك عن المسيرات الداعمة أمام السفارات والمؤسسات ذات العلاقة.

وقد خرجت اللقاءات بجملة من التوصيات أهمها، تنظيم وقفات تضامنية نسوية في مختلف دول أعضاء الشبكة في وقت واحد وتحت شعار واحد، ونشره على كافة وسائل التواصل الاجتماعي، والعمل على صياغة ورقة موقف توضح المطالب النضالية ورفض اعتبار حماس حركة إرهابية، والعمل على توسيع نطاق المقاطعة، والتركيز على توثيق قصص النساء في وقت النزاعات، وهناك دعوة لإيقاف التعاون مع المنظمات المانحة من أوروبا وأمريكيا احتجاجا على الموقف المتواطئ والداعم للصهيونية. وأصدر المنتدى وعددٌ من الائتلافات والشبكات النسوية في المنطقة العربية بيانًا قاموا خلاله بإدانة جرائم الحرب والإبادة التي يرتكبها الكيان الصهيوني بحق المدنيين والمدنيات في قطاع غزة الصامد.

المركز يُشارك في وقفة أمام مقر الأمم المتحدة لمطالبتهم بتحمل المسؤولية تجاه المجازر التي يرتكبها المحتل بحق شعبنا في قطاع غزة

شارك المركز في الوقفة التي نظّمها منتدى مناهضة العنف ضد المرأة أمام مقر الأمم المتحدة في مدينة رام الله والتي طالب خلالها بالوقف الفوري للحرب، وتوفير الحماية للمستشفيات والمدارس وأماكن اللجوء، وفتح المعابر وإدخال المواد الغذائية والمستلزمات الطبية والوقود دون أي شروط، وتم تسليم رسالة إلى مدير فرع الأمم المتحدة باسم الخالدي، للتأكيد على أحقية مطالبنا بوقف العدوان وتقديم الخدمات الإنسانية العادلة ووصولها لكافة المحتاجين في القطاع، كون هذا هو دور الأمم المتحدة، وأكد الخالدي في كلمته على أهمية الاستمرار في رفع الصوت عاليا وبشكل دائم حتى تحقيق هذه المطالب.

ووقفة جماهيرية لمطالبة الأمم المتحدة بتحمل مسؤولياتها، تحت شعار: أوقفوا العدوان ارفعوا الحصار، منظمات دولية بمعايير مزدوجة

شارك مركز المرأة في الوقفة الجماهيرية التي نظمها منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة أمام مكتب الأمم المتحدة في رام الله، وعلى دوار المنارة، حيث طالب فيها الأمم المتحدة بتحمل مسؤولياتها تحت شعار: أوقفوا العدوان ارفعوا الحصار، منظمات دولية بمعايير مزدوجة. وفي نهاية الوقفة أمام مقر الأمم المتحدة قام المنتدى بتسليم رسالة باسمه موجهة إلى أنطونيو غوتيرش الأمين العام للأمم المتحدة مطالبًا إياه باتخاذ خطوات فورية لوقف العدوان والإبادة الجماعية في قطاع غزة ومحاسبة الاحتلال على جرائمه، وتقديمه لمحكمة الجنايات الدولية وضرورة تحمل مؤسسات الأمم المتحدة مسؤوليتها في توفير الحماية والإغاثة لأهلنا في القطاع. جاءت هذه الوقفة بالتزامن مع وقفات نظمتها مؤسسات نسوية وحقوقية في عدة عواصم عربية في مصر وتونس ولبنان والعراق والأردن والمغرب والجزائر وليبيا وفلسطين.

إطلاق مبادرة باسم "معًا ننهض" لتسليط الضوء على واقع النساء والفتيات الفلسطينيات ومعاناتهن في حالة الحرب والأزمات

نفذت جمعية نبراس مبادرة "معًا ننهض" من أجل تسليط الضوء على واقع النساء والفتيات الفلسطينيات ومعاناتهن في حالة الحرب والأزمات ورفع الوعي حول كيفية الاستجابة في حالات الحرب والطوارئ. تضمنت المبادرة عقد ورشتي عمل حول كيفية الاستجابة في حالات الحرب والطوارئ بحضور 30 مشاركًا ومشاركة، كما تضمنت إصدار نشرة توعية حول موضوع الاستجابة للأزمات والطوارئ، بالإضافة إلى إنتاج وتصميم 2 وبث فيديو قصير انفوجراف على مواقع التواصل الاجتماعي للتوعية بواقع النساء الفلسطينيات والعنف الواقع عليهنّ جرّاء الانتهاكات التي يرتكبها الاحتلال بحقهن، مع تسليط الضوء بشكل خاص على النساء في غزة.

ومبادرة أخرى باسم "احميني يما بتحمي حالك"

عمل المنتدى بالشراكة مع المركز على إطلاق مبادرة باسم "احميني يما بتحمي حالك" استهدفت 140 طفلاً مع أمهاتهم، حيث تضمنت عمل لقاء توعية يتعلق بالحماية من العنف وآليات الحماية والتدخل مع الأطفال وقت الأزمات، كما تم عمل نشاط ترفيهي استهدف الأطفال تم من خلاله الرسم على الوجوه واللعب مع الأطفال، وقدم مسرح نعم فقرة فرح ومرح للأطفال وأنشطة مشتركة بين الأطفال والأمهات ساعدت في تخفيف الضغط والتفريغ النفسي للأطفال والأمهات.

إطــلاق... كتــب تقاريـــر دراســـات

قتــل النســـاء في المجتمع الفلسطيني – هــل تنتحــر النســاء؟!
تقريـــر تحليـــلي حول حالات قتــل النســـاء التي رصـــدها ووثقهـا المركـــز خـلال عامى 2021-2022

الفصــل الأول: منهجيــة إعداد التقريـــر

تمهيــد

تقوم استراتيجية عمل مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي في أحد أهم محاورها الرئيسية على تسليط الضوء على التمييز والعنف الواقع على النساء في المجتمع الفلسطيني بكل أشكاله وأنواعه وتعبيراتـه ومصـادره، سـواء كـان نابعـا مـن عنـف الاحـتلال الإسرائيلي وانتهاكاتـــه المســـتمرة لحقـــوق النســـاء الفلســـطينيات في مختلـــف المجالات، أم التمييز والعنف المجتمعي المستمد من الثقافة الذكورية الأبويـة التـي تقـوم عـلى الهيمنـة الذكوريـة الأبويـة وإخضـاع الفئـات المجتمعية الأخرى وخاصة النساء وإبقائها تحت السيطرة والهيمنة من أجل إدامة تحقيق مصالح الفئات المهيمنة. وتأتي ظاهرة قتل النساء، كجـزء لا يتجـزأ مـن هـذه الثقافـة المنتشـرة، في المجتمـع الفلسـطيني خاصة، والمجتمعات البشرية عموما كأحد أخطر وأبشع أشكال التمييز ضد النساء وأكثر تكثيفا لأشكال وتعبيرات هذا التمييز والعنف.

وفي سعيه الدائم من أجل التصدي لهذه الظاهرة واجتثاثها، فإن مركز المـرأة للإرشـاد القـانوني والاجتماعي دأب منـذ مـا يزيـد عـن عقـدين مـن الزمن على إيلاء اهتمام خاص لرصد وتوثيق الظاهرة، من أجل التعرف على حجم انتشارها وأبعادها وآثارها وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والصحية على النساء خاصة، وعلى عموم البناء المجتمعي والأسري الفلسطيني.

ويستند المركز في جهوده في هذا المجال على رؤية نسوية ومجتمعية حقوقية تعتبر ظاهرة قتل النساء قضية مجتمعية عامة، تخص المجتمع بكل فئاته ومؤسساته المجتمعية، وبالتالي فإن متابعة الظاهرة وإيجاد الحلول والمعالجات لها إنما هي قضية مجتمعية عامة، وواجب حقوقي وقانوني وأخلاقي يترتب على كل المؤسسات المجتمعية الرسمية والأهلية، وليست محصورة على فئة أو مؤسسة اجتماعية واحدة فقط. وهذه الرؤية إنما تتعارض مع الرؤية التي كرستها الثقافة التقليدية على امتداد مئات، بل آلاف السنين، والتي اعتبرت قضية قتل النساء قضية خاصة وأسرية لا ينبغي تداولها ونقاشها مجتمعيا، فحتى وقت قريب كانت قضايا قتل النساء تلقى الصمت والتكتم، وتوضع الكثير من القيود والحدود على تناولها بالحديث والنقاش، بل وتكرست عبر سنوات طويلة الأطر الثقافية المجتمعية والقانونية التي أكدت هذا التوجه وأعطته "شرعية"، سواء من خلال توفير كافة الأسس التي تبيح القتل أولا، وثانيا ضمان عدم خضوع القتلة للحساب وضمان إفلاتهم من المعاقبة.

استمرارًا لجهدنا المتواصل فإن هذا التقرير يتناول جرائم قتل النساء التي وقعت خلال عامي 2021-2022 حيث نعرض فيه نتائج عملية الرصد والتوثيق التي قام بها المركز خلال العامين، سواء من ناحية عدد حالات القتل التي تم رصدها وتوثيقها، أم توزيعها

الجغرافي والعمري والمعلومات المرتبطة بالضحايا من ناحية الأعمال والحالة الاجتماعية والتحصيل الأكاديمي وطرق وأدوات القتل التي استخدمت ضدهن، والقتلة وعلاقتهم بالضحايا وأسباب القتل التي تمكنا من رصدها وتوثيقها، سواء من الجهات الرسمية أم من خلال العمل الميداني في محيط الضحايا، وغيرها من المعلومات التفصيلية المتعلقة بالنساء المقتولات وظروف وملابسات قتلهن.

ما زلنا خلال عشرين عاما من الرصد والتوثيق نعمل على بناء وترسيخ أسس محددة ومنظمة في عملية الرصد والتمكين تمكننا من تعزيز القدرة على التحليل الدقيق للواقع وتقديم نتائج وتوصيات عملية وواقعية من شأن تطبيقها والعمل بها أن يساهم في تقليص حجم انتشار الظاهرة على طريق إنهائها بالكامل. نواصل في هذا التقرير العمل بالنهج ذاته الذي بنيناه منذ ما يزيد عن عشرين عامًا في رصد وتوثيق قتل النساء، وتحليل ما يتم رصده وتوثيقه ليضيف على البناء الذي خطه مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي عبر إصداره سلسلة من التقارير التحليلية ذات الصلة بقتل النساء[3].

أهداف التقريـر

تقديم تحليل نسوي حقوقي مستند إلى رؤية تقوم على العدالة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي للأبعاد والعوامل والتداعيات المختلفة لجرائم قتل النساء في المجتمع الفلسطيني، وتوفير المعلومات والحقائق حول رصد وتوثيق قتل النساء في المجتمع الفلسطيني، سواء للمؤسسات الرسمية أو الاهلية والحقوقية أو الدارسين والمحللين لهذه الظاهرة، والاستمرار في تسليط الضوء على ظاهرة قتل النساء في المجتمع الفلسطيني وإبرازها كقضية مجتمعية عامة، وعلى الآثار والانعكاسات السلبية للظاهرة، وتقديم مقترحات وتوصيات للجهات والمؤسسات المعنية التي يمكنها ان تساهم في محاربة الظاهرة.

منهجيـة إعـداد التقريـر

يعتمد هذا التقرير منهجية التحليل النوعي للمعلومات والبيانات التي تم رصدها وتوثيقها للنساء والفتيات المقتولات خلال عامي (2021-2022) وهي المنهجية المتبعة من قبل المركز في استعراض نتائج الرصد والتوثيق وتحليل البيانات التي جرى جمعها وتوثيقها على مدار عامين.

نطـاق التقريـر

يشمل نطاق التقرير والمعلومات والأرقام التي يتضمنها نطاق الأراضي الفلسطينية وتشمل الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة، وقطاع غزة، وهو الإطار غير المتوفر على المستوى الرسمي في الفترة الحالية ومنذ العام 2007.

آليـة التوثيـق وجمـع المعلومـات

يعد برنامج رصد وتوثيق قتل النساء برنامجًا رئيسيًا في إطار وحدة المناصرة المحلية والدولية في المركز إلى جانب عدد من البرامج ومحاور العمل ومنها برنامج رصد وتوثيق انتهاكات الاحتلال لحقوق النساء الفلسطينيات. يتكون فريق عمل رصد وتوثيق قتل النساء من منسق للفريق إضافة إلى (7) من الباحثات الميدانيات يقمن برصد وتوثيق كل ما يتعلق بجرائم قتل النساء في فلسطين، ويتوزعن على محافظات الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة. وفريق الباحثات مدرب ومؤهل على مدار عدة

---

[3] أصدر المركز سلسلة من الدراسات والتقارير والأوراق والتحليلات المرتبطة بقتل النساء وهي:

- دراسة قتل النساء في المجتمع الفلسطيني للدكتورة نادرة كيفوركيان في العام 2001
- تقرير جرائم قتل النساء في فلسطين للدكتورة لميس أبو نحلة للعام 2004-2006
- تقرير نساء بلا أسماء للأعوام 2007-2010
- تحليل الأحكام القضائية الصادرة بحق مرتكبي جرائم قتل النساء.
- تقرير نساء مستباحة أرواحهن، تحليل الحالات الموثقة في الأعوام 2012-2013.
- تقرير جرائم قتل النساء في فلسطين بين الثقافة السائدة ومتطلبات التغيير، حول حالات القتل التي رصدها المركز ووثقها خلال عامي 2014-2015
- تقرير قتل النساء "التميز والعنف ضد النساء.... تربة القتل الخصبة" وهو تقرير تحليلي تناول حالات القتل التي وثقها المركز خلال الثلاث سنوات (2016-2018) وعددها (76) امرأة وفتاة.
- تقرير "قتل النساء في زمن الكورونا" وتناول تحليل حالات القتل التي رصدها المركز ووثقها خلال عامي 2019-2020 وعددها (58) امرأة وفتاة

سنوات، ويحظى بالاهتمام والتدريب المستمر في آليات الرصد والتوثيق، وكذلك جرى تدريب فريق الباحثات حول آليات تحليل البيانات والمعلومات.

الصعوبـات التي واجهـت إعـداد التقريـر

هناك جملة من المعيقات التي وقفت باستمرار كتحدٍّ رئيسي أمام المركز والباحثات في جمع المعلومات، وخاصة من المحيط الاجتماعي والعائلي المحيط بالمرأة أو الفتاة المقتولة، حيث لا تزال الثقافة المجتمعية عموما تحيط عمليات القتل بإطار كبير من السرية والخصوصية التي تحد من حجم المعلومات المتوفرة.

- صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بقضايا القتل كالمعلومات حول إنفاذ القانون أو مسار إجراءات التقاضي، وما بعدها.
- عدم توفر معلومات في بعض الأحيان، حصلنا بالصدفة على معلومات أولية عن بعض حالات القتل التي لم يتم تناقل أخبارها لا عبر الإعلام ولا عبر أي وسيلة أخرى.
- حالة الانغلاق الكبير المقصود والمتعمد في بعض الحالات وخاصة من المحيط الاجتماعي لبعض الضحايا.
- عدم و/أو ضعف تجاوب بعض المؤسسات المجتمعية في تقديم أي معلومات للباحثات الميدانيات.
- عدم وجود اتفاق وتوافق مجتمعي على منظومة المفاهيم والمصطلحات ذات العلاقة بقتل النساء.
- عدم توفر الإمكانيات والموارد من أجل متابعة الظاهرة بكل تفاصيلها وامتداداتها في مختلف المراحل، كمتابعة إجراءات التقاضي مثلا في الحالات التي يجري فيها ضبط القاتل وتوجيه الاتهام له.

الفصـل الثاني: عرض البيانـات وتحليلها، الاستنتـاجـات والتوصيـات

أولا: عرض البيانـات

المفاهيـم المستخدمـة

نرى من الضروري خلال عرض البيانات توضيح بعض المفاهيم التي اعتمدناها خلال مجمل عملية الرصد والتوثيق، حيث قمنا، كما في الأعوام السابقة، بحصر كافة المفاهيم المستخدمة في وصف حوادث قتل النساء، وسوف نوضح في التحليل لماذا استخدمنا مفهوم (القتل) وليس أي مفهوم أو مفاهيم اخرى تستخدمها الهيئات والمؤسسات الأخرى (الرسمية وغير الرسمية)، كما تم استخدام هذه المفاهيم أيضا من المحيط الاجتماعي للضحايا، سواء داخل أسرة الضحية نفسها أم خارجها.

لقد رصدنا ووثقنا (57) عملية قتل لنساء وفتيات في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال عامي 2021-2022. أما المصطلحات التي حصرناها لوصف هذه الحوادث فقد تمحورت حول التالية:

انتحار: حيث تم تسجيل (20) حادثة من هذه الحوادث على أنها عملية انتحار قامت بها الفتاة أو المرأة وأدت في نتيجتها النهائية إلى الوفاة. سوف نتناول أدناه خلال عملية التحليل رؤيتنا لهذا الأمر وكيفية تعاطينا مع هذا المفهوم من الناحية الاجتماعية.

انزلاق على الرأس: حيث تم تصنيف اثنتين من هذه الحالات على أن الانزلاق على الرأس هو سبب الوفاة.

خطأ و/ أو اهمال طبي: حيث تم تسجيل حادثة واحدة خلال عامين وفق هذا المفهوم.

عبث بالسلاح: سواء من قبل الضحية نفسها أم من قبل أقارب لها، حيث تم تصنيف أربع حالات وفق هذا التصنيف.

سقوط من علو/ في بئر: حيث تم تصنيف ستة من هذه الحوادث وفق هذا المفهوم.

شجار عائلي: حيث تم تسجيل سقوط فتاة واحدة وفق التسمية بهذا المفهوم.

ضرب حتى الموت: سواء كان الضرب باليد أم باستخدام أدوات أخرى كالعصي والأدوات الحادة، حيث تم تسجيل سبع من هذه الحالات باستخدام هذا المفهوم.

ظروف غامضة: حيث تم تسجيل حادثة واحدة وفق هذا المفهوم.

غرق: وأيضا جرى تسجيل حادثة واحدة باستخدام هذا المفهوم.

قتل: سواء بالرصاص، أم بالسكين والبلطة أم أدوات حادة أخرى أم بالخنق، وهنا تم تصنيف تسع حالات باستخدام مفهوم القتل هذا.

نوبة قلبية: جرى تصنيف ثلاث حالات وفق هذا المفهوم.

أخرى: حيث لم تتوفر أية معلومات حول كيفية تصنيف هذه الحوادث، وظهر أن هناك صعوبة كبيرة جدا في الحصول على أية معلومة من أي مصدر كان، وهنا تم تصنيف اثنتين من الحالات على هذا الأساس.
في الجدول رقم (1) والرسم البياني رقم (1) أيضا ادناه تظهر الأرقام والإحصائيات والنسب حول كيفية هذا التصنيف.

جدول رقم (1) تصنيف الحالات وفق المفاهيم المستخدمة

سبب (الوفاة)	العدد	النسبة
انتحار	20	35%
انزلاق على الرأس	2	4%
خطأ/ إهمال طبي	1	2%
رصاصة بالخطأ/ عبث بالسلاح	4	7%
سقوط من علو/ بئر	6	11%
شجار عائلي	1	2%
ضرب حتى الموت	7	12%
ظروف غامضة	1	2%
غرق	1	2%
غير متوفر	2	4%
قتل-رصاص/خنق/سكين/ بلطة	9	16%
نوبة قلبية	3	5%

توزيع الحالات وفق السنــة

كما يظهر في الجدول رقم (2) تصنيف الحالات وفق السنوات فإنه تم تسجيل (28) حالة خلال العام 2021 بنسبة تقارب 50% من إجمالي العدد خلال العامين 2021-2022 والبالغ (57) حالة، فيما تم تسجيل (29) حالة أخرى خلال العام 2022.

التوزيع الجغرافي للحــالات

بالنسبة لتوزيع الحالات بين الضفة الغربية وقطاع غزة فقد بلغ عدد الحالات (37) حالة في الضفة الغربية، بنسبة تقارب (65%) من إجمالي عدد الحالات خلال العامين 21-2022، فيما بلغ عددها في قطاع غزة (20) حالة خلال العامين، أي بنسبة (35%) من إجمالي عدد الحالات.

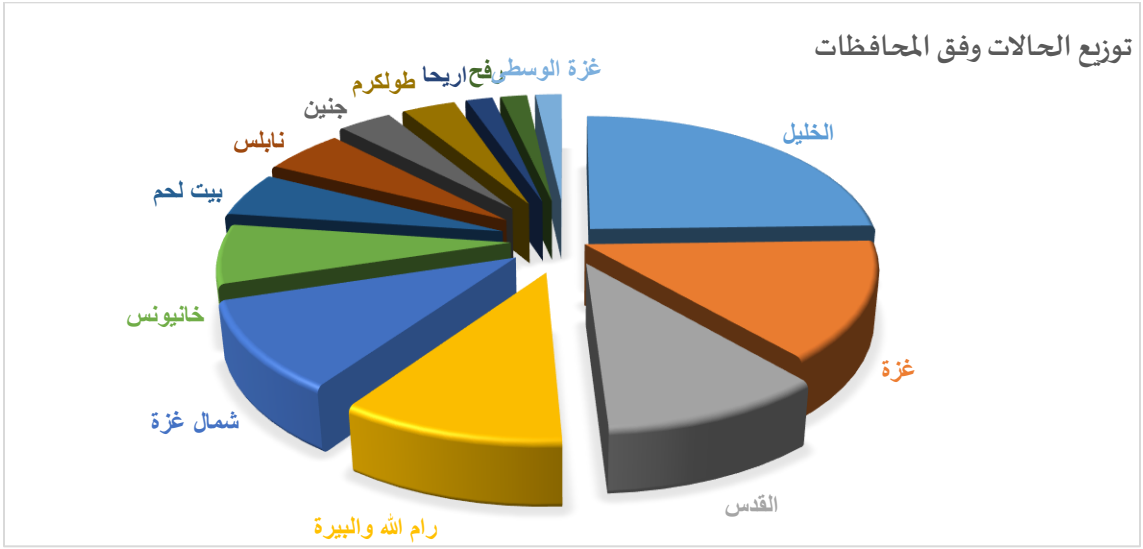

التوزيع حسب الفئات العمرية

تركزت في الفئة العمرية من عمر (19) عامًا إلى عمر (29) عامًا حيث سجلت تحت هذه الفئة العمرية (25) حالة، أي أقل قليلا من نصف إجمالي عدد الحالات، نسبة (44%)، تلتها الفئة العمرية من (10) أعوام إلى (18) عامًا حيث كان عددها (13) حالة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العامين وبنسبة (23%). فيما تتساوى تقريبا نسب الفئات العمرية (30-39) و (40-49) عامًا وهي على التوالي (11%) و (12%). والفئة العمرية أقل من (9) سنوات وأكثر من (50) عامًا بنسبة (5%) لكل فئة منها.

الحالة الاجتماعية للضحايا

يظهر ان العدد الأكبر من الضحايا كان بين الفتيات العزباوات، حيث تم تسجيل (24) حالة بين هذه الشريحة وبنسبة تقارب (42%) من اجمالي عدد الحالات، بينما تلتها في الترتيب شريحة النساء المتزوجات حيث سجلت (18) حالة من بين الضحايا وبنسبة (32%)، ثم تلتها نسبة النساء المطلقات بنسبة (16%)، وبلغ عددهن في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العامين (9) ضحايا. فيما سجلت (3) ضحايا خاطبات بنسبة (5%)، وحالة واحدة كأرملة بنسبة (2%).

التحصيل الأكاديمي للضحايا

حالة واحدة من بين الضحايا من النساء والفتيات خلال العامين 2021-2022 كانت أمية تماما، فيما كانت (16) من بينهن ذوات تعليم ابتدائي أو اعدادي وبنسبة تبلغ (28%)، فيما كانت (13) منهن اما طالبات في مرحلة البكالوريوس أو أنهين هذه المرحلة من التحصيل الأكاديمي، وسجلت ضحية واحدة تحمل شهادة الماجستير، بينما تركزت النسبة العظمى من الضحايا في مرحلة الدراسة الثانوية حيث سجلت (20) حالة منهن وبنسبة (35%).

عدد الأطفال الذين خلفتهم الضحايا

بلغ عدد أطفال الضحايا (59) طفلا (ذكورا وإناثا). وفي التفاصيل فإنه تم رصد ما مجموعه (29) ضحية تركن أطفالا بعد قتلهن، منهن (18) امرأة متزوجة بلغ عدد أطفالهن (47) طفلا، فيما كانت (10) منهن إما أرامل أو مطلقات أو منفصلات عن ازواجهن وبلغ عدد اطفالهن (11) طفلا، فيما ظهرت حالة عزباء واحدة تركت خلفها طفلا بعد ان حملت به إثر اعتداءات جنسية عليها، ومما يلفت الانتباه هنا ان الحالة الأخيرة للضحية العزباء لم تكن في وضع سوي، حيث تم تشخيص حالة تخلف عقلي واجتماعي لديها، لكنها لم تسلم من الاعتداء الجنسي عليها، كما انها لم تسلم من القتل لاحقا. تراوح عدد الأطفال لكل ضحية بين طفل واحد وثمانية أطفال.

طرق "انتحار "الضحايا

من بين (20) ضحية تم تصنيفها تحت مفهوم الانتحار، فقد انتحرت (3) منهن عن طريق إلقاء نفسها من علو، أي بنسبة (15%) من حالات الانتحار، بينما انتحرت احدى الضحايا عن طريق حرق نفسها، واثنتان منهن بواسطة طعن نفسها بسكين، فيما انتحرت (14) من الضحايا عن طريق شنق نفسها اما بحبل أو منديل أو غطاء الرأس وتعادل ما يزيد عن ثلثي الحالات بنسبة (70%).

طرق قتل الضحايا

من بين (21) ضحية قمنا بتصنيفهن تحت مفهوم القتل فقد كان هناك (4) ضحايا منهن، بنسبة (19%) جرى تصنيفهن تحت مفهوم (قتل عن طريق الخطأ) وتحديدا نتيجة العبث بالسلاح، سواء كانت الضحية هي من تعبث بالسلاح أم أحد افراد اسرتها. وقتلت ضحية واحدة خلال شجار عائلي، بينما قتلت (7) ضحايا، بنسبة (33%) عن طريق الضرب حتى الموت، وكانت النسبة الأعلى من القتل بواسطة اما إطلاق النار أو سكين أو بلطة أو الخنق، حيث قتلت بإحدى هذه الطرق (9) ضحايا، أي ما نسبته (43%).

صلة قرابة الضحية بالقاتل

يوضح الرسم البياني رقم (11) صلة القرابة بين الضحية والقاتل، حيث احتل الزوج النسبة الأعلى من بين نسب القتلة، حيث قتلت (4) ضحايا من بين (21) ضحية مصنفة تحت مفهوم القتل على يد زوجها، أي ما نسبته (19%)، بينما تساوت النسب بواقع (14%) لكل منها عندما كان الأخ هو القاتل (3) حالات، الاب (3) حالات، قتل النفس (3)، وهنا المقصود فيها تلك التي تم تصنيفها تحت مفهوم القتل الخطأ عن طريق عبث الضحية نفسها بالسلاح، وقتلت ضحيتان على يد الابن، وحالة قتل واحدة

على يد كل من: زوج ابنة العم، ابن الأخ، الاب مع الأخ، الاخوة، بنت الزوج، والأم. اما في حالة كان الابن فقد قتلت ضحيتان على يد الابن.

ثانيـا: تحليـل البيانـات والنتائـج

عموما هذا رقم مرتفع جدا. وقد أشرنا في تقريرنا السابق إلى هذه الظاهرة[4]. ان ظاهرة الانتحار هي ظاهرة وحقيقة اجتماعية، ولذلك فانه لا يمكن تفسيرها وتحليلها الا بحقائق اجتماعية، وهي أكثر من مجرد حقيقة وظاهرة فردية، لأن أنماط سلوك الأفراد يجري تشكيلها وصياغتها مجتمعيا، رغم كونهم أفرادًا ويعتبرون أنفسهم يتمتعون بكامل الحرية والإرادة، فالحقائق الاجتماعية وخاصة التيارات الاجتماعية مستقلة عن الفرد وقاهرة له. ان التغير في معدلات الانتحار يرجع إلى التغير في الحقائق الاجتماعية، وبشكل أساسي التيارات الاجتماعية التي تلعب دورا في تسبيب الانتحار، حيث كل مجموعة اجتماعية لها استعداد جماعي للفعل، خاص بها، وهو مصدر الاستعداد الفردي وليس نتيجته. وهو يتكون من تيارات من الأنانية، أو الإيثار، أو اللامعيارية تتخلل كل المجتمع. هذه النزعات للجسم الاجتماعي ككل، وبتأثيرها على الأفراد تدفعهم إلى الانتحار[5].

لطالما ربطت المؤسسات النسوية والحقوقية ظاهرة قتل النساء بجذورها القائمة في المجتمع، ودائما ما يجري الحديث عن الثقافة المجتمعية التقليدية التي تقوم على التمييز ضد النساء، وتبرير اضطهادهن وممارسة العنف ضدهن، بما في ذلك القتل، وطالما أيضا جرى التوسع في ابراز انعكاس هذه الثقافة في الأنظمة والقوانين القائمة، وخاصة في قوانين العقوبات السارية في مجتمعنا، والتي تضمنت عددًا من النصوص والمواد التي تبيح قتل النساء وهو ما اصطلح على تسميته بالأعذار "المحلة والمخففة". أي المواد والنصوص التي تبيح قتل النساء في سياق ظروف محددة، وهي في الغالب مرتبطة بمفهوم "الدفاع عن شرف العائلة"، وفي الوقت نفسه فإنها تخفف من عقوبة القاتل في مثل هذه الحالات.

على مدار سنوات طويلة ركزت المؤسسات النسوية والحقوقية حملاتها على إصلاح قانوني يستهدف أساسا اجتثاث كل المواد القانونية التي كانت على الدوام بمثابة "الأعذار المحلة والمخففة" وأرضية مناسبة لاستمرار ظاهرة قتل النساء، وتمكنت من تحقيق عدد من الإنجازات في هذا المجال، تمثلت في سلسلة تعديلات قانونية تمت على بعض النصوص والمواد القانونية المرتبطة بهذا الأمر.

أصدر الرئيس الفلسطيني مجموعة من القرارات والمراسيم الرئاسية بتعديل و/او تعطيل بعض المواد والنصوص القانونية في قانون العقوبات الساري. وكذلك قانون الأحوال الشخصية والتي تساهم في الحد من العنف ضد المرأة. في قانون العقوبات الغاء العمل بالمادة (340) من قانون رقم 16 لعام 1960، والمادة (18) من قانون الانتداب لعام 1936 في قطاع غزة. وتضمن القرار بقانون رقم (10) لسنة 2014م بشأن تعديل قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960م وتحديدا المادة (98) منه، وقد نص القرار بقانون على التالي: "يعدل نص المادة (98) من قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960م وتعديلاته، ليصبح على النحو التالي: "يستفيد من العذر المخفف فاعل الجريمة الذي أقدم عليها بثورة غضب شديد ناتج عن عمل غير محق وعلى جانب من الخطورة أتاه المجني عليه، ولا يستفيد فاعل الجريمة من هذا العذر المخفف إذا وقع الفعل على أنثى بدواعي الشرف". اما القانون رقم 5 لسنة 2018 فقد تضمن تعديل المادة (99)[6]، إذ حظر على القضاة تخفيف العقوبات على الجرائم الخطيرة، مثل

---

[4] أشرنا في تقريرنا: "التمييز والعنف ضد النساء... تربة القتل الخصبة في الصفحة (37) إلى ما يلي: "في ذات التقرير تشير احصائيات النيابة العامة إلى ان من مجموع قضايا الشروع بالانتحار والانتحار بلغت (236) حالة. حيث أظهرت ارقام النيابة العامة ان هناك (196) حالة انتحار أو شروع به لأشخاص "بالغين"، بينما كان عدد حالات الانتحار أو الشروع به بين الأطفال (37) حالة **(النيابة العامة لدولة فلسطين، التقرير السنوي التاسع، 2018)**. الذي يلفت الانتباه بين تلك الأرقام ان نسبة الانتحار أو الشروع به سواء لفئة البالغين أم الأطفال كانت بين الاناث أعلى بكثير مما كانت عليه بين الذكور. حيث كانت نسبة الاناث في حالة البالغين ضعفي نسبتها بين الذكور (71% اناث مقابل 29% ذكور). اما في حالة الأطفال فإن النسبة كانت مرتفعة جدا بين الاناث (95%) مقابل (5%) بين الذكور. وهذا من شأنه ان يطرح تساؤلات عديدة حول أسباب ارتفاع نسب الانتحار أو محاولات الانتحار بين الاناث بصورة اعلى من الذكور. وهذا يشير في التحليل النهائي إلى حجم وطبيعة الضغوط التي تتعرض لها الاناث مقارنة بتلك التي يتعرض لها الذكور. ومن ناحية ثانية يعطي مشروعية للتساؤل القائم على فكرة: هل هو "انتحار" أم "استنحار" (أي الضغط على الفتاة ودفعها إلى الانتحار)، سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة من خلال قوة وضغط الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي قد تتعرض لها الاناث مقارنة بالذكور

[5] اميل دوركايم، **الانتحار**، ترجمة حسن عودة، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2011م.

[6] تـنص المـادة (99) عـلى: العقوبـات عـلى الجـرائم عنـد تـوفر أسـباب مخففـة إذا وجـدت في قضـية أسـباب مخففـة قضـت المحكمـة:
1-بدلاً من الإعدام بالأشغال الشاقة المؤبدة أو بالأشغال الشاقة المؤقتة من عشر سنين إلى عشرين سنة.
2-بدلاً من الأشغال الشاقة المؤبدة بالأشغال الشاقة المؤقتة من خمس سنوات إلى خمس عشرة سنة وبدلاً من الاعتقال المؤبد بالاعتقال المؤقت مدة لا تقل عن خمس سنوات.
3-ولها أن تخفض كل عقوبة جنائية أخرى إلى خمس سنوات.

قتل النساء والأطفال، وذلك بإضافة فقرة جديدة تحمل الرقم (5) على النحو التالي: "يستثنى من أحكام الفقرات السابقة، الجنايات الواقعة على النساء والأطفال"[7].

هل كانت هذه التغييرات والتعديلات القانونية هي السبب في التحول في موضوع التغيير في المفاهيم المستخدمة في رصد قضايا قتل النساء؟

كانت الشرطة الفلسطينية قد أعلنت عام 2019 عن أن فلسطين خالية من جرائم القتل على خلفية "الشرف"، ولم تسجل الشرطة في حينه أي حالة قتل لنساء على خلفية "الشرف". لكن من الواضح أنه إذا كانت فعلا فلسطين خالية من الجرائم على خلفية "الشرف" فإنها لا تزال تشهد قتلاً للنساء. كان يتم ربط غالبية قتل النساء عادة بمفهوم "الشرف"، كون هذا السبب كان يحظى بما كان متعارفا عليه بـ "العذر المحل والمخفف"، وحتى إنه كان يجري أحيانا تبرير بعض جرائم قتل النساء بسبب الدفاع عن "الشرف" حتى لو كانت أسباب الجريمة غير ذلك، لأنه هنا فقط يحظى القاتل بـ "العذر المحل والمخفف".

لكن من الملاحظ أنه بعد التعديلات القانونية تغير واقع العقوبة في حالات قتل النساء، ولعل أكثر مثل يمكن الحديث عنه في هذا المجال هو قضية مقتل السيدة (س.أ)، وهي القضية التي شغلت الرأي العام وأروقة المحاكم عدة سنوات، حيث حصل القاتل على عقوبة مخففة عن جريمة قتل زوجته، نتيجة لادعائه بأن القتل كان بداعي الدفاع عن الشرف، وقضى عقوبة مخففة تقارب العامين، لكن سرعان ما تفاعلت القضية وأعيدت إجراءات المحاكمة بعد انتهاء فترة عقوبة القاتل والإفراج عنه بعد ان قامت النيابة بالاستئناف على قرار الحكم، ومرت القضية بسلسلة من درجات التقاضي بين محكمة الاستئناف ومحكمة النقض ليتم أخيرا الحكم عليه بعقوبة خمسة عشر عامًا[8]. وملخص القضية هو أن جريمة القتل كانت قد ارتكبت بعد التعديلات التي أجريت على مواد قانون العقوبات والتي تستثني "جرائم الشرف" من العقوبة المخففة، وبالتالي فإن العقوبة يجب أن لا تكون مخففة، وهو ما حصل فعلا بالنسبة للقاتل.

فهل كانت هذه القضية التي حظيت باهتمام واسع من الإعلام والرأي العام هي السبب فعلاً في هذا التغيير الحاصل على المفاهيم المرتبطة بجرائم قتل النساء؟ كان يكفي سابقا ان يقف القاتل أمام قاضي المحكمة، لقول ان السبب الذي دفعه للقتل هو الدفاع عن "الشرف"، مهما كانت الأسباب الحقيقية للقتل، لتنخرط إجراءات التقاضي في عملية طويلة تهدف إلى اثبات هذه الواقعة، وان سلوك المرأة في الاخلال "بشرف" العائلة هو الذي دفع القاتل للقيام بفعلته ويحصل في النتيجة النهائية على مكافأة بعقوبة مخففة تشير له ان ما قام به هو عمل مبرر ومقبول، بل ومرغوب في إطار الثقافة المجتمعية وانعكاساتها في الأنظمة والقوانين السارية. لكن التغيير الذي تمت ملاحظة بعد قضية محاكمة قاتل "س.ه" حول تحول في أعداد النساء اللاتي يجري تصنيف قتلهن تحت السبب نفسه، حتى إنه كما أشرنا سابقا حين أعلنت الشرطة عن ان عام 2019 كان خاليا من جرائم "الشرف". قد يكون هذا فعلا ما حصل. لكن فلسطين لم تخلُ من جرائم قتل النساء، كما أنه لوحظ ازدياد في انتحار نساء فلسطين، فهل تنتحر النساء الفلسطينيات حقا؟!

4-ولها أيضًا ما خلا حالة التكرار، أن تخفض أية عقوبة لا يتجاوز حدها الأدنى ثلاث سنوات إلى الحبس سنة على الأقل.

[7] تقرير من مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي بالشراكة مع منتدى المنظمات الاهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة مقدم إلى مقررة الأمم المتحدة الخاصة بمناهضة العنف ضد المرأة، متوفر على الموقع الالكتروني لمركز المرأة باللغة الإنجليزية على الرابط:

https://www.wclac.org/Library/203/Femicide_in_the_Palestinian_Society

[8] انظر المراجعة التحليلية القانونية على القرارات الصادرة بالقضية الجنائية رقم 2014/ 108 في دراسة المركز بعنوان: التمييز والعنف ضد النساء... تربة القتل الخصبة" صفحة 55.

ثالثـا: المقترحـات والتوصيـات

لا تزال معظم التوصيات التي تحدثنا عنها في الدراسات السابقة قائمة على اعتبار أنه لم يتم تحقيق الكثير من التقدم في انجاز الكثير منها[9]، ولذلك سوف نعود هنا إلى إبراز والتأكيد على أهم التوصيات في مختلف المجالات.

التوصيـات في مجـال الرصـد والتوثيـق

العمل على بلورة آلية موحدة على المستوى الوطني لرصد وتوثيق ودراسة وتحليل عمليات قتل النساء، والدفع باتجاه اعتماد هذه الآلية وتعميمها على المستوى الوطني، والاستمرار في الرصد والتوثيق وإصدار التقارير الدورية التحليلية حول نتائج عملية الرصد والتوثيق وبناء نظام موحد متكامل في عملية الرصد، وتوسيع نطاقه وحدوده لتشمل متابعة إجراءات المحاكمة وتحليل الاحكام الصادرة برؤية نسوية تعزز فرص النساء في الوصول إلى العدالة.

التوصيـات في المجـال القانوني

مواصلة العمل من اجل تكريس وتجسيد مبدأ المساواة وفق ما نصت عليه الوثائق الفلسطينية وفي مقدمتها وثيقة "اعلان استقلال فلسطين" والقانون الأساسي الفلسطيني وغيرها من المواثيق، واستمرار المطالبة بمواءمة القوانين والتشريعات الفلسطينية المختلفة مع التزامات وتعهدات الدولة، وزيادة التأثير من اجل إقرار قانون حماية الاسرة من العنف، وقانون العقوبات الفلسطيني، وتشريع قانون أحوال شخصية فلسطيني عصري يتلاءم مع متطلبات المساواة للنساء في كافة مجالات الحياة، والتصدي للحملات والتحريض المعادي التي تشنها اتجاهات وتوجهات سياسية ومجتمعية محددة ضد المؤسسات النسوية والحقوقية، وتكريس المزيد من الجهود لتفكيك ودحض خطابها المعادي.

التوصيات في مجـال الأنظمـة والإجـراءات

بلورة آلية لإعادة إدماج ضحايا العنف، والمتابعة المستمرة لأوضاعهن بعد عودتهن إلى أسرهن لضمان عدم تكرار العنف، ومراجعة آليات وإجراءات العمل المتبعة في الأجهزة والمؤسسات الرسمية المتخصصة في قضايا النوع الاجتماعي وزيادة حساسيتها للتعاطي مع قضايا قتل النساء، ومراجعة إجراءات ومتطلبات التسريح من بيوت الحماية للنساء المعنفات والبحث عن ضمانات فعالة لحماية حياتهن بعد تسريحهن من البيوت الآمنة.

التوصيـات في مجـال التوعيـة والتثقيـف والتدريـب

مواصلة وتكثيف برامج التوعية والتثقيف للفئات والشرائح الاجتماعية عامة، والاستمرار في تنظيم دورات تدريب وتأهيل للعاملين/ات الميدانيين/ات في مجال رصد وتوثيق قتل النساء في مختلف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وتنظيم تدريب للعاملين/ات في الإعلام لزيادة توعيتهم وتأهيلهم للقيام بدور أوسع في توعية ونشر ثقافة المساواة ونبذ قتل النساء للمساهمة في القضاء على الظاهرة، وبرامج توعية وتدريب متخصصة للقضاة والعاملين في الجهاز القضائي حول العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي وكيفية وآلية مواجهته وتعزيز المساواة وعدم التمييز في الأحكام القضائية.

للتقريـر كامـلاً: https://www.wclac.org/files/library/23/07/gvudzmkjgwownnabl9sw8i.pdf

[9] انظر مثلا دراسات المركز: "قتل النساء في زمن الكورونا" و"التمييز والعنف ضد النساء... تربة القتل الخصبة" ويمكن الاطلاع على وتحميل هذه الدراسات عن الموقع الالكتروني للمركز على الرابط: https://www.wclac.org/Library/All?C=4

قسمة الأموال المشتركة ما بعد الزواج في ضوء الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية

إنّ الإقرار بأنّ الزوجة شريك له دور أساسي سواء من خلال دورها المنزلي أم من خلال العمل في تكوين ونماء ثروة الأسرة ومكتسباتها، يضعنا أمام جملة من الأسئلة حول حقوقها في هذه الثروة: فما هو حق الزوجة حيال هذه الثروة؟ وهل تعد شريكًا فيما تحصلت عليه الأسرة ما بعد الزواج حال انتهاء الرابطة الزوجية سواء بوفاة الزوج أم بالطلاق؟ أم يقتصر حقها فقط على ما شرعته لها تشريعات الأحوال الشخصية الحالية من حقوق مالية، أو ما قد يؤول لها من حصص في ميراث الزوج؟ إن هدف الدراسة هو الإجابة عن هذه الأسئلة في ضوء المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والاجتهادات والممارسات المرتكزة على الشريعة الإسلامية في عدد من الدول العربية والإسلامية. تم إعداد وإصدار هذا الكتاب من قبل منظمة Equality Now بالتعاون مع مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي. للدراسة كاملة:
https://www.wclac.org/files/library/23/07/asnqdqqpcq8j2qtugzoi2w.pdf

العنف والخدمات المقدمة في محافظة الخليل

يُعتبر العنف الجنساني ضد المرأة مسألة حقوقية تندرج ضمن حقوق الإنسان بأبعادها ومكوناتها المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالتالي لا يجب التعاطي مع العنف ضد المرأة من جانب كونه اعتداء أو مساسًا يقع على امرأة أو طفلة، وإنما هو جزء من سياق وفلسفة ذكورية انبثقت من علاقات القوى غير المتكافئة على مدى التاريخ بين الرجل والمرأة، ما أدى إلى سيطرة الرجل على المرأة وتمييزه ضدها والحيلولة دون نهوض المرأة بالكامل. والعنف ضد المرأة طوال أطوار حياتها نابع أساسًا من الأنماط الثقافية، وبخاصة الآثار الضارة المترتبة على عادات أو تقاليد معينة وجميع أعمال التطرف المرتبطة بالعنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين التي تديم تدني المركز الممنوح للمرأة في الأسرة ومكان العمل والمجتمع المحلي والمجتمع ككل. للمزيد:
https://www.wclac.org/files/library/23/08/shzczq0qxcdrcsbhfwrtdm.pdf

أصوات النساء في ظل التوسع الاستيطاني غير القانوني الذي تقوم به إسرائيل وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان

تقرير تحليلي لانتهاكات حقوق الإنسان الموثقة ضد المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية المحتلة وقطاع غزة بسبب ممارسات الاحتلال العسكري الإسرائيلي وعنف المستوطنين وإرهابهم، هذا التقرير هو نتاج عمل مشترك لمركز المرأة والمبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح). التقرير غني بالبيانات القائمة على الأدلة وشهادات النساء الفلسطينيات اللاتي تمت مقابلتهن في عام 2022، يكشف هذا التقرير بوضوح عن النظام المؤسسي الإسرائيلي للقمع المنهجي والهيمنة على الفلسطينيين. ومن الواضح أن هذا يعكس نظام فصل عنصري مطبقًا ويمتد عبر الأراضي الفلسطينية المحتلة ويتخلل داخل الخط الأخضر. يهدف التقرير إلى توثيق أصوات النساء بشكل جيد وإسماعها في ضوء احتلال الفصل العنصري الإسرائيلي وسياساته وممارساته التمييزية. علاوة على ذلك، فإنه يطمح إلى الاستفادة من هذه الأصوات لمحاسبة إسرائيل. يستخدم التقرير نهجا قائما على حقوق الإنسان ويدرس الأثر الجنساني للانتهاكات الإسرائيلية على النساء والفتيات، ولا سيما كيفية انتهاكها، بشكل مباشر وغير مباشر، لحقوق الإنسان الأساسية للنساء والفتيات. للاطلاع على التقرير: https://www.wclac.org/files/library/23/11/txat1qhkqkzotmmzcojil4.pdf

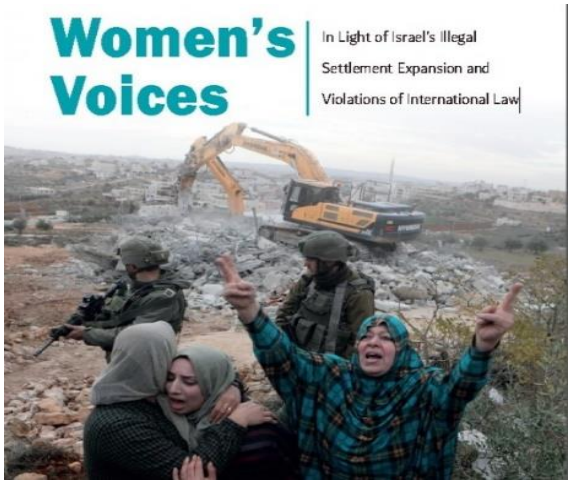

أحلام تحت الردم: هدم المباني المستمر في القدس من قبل الاحتلال الإسرائيلي وأثره على النساء الفلسطينيات

تقرير تحليلي أصدره مركز المرأة ضمن المشروع المشترك مع تجمع المؤسسات الحقوقية المقدسية الذي يضم كلاً من مركز القدس للمساعدة القانونية، ومؤسسة سانت إيف، ومؤسسة أبحاث الأراضي إضافة إلى مركز المرأة. يستعرض التقرير الإفادات التي جمعها مركز المرأة حول هدم المنازل في القدس الشرقية المحتلة، الذي يعتبر واحدًا من أبرز انتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المجتمعات الفلسطينية في القدس المحتلة، حيث يستعرض إفادات النساء خلال الفترة من كانون الثاني 2022 حتى أيار 2023. ويستخدم التقرير نهجًا قائمًا على حقوق الإنسان في محاولة لدراسة أثر الانتهاكات الإسرائيلية على النساء والفتيات من منظور النوع الاجتماعي، وعلى وجه الخصوص كيفية انتهاك إسرائيل حقوقهن الإنسانية الأساسية، سواء بشكل مباشر أم غير مباشر. ويهدف التقرير إلى ضمان توثيق أصوات النساء في ظل الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي ونظام الفصل العنصري، وسياساته وممارساته العنصرية التمييزية. للتقرير: https://www.wclac.org/files/library/24/02/9qx9hll7vo1je7t5k4ovxe.pdf

عضـوات وأعضـاء مجـلس الإدارة والهيئـة العامـة للمركـز

الدكتـورة لـيلي فيضـي	رئيسـة مجلس الإدارة
السيـدة لنـا بنـدك	نائبـة رئيسـة مجلس الإدارة
السيـدة سميـرة حليلـة	أمينـة الصندوق
السيـدة رتيبـة أبو غـوش	أمينـة السر
الدكتـورة سحـر القواسمي	عضـوة مجلس إدارة
السيـدة تامي رفيـدي	عضـوة مجلس إدارة
السيـد عبـد القـادر الحسيني	عضـو مجلس إدارة
السيـد فهمي شاهيـن	عضـو مجلس إدارة

والسيـدات والسـادة (مـع حفظ الألقـاب):		
رنـا النشاشيبـي	زعـل أبو رقطي	زيـاد عثمـان
هانيـا البيطـار	رجـاء رنتيسـي	ماجـدة المصري
ريمـا نـزال	وليـد نمـور	رشـا حمـاد
ميسـون عـودة	زهيـرة كمـال	علياء العسالي
نائلـة عايـش	سلـوى النجـاب	حلمي أبو عطوان
لينـا عبـد الهـادي	رحـاب صندوقة	إيمـان ناصر الدين
لميـس العلمي	فارسيـن شاهيـن	سـوار عـودة
فاطمـة المؤقـت	سهيـر عـودة	غازي بني عـودة
نـور بمباشي	سليـم تمـاري	فليتسيـا أديـب

عناوين مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

المقر الرئيسي	23 شارع وديعة شطارة – بطن الهوى – رام الله هاتف: 00970-2-2956146/7 أو 00970-2-2967915/6 فاكس: 00970-2-2956148 ص.ب 54262 القدس –الرمز البريدي 91516 البريد الإلكتروني: info@wclac.org
مكتب القدس	6 شارع الجوزة – بيت حانينا – خلف سوبر ماركت جعفر-القدس ص.ب 54262 القدس – الرمز البريدي 91516 هاتف: 0097226282449 تلفاكس: 00972-2-6281497
مكتب الخليل	الخليل - رأس الجورة - قرب دائرة السير-عمارة حريزات – الطابق الثاني تلفاكس: 00970-2-2250585
مكتب بيت جالا	بيت جالا – شارع المغتربين – بجانب بيت الشيوخ – بناية رقم 76 هاتف: 00970-2-2760780
خط المساعدة المجاني	1800807060
	www.wclac.org https://www.facebook.com/WclacPalestine/?locale=ar_AR https://twitter.com/WclacPalestine https://www.instagram.com/wclac.palestine/

مركــز المــرأة للإرشــاد القانــوني والاجتمــاعي

مركــز المــرأة للإرشــاد القانوني والاجتماعي هــو مركــز نســوي فلسطيني قائــم على حقوق الإنسان ويسعى إلى حمايــة المرأة وتمكينهــا، وكذلك دعمها في الوصول إلى حقوقهــا الكاملة من خلال تعزيــز النظام الاجتماعي والقانوني والتشريعي الذي يضمن المســاواة بين الجنسين ووصول المرأة إلى العدالــة، من خــلال التنشيط ومشاركــة جميع أفراد المجتمع لتحــدّي المنظومــة الأبويــة؛ وتوظيف الآليــات الوطنيــة والإقليميــة والدوليــة بما يتماشــى مــع القانون الدولي ومبــادئ حقــوق الإنســان.

إصدار مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي – رام الله – 2024

www.wclac.org